موقف ابن عقيل من ابن مالك في كتابه
شرح التسهيل ﴿ المساعد على تسهيل الفوائد ﴾
"جمعا ودراسة "

دكتورة : فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
المدرس بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بكفر الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق، وإمام المرسلين، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين، صلاة وسلاما باقيين إلى يوم الدين، عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

فإن علم العربية من أجل العلوم فائدة، وأفضلها عائدة، وحكمه وافرة جمة، ومعرفته تفضى إلى معرفة العلوم المهمة، والكتب المؤلفة فيه، تفوت الإحصاء عدا، وتخرج عن الضبط جدّا، وأنفعها أوسطها حجما، وأكثرها علما.

وعلم النحو من أسمى العلوم قدرا، وأنفعها أثرا، وقد هيأ لهذا العلم الجليل علماء وأئمة أجلاء خدموا هذا الفن بإخلاص، فبذلوا جهودا مضنية في جمع شتاته ولَمّ متناثره.

ويعد ابن مالك من أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكرة في القرن الثاني للهجرة إلى اليوم، إن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذي قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ النحو العربي، فقد خطا به الخطوة الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة إلى اليوم، ومن حسن حظ النحو العربي أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجت دراساته، واكتملت مذاهبه، وتحددت اتجاهات مدارسة، مما أتاح له أن يكون على صلة وثيقة بكل هذه المذاهب والاتجاهات المختلفة، واتصاله بهذا التراث النحوى الضخم الذي خلفه النحاة السابقون جعله يضيف الجديد إليه، أو أن يأتي كما يقول ابن العلاء: "بما لا يستطعه الأوائل"، وهو ما يصرح به في مقدمته لكتاب التسهيل حيث يقول: (وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية،

فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين)[1] ولعل من أشهر كتب ابن مالك بعد الألفية، كتابه "التسهيل"، والذي يمثل في دقة بالغة خلاصة التجربة النحوية الطويلة التي عاش ابن مالك حياته لها، ومن هنا لم يكن غريبا أن يُشغل به العلماء طوال ستة قرون منذ أن ألفه صاحبه في القرن السابع الهجري إلى أواخر القرن الثالث عشر، ولأهمية هذا الكتاب ومنزلته التي وصل إليها، وجدنا العلماء يتسابقون إلى شرحه وكشف غموضه، ومن شروح التسهيل: "المساعد على تسهيل" الفوائد للإمام الجليل: بهاء الدين بن عقيل المصري، وهو شرح موجز، لكنه واف بالمطلوب يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة في كل مسألة خلافية، فضلا عما يبدو في ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل في توجيه بعض المسائل على عادته في كل ما عرفه عنه من شروح.

ولقد وقف ابن عقيل من ابن مالك في كتابه: (المساعد على تسهيل الفوائد): موقف المؤيد والمناصر له أحيانا، وموقف المخالف والمعارض له أحيانا، وموقف المستدرك والموضح له أحيانا أخرى ومن ثم جاء هذا البحث تحت عنوان: **موقف ابن عقيل من ابن مالك في كتابه: شرح التسهيل ﴿المساعد على تسهيل الفوائد﴾ جمعا ودراسة .**

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، ودراسته عدة أسباب هي:

١- أن ابن مالك يعد أكبر نحوي ظهر في القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي كله.

٢- أن كتابه "التسهيل" يعد بحق أهم كتب ابن مالك، والذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية.

٣- أن ابن عقيل معرف بأسلوبه السهل، وتعبيره الواضح، الذي عرفه قرّاء العربية في شرحه للألفية أخت (التسهيل) حيث جمع في كلا الشرحين

١- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ٢ .

خلاصة دراسته للمتنين اللذين أودع فيهما ابن مالك خلاصة دراساته النحوية، فجاء الشرحان على هذا النحو الذي جذب إليهما قراء العربية ودارسيها فحققا من الرواج ما لم يحققه مصنف أخر في النحو.

٤- فضلا عن أن ابن عقيل يعد بحق ألمع تلاميذ أبى حيان حتى شهد له شيخه بالمهارة في العربية فقال: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل)[١].

٥- أن شرح ابن عقيل امتاز بتقارير وافية، ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم القدامى منهم والمحدثين، وهو مع هذا كله شرح موجز وتعليق مختصر كما ذكر مصنفه في مقدمته[٢] مع وفاء بالحاجة، وتحقيق للمطلوب .

٦- أن في التعليق على أراء الآخرين بالموافقة أو الاعتراض والمخالفة ، أو الاستدراك والتوضيح مادة خصبة وثرية للبحث العلمي .

٧- أنه إذا كان لكل عالم وجهة نظر لغوية أو إعرابية فهذا ما يثرى البحث، ويصقل الباحث بدراسة الآراء وتوثيقها، ومعرفة الصحيح من غيره .

لكل هذه الأسباب – استعنت بالله – وبدأت في دراسة هذا الموضوع.

أما عن منهجي في هذه الدراسة فيتلخص فيما يلى:

١- وضعت عنوانا لكل مسألة، وحرصت على أن يكون واضحا.

٢- رتبت المسائل الواردة في هذه الدراسة حسب كتاب: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك، وكذا كتاب: "المساعد على تسهيل الفوائد" لابن عقيل.

١- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ١.

٢- ينظر: مقدمته: المساعد على تسهيل الفوائد صـ: د.

٣- قمت بعمل تمهيد لكل مسألة، يكشف عن طبيعتها، يطول أو يقصر حسب ما يقتضيه المقام .

٤- قمت بدراسة المسألة وتحليلها دراسة مفصلة، ذكرت فيها آراء النحاة في كل ما يتعلق بالمسألة موضوع البحث، والكشف عن حججهم، وأدلتهم، وتوثيقها من مصادرها، مع مناقشة هذه الآراء .

٥- ذكرت موقف ابن عقيل من ابن مالك في الميزان بالموافقة أو المخالفة أو الاستدراك، ثم رجحت الرأي الصواب، وأيدته بالأدلة والبراهين والتعليلات ما أمكن .

٦- خرجت الآيات القرآنية الكريمة مبينة اسم السورة ورقم الآية حسب ترتيبها في المصحف.

٧- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة – مع قلتها – من كتب الحديث.

٨- خرجت الأبيات الشعرية بذكر بحورها الشعرية، ونسبتها إلى قائليها، مشيرة إلى المصادر التي وردت فيها.

٩- عرّفت بأعلام النحاة غير المعروفين.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة وفهارس فنية متنوعة.

أما **المقدمة** فقد تضمنت عنوان البحث، والأسباب التي دفعتني لدراسته، والمنهج الذي سرت عليه.

وأما **التمهيد** ففيه مبحثان: **المبحث الأول** وتحدثت فيه عن ترجمة ابن مالك، وهذه الترجمة شملت: (اسمه، ونسبه، كنيته ولقبه، مولده، نشأته، رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء، شيوخه، تلاميذه، أولاده، ثقافته، أخلاقه، مصنفاته، وفاته) ثم التعريف بكتابه: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد".

وأما **المبحث الثاني** فتحدثت فيه عن ترجمة ابن عقيل، وهذه الترجمة شملت: (اسمه ونسبه، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه، صلته بأهل زمانه وتقلده المناصب، مكانته العلمية، صفاته وأخلاقه، مصنفاته، وفاته، من شعره)

ثم التعريف بكتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ ثم موقف ابن عقيل من الأصول النحوية.

وأما **الفصل الأول** فقد جاء في: المسائل التي وافق فيها ابن عقيل ابن مالك في كتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ وهي ثماني مسائل:

١- أنواع الإعراب.
٢- نيابة (النون) عن الضمة في الأمثلة الخمسة.
٣- حذف خبر (إنّ) جوازا.
٤- الاختلاف في عامل النصب في المفعول له.
٥- الاختلاف في نوع (مع) الساكنة العين.
٦- حكم الاسم المذكور بعد (لاسيما).
٧- صياغة فعلى التعجب مما كان معناه قابلا للكثرة.
٨- إبدال الاسم الظاهر من الضمير.

وأما **الفصل الثانى** فقد جاء في: المسائل التي خالف فيها ابن عقيل ابن مالك في كتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ وهي خمس مسائل:

١- حكم الهمزة المبدلة من أصل عند التثنية.
٢- إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول.
٣- استعمال أفعل التفضيل عاريا من معنى التفضيل.
٤- من أقسام البدل (بدل كل من كل).
٥- حكم الفعل المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء (الخالي من الفاء والواو).

وأما **الفصل الثالث** فقد جاء في: المسائل التي استدرك فيها ابن عقيل على ابن مالك في كتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ وهي سبع مسائل:

١- من أنواع المعارف (العلم).
٢- المواضع التي يتعين فيها ضمير الفصل.
٣- جواز الرفع والنصب على السواء في المشغول عنه.
٤- من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا (آل).

٥- إلحاق نونى التوكيد وجوبا.

٦- الجزم بـ (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط.

٧- النسب إلى المركب غير المضاف.

ثم كانت **الخاتمة**، وذكرت فيها أهم نتائج هذه الدراسة.

ثم كانت **الفهارس الفنية المتنوعة**، وشملت:

١- فهرس أهم المراجع والمصادر.

٢- فهرس الموضوعات.

وفي ختام هذه المقدمة أدعو الله ﷻ أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

دكتورة
فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

التمهيد

وفيه مبحثان :ـ

المبحث الأول : ترجمة ابن مالك وتشمل:-

(اسمه ونسبه – كنيته ولقبه – مولده – نشأته – رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء – شيوخه – تلاميذه – أولاده – ثقافته – أخلاقه مصنفاته – وفاته).

التعريف بكتابه: ﴿ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**﴾.

المبحث الثانى : ترجمة ابن عقيل وتشمل:-

(اسمه ونسبه – مولده ، نشأته – شيوخه – تلاميذه – صلته بأهل زمانه وتقلده للمناصب – مكانته العلمية – صفاته وأخلاقه – مصنفاته – وفاته – من شعره).

– التعريف بكتابه : ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾.

– موقف ابن عقيل من (الأصول النحوية) .

التمهيـــــد

المبحث الأول

ترجمة ابن مالك [١]

والتعريف بكتابه : ﴿ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد﴾

١- **اسمه ونسبه:** هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائى، الجيانى، الأندلسى، الشافعى، النحوى، اللغوى.

واختلف المؤرخون فى اسم والده، فمنهم من أفرده فقال: (عبد الله بن مالك)[٢]، ومنهم من كرره فقال: (عبد الله بن عبد الله بن مالك)[٣].

والحق: أن فى شرح عمدة الحافظ[٤]: لا خلاف فى أن اسم والده: (عبد الله بن مالك) بلا تكرار لـ (عبد الله).

٢- **كنيته ولقبه:** أجمعت مصادر ترجمة ابن مالك على أنه كان يكنى: بـ (أبى عبد الله)، كما أجمعت على أن لقبه (جمال الدين)[٥].

١- ينظر ترجمته فى " نفح الطيب للمقرى ٢٤٣٢/٢ ، الوافى بالوفيات للصفدى ٣٥٩/٣، بغية الوعاة للسيوطى ٢١٣٠/١ وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٣٣٩/٥، والبداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣، ومرآة الجنان لليافعى ١٧٣/٤، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ١٨٠/٢، فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى ٤٥٢/٢، وطبقات الشافعية للسبكى ٦٧/٨، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شبهة ص١٣٣، والأعلام الزركلى ١١١/٧.

٢- ينظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى ٤٥٢/٢، ومرآة الجنان لليافعى ١٧٣/٤، والبداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣ والنجوم الزاهرة لابن بردى ٢٤٣/٧، وطبقات الشافية للأسنوى ٤٥٤/٢، والأعلام الزركلى ١١١/٧.

٣ - ينظر: الوافى بالوفيات للصفدى ٣٥٩/١، بغية الوعاة للسيوطى ١٣٠/١، ونفح الطيب للمقرى ٤٣٢/٢، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٣٣٩/٥، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ١٨٠/٢، طبقات الشافعية للسبكى ٦٧/٨، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شبهة صـ ١٣٣.

٤- ينظر: مقدمة شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١٧/١.

٥- ينظر: جميع المصادر التى ترجمت لابن مالك فى الحاشية رقم (١) من نفس الصفحة.

٣- **مولده:** ترددت كتب الروايات والأنساب قليلاً فى تحديد سنة ولادته فقيل: إنه ولد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة من الهجرة [١]، وقيل: سنة ستمائة من الهجرة [٢]، وقيل : سنة إحدى وستمائة من الهجرة [٣].

وكان مولده فى مدينة جيّان[٤] – بفتح الجيم وتشديد الياء– بالأندلس.

٤- **نشأته:** نشأ ابن مالك ببلاد الأندلس، وكانت سمة أهل الأندلس فى هذا الزمان أن يبدأ الطفل بحفظ القرآن الكريم ويهتم بعلوم الدين، ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم، وعلم القراءات، وكان القرآن الكريم هو النواة الأولى التى غرزت فى عقل ابن مالك الاستعداد لتحصيل العلم منذ نعومة أظفاره، وكان بمثابة اللبنة الأولى فى بنائه العلمى الضخم، ولم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط، بل تعدّى هذا عن طريق البحث والتنقيب، وقد اعتمد على نفسه اعتماداً كبيراً خاصة فى تحصيل علم النحو[٥].

١- ينظر: نفح الطيب للمقرى ٤٣٨/٢، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شبهة صـ١٣٣، وغاية النهاية لابن الجزرى ١٨٠/٢.

٢- ينظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى٤٠٧/٣، والبداية والنهاية لابن كثير ٢٦٨/١١، والمزهر للسيوطى ٤٦٨/٢.

٣- ينظر: الوافى بالوفيات للصفدى ٣٥٩/٣، والنجوم الزاهرة لابن تغرى ٢٤٤/٧، ويراجع أيضاً فى سنة ولادته: طبقات الشافعية للسبكى٦٧/٨، وطبقات الشافعية للأسنوى ٤٥٤/٢، ونفح الطيب، ٤٣٢/٢، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.

٤- هى مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف فى شرق قرطبة، وهى كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلدانا، وكورتها متصلة بكورة تدمير، وكورة طليطلة، وينتسب إليها جماعة وافرة. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ١٨٥/٣ "جيّان".

٥- مفتاح السعادة، ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده ١٣٧/١، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ١٣١.

٥ – **رحلاته وتصدره للتدريس والإفتاء:** رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشرق، ونزل فى القاهرة، ثم رحل إلى الحجاز، ثم قدم دمشق، ثم توجه إلى حلب، فنزل بها وبحماة ثم قدم دمشق مستوطنا.

وكان قد تصدر بحلب لإقراء العربية، وأمّ بالسلطانية المسماة بالظاهرية، وهى مدرسة بحلب ... ثم تصدر بحماة مدة، ثم انتقل إلى دمشق يصنف، ويشتغل بالتدريس بالجامع وبالتربة العادلية، ثم تولى مشيخة العادلية الكبرى التى من شرطها القراءات والعربية، واستمرت ولايته بها إلى أن مات بدمشق . رحمه الله .[١].

٦ – **شيوخه:** إن لابن مالك شيوخاً متعددين ومختلفين باعتبار تنقله من المغرب إلى المشرق، وذلك فى: جيّان، ودمشق، وحلب.

ففى جيان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن حيّان[٢]، وجلس فى حلقة أبى على الشلوبين[٣].

١- ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣، وفوات الوفيات ٤٥٢/٢، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، ونفح الطيب ٤٢١/٢، ٤٢٧، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣، وطبقات الشافعية للأسنوى ٤٥٤/٢، والدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب ١١١/١٣ ، وأعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للحلبى ٢٢٢/٢، ٣٥٦/٤.

٢- هو أبى الحسن بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعى اللبلى الجيانى الغرناطى ، كان فاضلاً نحوياً، ماهراً مقرئاً ، معروفاً بالزهد والفضل، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً، روى عن ابن بشكوال، توفى بغرناطة سنة ٦٢٨هـ ، ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٤٨٢/١.

٣- هو أبو على عمر بن محمد الشلوبين الأشبيلى الأزدى، كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع ، عالماً بنقد الشعر بارعا فى التعليم ، أخذ عن ابن ملكون، وروى عن السهيلى وابن بشكوال، وغيرهما، صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وشرحين للجزولية والتوطئة فى النحو، توفى سنة ٦٤٥هـ. ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢٢٤/٢، وإنباه الراوة للقفطى ٣٣٢/٢، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥.

وفى دمشق: سمع من السخاوى[١]، وأبى صادق الحسن بن الصباح[٢]، وأبى الفضل مكرم بن محمد بن أبى الصقر[٣] ومحمد أبى الفضل المرسى[٤].

وفى حلب: لازم حلقة ابن يعيش[٥]، وجالس ابن عمرو[٦] تلميذ ابن يعيش، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى[٧].

١- هو ابن الحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى النحوى المقرئ الشافعى، كان عالما بالقراءات وعللها إماما فى النحو واللغة والتفسير والفقه، أخذ عن الشاطبى، وتصدر للإقراء بجامع دمشق ، له تصانيف منها: شرحان على المفصل، وسفر السعادة، وشرح أحاجى الزمخشرى النحوية وغيرها، توفى بدمشق سنة ٦٤٣هـ . ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ١٩٢/٢-١٩٤ وغاية النهاية فى طبقات القراء ٥٦٨/١.

٢- هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومى المصرى الكاتب المتوفى سنة ٦٣٢هـ ، كان أديباً صالحاً جليلاً ينظر : مقدمة التسهيل صـ ١٠ .

٣- هو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشى الدمشقى المعروف بابن أبى الصقر، كان محدثاً فاضلاً، توفى سنة ٦٣٥هـ . ينظر : مقدمة التسهيل صـ ١٠ عن المنتقى من أحاديث النحاة صـ ٤٤٦ من بغية الوعاة .

٤- ينظر : طبقات الشافعية للسبكى ٦٨/٨، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣ ، ومرآة الجنان ١٧٣/٤، وغاية النهاية ١٨٠/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ، ونفح الطيب ٤٢١/٢.

٥- هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش النحوى الحلبى الموصلى، كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء، قرأ النحو على فتيان الحلبى، وسمع الحديث على الرضى التكريتى، والطوسى، توفى سنة ٦٤٣هـ . ينظر ترجمته فى : بغية الوعاة٣٥١/٢، وإنباه الرواة ٣٩/٤.

٦- هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبى سعيد بن عمرون النحوى الحلبى، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به وتصدر لأقرائه وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، أخذ عنه البهاء بن النحاس، وروى عنه الشرف الدمياطى، شرح المفصل، توفى سنة ٦٤٩هـ ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢٣١/١.

٧- ينظر: نفح الطيب ٤٢١/٢.

٧- **تلاميـذه:** انتفع بابن مالك جماعة كثيرة ، فممن تخرج به من الأئمة العلماء:

ولده بدر الدين محمد، وشمس الدين بن جعوان، وشمس الدبن بن أبى الفتح البعلى، والعلاء بن العطار، وزين الدين أبو بكر المزى، والشيخ أبو الحسين اليونينى، وأبو عبد الله الصيرفى، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة، وشهاب الدين بن غانم، وابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، والشيخ النووى، ونقل عنه فى شرح مسلم، أشياء، والعلم الفارقى، وغيرهم[١].

٨- **أولاده:** أنجب ابن مالك ولدين هما: بدر الدين محمد، والذى شرح ألفية والده وسماها: شرح ابن الناظم، وشرح كافيته، ولاميته، وتكملة شرح التسهيل وغيرها، توفى سنة ٦٨٦هـ، وقيل سنة ٦٨٧هـ، وتأسف الناس عليه[٢].

وتقى الدين محمد بن محمد المعروف بالأسد، صنف له والده المقدمة التى دعاها باسمه: المقدمة الأسدية توفى فى حياة والده سنة ٦٥١هـ[٣].

٩- **ثقافتـه** : نشأ ابن مالك . رحمه الله . ولوعا بالعلم . محباً للثقافة، مقبلاً على مؤلفات القدماء يلتهمها التهاماً ويهضم ما فيها، جمع له الله . تعالى . الأسباب التى تؤهله لأن يكون رجلاً عظيماً "واحد عصر"[٤] كما يقولون. يقولون. فهيأ الله له البيئة التى تموج بالعلم، ومنحه العقل المفكر، والذهن الألمعى، والحافظة الذاكرة، والرغبة الدافنة، ثم إن رحلته من المغرب إلى

١- ينظر: الوافى بالوفيات ١٦٢/٣، ونفح الطيب ٤٢٤/٢- ٤٢٨ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣.

٢- ينظر: بغية الوعاة ٢٢٥/١، وشذرات الذهب ٣٩٨/٥، والبداية والنهاية ٣١٣/١١، ونفح الطيب ٤٣٣/٢.

٣- ينظر: الوافى بالوفيات ٣٦٠/٣، ونفح الطيب ٤٣١/٢.

٤- ينظر: نفح الطيب ٢٥٧/٧ ، ومرآة الجنان ١٧٤/٧، ودائرة معارف القرن العشرين جـ ٤٣١/٩.

المشرق، وتنقله بين البلدان، وفى مكان إلى مكان أتاح له الاتصال بكبار العلماء، فأفاد منهم ما استطاع، وتنوعت دراسته فشملت أكثر علوم العربية من النحو والصرف، واللغة، والعروض، والحديث، والقراءات، وغيرهما، وامتزاج الثقافات عنده ظاهر جلى، وقد ساعده درايته باللغة، وإحاطته بالنحو والصرف وإلمامه بالأدب على حل المشكلات التى تنشأ من الاختلاف فى فهم النصوص.

وكان ابن مالك آية فى الحديث، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم، فقد كان إماماً فى القراءات، وعالماً بها، وكان يستشهد أيضاً بالموثوق به من الشعر وكلام العرب.

أما النحو والصرف فقد كان فيهما بحراً لا يشق لجه، حتى صار يضرب به المثل فى دقائق النحو، وغوامض الصرف[١].

١٠- **أخلاقه:** حباً لله ابن مالك بأخلاق عالية، وطبعه على خلال حميده، نفدا موضع الاحترام، والتكريم ، والتبجيل من كل من عرفه، أو اتصل به، كان كثير العبادة، حسن السمت، مهّذب ذو وقار وحياء.

ولعل أوضح أخلاقه: الترفع، والإباء، والاعتداد بالنفس، كان حريصاً على وقته منظماً له، لا ينفقه إلا فيما رهن نفسه به من: اطلاع، أو تأليف، أو قراءة، أو تعليم، اشتهر بالسماحة والكرم، حتى سمع من المؤرخين من يردد: (انفرد ابن مالك من المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الإمام الشافعى)[٢].

١١- **مصنفاته** : حاز ابن مالك قصب السبق في جميع الفنون، ومؤلفاته خير شاهد على وفرة علمه، وسعة اطلاعه ومن هذه المصنفات:

١- ينظر: نفح الطيب ٢٧٩/٧ – ٢٨٣، وفوات الوفيات ٢٣٧/٢، ودائرة معارف القرن العشرين ٤٣١/٩ والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣.

٢- ينظر: فوات الوفيات ٢٢٧/٢، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣. ويراجع، نفح الطيب ٢٩٣/٧ – ٢٩٥، ومرآة الجنان ١٧٣/٤، وطبقات الشافعية للسبكى ٢٨/٥.

أ- في النحو والصرف واللغة: الكافية الشافية، الخلاصة المشهورة بالألفية، التسهيل، شرح التسهيل، عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشرح العمدة، سبك المنظوم وفك المختوم، إكمال العمدة، وشرحه، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، شرح الخلاصة، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ثلاثيات الأفعال، لامية الأفعال، وشرحها، تحفة المودود في المقصور والممدود، أرجوزة فى المثلثات، وأرجوزة فى الخط وغيرها.

ب- فى القراءات: المالكية فى القراءات واللامية فى القراءات، والدالية فى القراءات (منظومة).

جـ- فى العروض كتاب العروض[1].

١٢- **وفاتــه** : مات ابن مالك - رحمه الله- بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة، عن بضع وسبعين سنة[2].

١- ينظر فى هذه المصنفات : الوافى بالوفيات ٣٦٠/٣، وفات الوفيات ٤٥٣/٢، ومرآة الجنان ١٧٣/٤، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣، وغاية النهاية ١٨٠/٢، ١٨١، وبغية الوعاة ١٣١/١-١٣٤، ونفح الطيب ٤٢٣/٢، ٤٢٤، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، والأعلام ١١١/٧، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢٧٦/٥ وما بعدها .

٢- ينظر طبقات الأسنوى ٤٥٤/٢، وطبقات السبكى ٦٧/٨، وبغية الوعاة ١٣٤/١، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، والبداية والنهاية ٢٦٧/١٣، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، ونفح الطيب ٤٢٥/٢، ومرآة الجنان ١٧٣/٤، وفوات الوفيات ٤٥٣/٢، والوافى بالوفيات ٣٦٣/٣.

التعريف بكتاب : " التسهيل "

هو كتاب: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائى، الجيانى، الشافعى، النحوى، وقد يختصر هذا الاسم، فيقتصر على: (التسهيل) وهو كتاب يقع فى مجلد واحد فقط، جامع لمسائل النحو والصرف، تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف فى (ثمانين) بابا، تتضمن (مائتين وأحد عشر) فصلاً على خلاف بين النسخ، وبدأ أبوابه بباب: "شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به" وختمه بباب " الهجاء".

وقد قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول، ولعله أول من أحدث هذا التقسيم فى النحو، فقد قسم سيبويه مسائل النحو فى " كتابه " إلى أبواب، وقسمها الزمخشرى فى: "مفصّلة" إلى فصول، وجعل ابن مالك رؤس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً، فجاء هذا التقسيم فريداً فى نوعه بين كتب النحو، وهذه سمة من السمات التى تميز بها صنيع ابن مالك فى "التسهيل"[١]، وقد أشار إلى طريقته هذه إشارة عابرة بقوله: (مستوليا على أبوابه وفصوله)[٢].

ولهذا الكتاب قيمة علمية عظيمة بين المؤلفات الأخرى، وتتمثل هذه القيمة فى عدة جوانب هى:

١- ترتيب ابن مالك للنحو، هذا الترتيب الذى لا نجده عند غيره.

٢- ذكره للخلافات والمذاهب النحوية، والآراء الكثيرة المختلفة.

٣- تفضيله بعض الآراء على بعض، ورفضها أو قبولها.

٤- جمعه لأبواب النحو والصرف المختلفة[٣].

١- ينظر: مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ ٦٤-٦٦ .

٢- ينظر: التسهيل صـ١.

٣- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش١/٣٣، ويراجع: أبو حيان النحوى، د: خديجة الحديثى صـ١١٢.

ولهذا وجدنا أصحاب هذا الفن يكتفون به عن المطولات التى يصعب فيها جمع القواعد وحصرها.

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب أو حيان حيث قال:

(أحسن كتاب موضوع فى علم النحو وأجله، كتاب .. سيبويه –رحمه الله تعالى– وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد ..)[١].

وقال ناظر الجيش: (وكان . أى أبو حيان . يقول: من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت السماء أحد أعلم منه بهذا الفن)[٢].

وقرر ابن خلدون[٣] أن كتاب : "التسهيل" استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد.

والحق: أن هذا الكتاب وهو: "التسهيل" يعد من أهم مؤلفات ابن مالك، والذروة التى وصل إليها فى دراساته النحوية، وتأتى أهميته أيضاً: من أنه يمثل فى دقة بالغة خلاصة التجربة النحوية، الطويلة، العميقة. الخصبة التى وقف ابن مالك حياته عليها، ووهبها كل جهده وطاقته.

ولأجل هذه القيمة العظيمة التى كانت لكتاب التسهيل، وجدنا علماء النحو يتسابقون إلى شرحه، وكشف غموضه، لأنه قد بلغ حد الإيجاز الشديد، وأجملت عباراته حتى صعب فهمها على كثير من النحويين، واللغويين.

وقد أشار صاحب كشف الظنون[٤] إلى هذه الشروح، والتى تبلغ حوالى ستة وثلاثين شرحاً.

١- ينظر: البحر المحيط لأبى حيان ٦/١.

٢- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٣/١.

٣- ينظر: مقدمة ابن خلدون صـ ٥١٦.

٤- ينظر: كشف الظنون لحاجى خليفة ٤٠٥/١-٤٠٧.

وكان لهذا الكتاب من التأثير فى المؤلفات النحوية التى ألفت بعده ما لا ينكره منكر، وقد وضح هذا التأثير جليا فى مؤلفات أولئك الذين تناولوه بالشرح والتعليق، فقد اعتمدوا عليه فى مؤلفاتهم، ونقلوا عنه الكثير فى مؤلفاتهم الأخرى التى هى بعيدة عن شرح هذا الكتاب .

وحسبنا فى ذلك ما نقله ابن هشام فى كتابه: (مغنى اللبيب)[١] صراحة أو تضميناً، ومثله صنع السيوطى فى: (الأشباه والنظائر)[٢]، (وهمع الهوامع)[٣]، وغيرهما مما يؤكد تأكيداً لا مراء فيه أن: "التسهيل" كان له الأثر الكبير فى المؤلفات التى ألفت بعده، مما يؤكد أن كتاب "التسهيل" خير كتب ابن مالك النحوية، إن لم يكن أعظمها جميعاً بعد كتاب سيبويه.

❁❁❁❁❁

١- ينظر: مغنى اللبيب صـ ٩٢ ،٢٣٠، ٣٢٥، ٢٨٤، ٢٩٢، ٣٥٣، ٣٨٦، ٤٦١، ٥٥١، ٦٢٧، ٨٠٨،٧٤٩،٦٢٧ بتحقيق : د / مازن المبارك، ومحمد على حمد الله.

٢- ينظر: الأشباه والنظائر ٤٢/١، ٢٤٣/٢.

٣- ينظر: همع الهوامع حيث نقل السيوطى من "التسهيل" فى مواضع كثيرة منها: ١٨/١، ٢١ ،٤١، ٦٥، ٧٢، ٩١، ٩٢، ١٨١، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٣٣، ٢٥٢، ٤٢٥، ٥٢٠، ٢٢/٢، ٧٠، ١٦٢، ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٠، ٢٣٧، ٣٠٧، ٣٣٢، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٦٣، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٣ ، ٤٢٠، ٤٣٣، ٤٧٧، ٤٨٩، ٤٩٦، ٣٥/٣، ٥٣، ٦١، ٧٥، ٨١، ١١٣، ١٧٧، ١٨٦، ٢٠٧، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٦، ٣١١، ٣٧٦، ٣٨٧، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٤٥، ٤٦٧، ٤٨٣.

المبحث الثانى

ترجمة ابن عقيل[١]

والتعريف بكتابه : "المساعد على تسهيل الفوائد"

١- **اسمه ونسبه :** هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل، القرشى، الهاشمى، العقيلى، الهمذانى الأصل، ثم البالسى المصرى، قاضى القضاة، بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية[٢].

وقيل: الحلبى، البالسى الأصل، نزيل القاهرة[٣].

وقيل: رئيس العلماء، وصدر الشافعية بالديار المصرية، العقيلى[٤]، الطالبى، البالسى، الحلبى، ثم المصرى[٥].

٢- **مولده:** ولد سنة : أربع وتسعين وستمائة من الهجرة[٦].

وقيل سنة: ثمان وتسعين وستمائة من الهجرة [٧].

وقيل سنة: سبعمائة من الهجرة[٨].

١- ينظر: ترجمة ابن عقيل فى: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٤١٢/٦، ٤١٣، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى المجلد الأول ١٦٢/٢، ١٦٣، والبدر الطالع للشوكانى صـ ٣٩٣، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ١٠٠/١١، ١٠١، وبغية الوعاة للسيوطى ٤٧/٢، ٤٨، وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ٢٩/٣، وطبقات القراء لابن الجزرى ٤٢٨/١، والأعلام للزركلى ٩٦/٤ ، وهدية العارفين للبغدادى ٤٦٧/٥.

٢- ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ٤٧/٢.

٣- ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر ج /١٦٢/١٢.

٤- أى: أنه من نسل عقيل ابن أبى طالب، ينظر الأعلام للزركلى ٩٦/٤ وهدية العارفين ٤٦٧/٥.

٥- ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شبهة ٢٩/٣.

٦- ينظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٤١٢/٦، والأعلام للزركلى ٩٦/٤.

٧- ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ٤٧/٢.

٨- ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلانى ج١٦٢/٢/١، والبدر الطالع للشوكانى صـ ٣٩٣ ، وشذرات الذهب ٤١٢/٦.

وكان مولده بالقاهرة . وكان أجداده يقيمون فى همذان، وانتقلوا إلى بلدة بالس، التى تقع بين الرقة وحلب ثم أقاموا بالقاهرة، ولذا قيل فى نسبه: العقيلى، الطالبى، الهاشمى، الهمذانى، المصرى[١].

٣- **نشأته:** نشأ بالقاهرة، واتجه إلى تحصيل العلم بها، ودرس الفقه والحديث، والكلام، والتفسير، وغيرها من علوم الشريعة، والعربية، على أكابر ومشاهير علمائها [٢].

٤- **شيوخه :**

١- أخذ القراءات عن التقى الصائغ .

٢- وأخذ الفقه عن الزين الكتانى.

٣- لازم العلاء القونوى فى الفقه والأصلين، والخلاف، والعربية، والمعانى، والتفسير، والعروض.

٤- لازم جلال الدين القزوينى.

٥- لازم أبا حيان حتى كان من أجلّ تلامذته، وحتى صار يشهد له بالمهارة فى العربية حتى قال: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل).

٦- سمع من: الحجار، ووزيره، وحسن بن عمر الكردى، والشرف ابن الصابونى، والوانى[٣].

٧- سمع من أبى الهدى أحمد بن محمد " بداية الهداية " للغزالى ، وسمع أيضاً من ابن الصاعد ، وابن الشحنة ... وغيرهم [٤] .

١- ينظر: الأعلام للزركلى ٩٦/٤.

٢- ينظر: النجوم الزاهرة ١٠٠/١١، ١٠١، وطبقات القراء لابن الجزرى ٤٢٨/١، وطبقات وطبقات الشافعية لابن قاضى شبهة ١٢٩/٣ -١٣٢.

٣- ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ٤٧/٢، وشذرات الذهب ٤١٢/٦، والدرر الكامنة مجلد: ١٦٢/٢، والبدر الطالع صـ ٣٩٢.

٤- ينظر: الدرر الكامنة مجلد: ٢ /١٦٤.

٥ – **تلاميذه :**

١– قرأ عليه شيخ الإسلام: سراج الدين البلقينى[١].

٢– روى عنه سبطه جلال الدين، والجمال بن ظهيرة، والشيخ ولى الدين العراقى[٢].

٦– **صلته بأهل زمانه وتقلده المناصب:** تولى نيابة الحكم بالحسينية عن القزوينى، وتولى نيابة الحكم بمصر والجيزة عن عز الدين بن جماعة وسار سيرة حسنة جيدة، ثم ناب عن عز الدين بن جماعة، ثم عزله لواقع وقع منه فى حق القاضى موفق الدين الحنبلى، ثم أعيد فكانت مدة ولاية ابن عقيل ثمانين يوماً، وكان قوى النفس ينتبه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه، وقد درّس بالقطبية وزاوية الشافعى وغيرها ودرّس بجامع القلعة، وولى الزاوية الخشابية بعد عز الدين بن جماعة، وعين مدرساً للتفسير بالجامع الطولونى بعد وفاة أستاذه أبى حيان، ففسر القرآن لتلامذته فى مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع فى تفسيره ثانية إلا أن منيته حالت دون ذلك[٣].

٧– **مكانته العلمية:** كان إماماً فى العربية، والمعانى، والبيان، ويتكلم فى الفقه والأصول كلاماً حسناً، وتلا بالسبع على التقى ابن الصائغ[٤].

٨– **صفاته وأخلاقه:** كان غير محمود التصرفات المالية، حاد الخلق، جواداً، مهيباً، لا يتردد إلى أحد من أرباب الدولة، ومن كرمه أنه فرّق على الفقراء والطلبة فى ولايته للقضاء نحو ستين ألف درهم، مع أن مدة

١– ينظر: بغية الوعاة ٤٨/٢.

٢– ينظر: بغية الوعاة ٤٨/٢، وشذرات الذهب ٤١٣/٦.

٣– ينظر: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة مجلد: ١٦٢/١٢، ١٦٣، وشذرات الذهب لابن العماد ٤١٢/٦، والبدر الطالع للشوكانى صـ ٣٩٣، وبغية الوعاة ٤٧/٢.

٤– ينظر: الدرر الكامنة مج/١–١٦٣/٢، وبغية الوعاة ٤٧/٢، والبدر الطالع صـ ٣٩٣.

ولايته للقضاء ثمانون يوماً فقط[١]، كان عنده حشمة بالغة، وتنطع زائد فى الملبس والمأكل، وكان لا يبقى على شيء حتى مات وعليه دين[٢].

٩- **مصنفاته:** لابن عقيل تصانيف[٣] منها: التفسير وصل فيه إلى آخر سورة "آل عمران"، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس فى الفقه، جامع للخلاف والأوهام الواقعة وغيرهما مبسوط جداً، وقد ذكر ابن الجزرى[٤] أنه كتب منه ستة مجلدات، وأنه اختصره بعد ذلك بكتاب سماه: تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد، واشتهر أيضاً باسم: التأسيس لمذهب إدريس، وله كتاب: المساعد على تسهيل الفوائد، وأملى عليه مثلا، وعلى الألفية شرحاً أملاه على ولده: قاضى القضاة جلال الدين القزوينى[٥].

١٠- **وفاته:** مات ابن عقيل بالقاهرة سنة تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعى[٦].

١١- **شعره:**

قسما بما أوليتم من فضلكم ∴ للعبد عن قوارع الأيام

ما غاض ماء وداده وثنائه ∴ بل ضاعفته سحائب الإنعام[٧]

❁❁❁❁❁

١- ينظر: البدر الطالع صـ ٣٩٣، وبغية الوعاة ٤٧/٢.

٢- ينظر: شذرات الذهب ٤١٢/٦. والأعلام ٩٦/٤.

٣- ينظر: بغية الوعاة ٤٨/٢، وشذرات الذهب ٤١٢/٦، والبدر الطالع ٣٩٣.

٤- ينظر: طبقات القراء لابن الجزرى ٤٢٨/١.

٥- ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ٤٨/٢.

٦- ينظر: الدرر الكامنة مج١/-١٦٣/٢، وشذرات الذهب ٤١٣/٦، والبدر الطالع صـ ٣٩٣، وبغية الوعاة ٤٨/٢، والأعلام ٩٦/٤.

٧- ينظر: بغية الوعاة ٤٨/٢ ، وشذرات الذهب ٤١٣/٦.

التعريف بكتاب : "المساعد على تسهيل الفوائد ".

هو كتاب: (شرح التسهيل) لابن عقيل المشهور بـ (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل المصرى، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦٩هـ وهو إحدى شروح "التسهيل" التى تبلغ حوالى ستة وثلاثين شرحاً، ويقع كتاب "المساعد" فى أربعة مجلدات تحتوى على ثمانين بابا، بداية بباب: "شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به"، وختاماً بباب: "الهجاء" على ترتيب كتاب: "التسهيل لابن مالك".

وقد بدأ فيه ابن عقيل الصفحة الأولى بقوله (بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم سهّل لنا التسهيل .. قال الإمام العلامة، لسان المتكلمين، ورحلة الطالبين عبد الله بهاء الدين عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل، آمين.

أما بعد حمد الله على نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه محمد سيد المرسلين، وعلى آل محمد وصحبه والتابعين، فهذا تعليق مختصر جمعته على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك . رحمه الله تعالى . يسهل اقتناص شرائده، ويعين على استخراج فوائده، ويتكلف بتكميل عوائده، وتوضيح مقاصده، ومزجته بأصله حتى صار ككتاب واحد؛ ليكون هذا الكتاب على الحقيقة تسهيل الفوائد ... الخ)[١].

ثم بدأ فيه ابن عقيل بشرح خطبة "التسهيل" لابن مالك، ثم مضى فى الشرح على طريقة المزج ، وميز الناسخ فيه الأصل بكتابه بالمداد الأحمر، والشرح بالمداد الأسود، وميز الأبواب والفصول أيضاً بكتابتها بخط أكبر.

وهو شرح مختصر كما ذكر ابن عقيل، لكنه وافى المطلوب، يكثر فيه ابن عقيل، من ذكر الشواهد والآراء المختلفة فى كل مسألة خلافية، فضلاً عما يبدو فى ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل فى توجيه بعض المسائل، على عادته فى كل ما عرف عنه من شروح، كشرحه للألفية[٢].

١- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/٢٢١.

٢- ينظر: مقدمة التسهيل لابن مالك صـ ٧٥ – ٧٦.

ويمتاز هذا الشرح : بأسلوبه السهل، وتعبيره الواضح، الذى عرف عنه قراء العربية فى شرحه للألفية، أخت "التسهيل" حيث جمع فى كل من الشرحين خلاصة دراسته للمتنين اللذين أودع فيهما ابن مالك خلاصة دراساته النحوية، فجاء الشرحان على هذا النحو الذى جذب إليهما قراء العربية ودارسيها، فحققا من الرواج ما لم يحققه مصنف آخر فى النحو.

وقد امتاز هذا الشرح فوق هذا: بتقارير وافية، ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحو، وآرائهم القدامى منهم والمحدثين، من عيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه على ابن عصفور، وابن مالك، وأبى حيان[1].

وكان ابن عقيل يأتى بالشاهد من القرآن عن وجد، وإن لم يجد فيه شاهدا، عدل إلى الحديث الشريف، فإن م يجد فيه شاهده أتى به من الشعر، أو الرجز، أو كلام العرب، ولذا نلحظ تأثره بشرح التسهيل لابن مالك فى كثير من المواضع.

هذا، ولابن عقيل فى هذا الشرح وقفات، وتحقيقات طريفة، قلّ أن نجد لها مثيلاً فى الشروح الأخرى من أهمها على سبيل المثال لا الحصر .

عند قوله فى التسهيل صـ ٤٩: (ويغنى ـ أى ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقاً ... ولم يمتنع نصبه، ولأجره بـ فى خلافاً للكوفيين) ـ قال ابن عقيل: (وهذا مبنى على قول بعضهم: إن فى للتبعيض، حكاه السيرافى، وليس بصحيح، فإن فى الظرفية، بحسب الواقع فى مصحوبها، ولهذا صحّ: فى الكيس درهم ...)[2].

وعند قوله فى التسهيل صـ ٤٩: (ويفعل ذلك بالمكانى المتصرف بعد اسم عين راجحا إن كان المكانى نكرة).

١- ينظر: مقدمة المساعد على تسهيل الفوائد صـ ٢٦هـ.

٢- ينظر: المساعد ٢٣٩/١.

قال ابن عقيل: (والكوفيون كالبصريين فى إجازة الرفع والنصب فى هذا، وناقل لزوم رفعه عند الكوفيين واهم ...)[١].

وعند قوله فى التسهيل صـ ٥٤: (وقد يخبر هنا . أى فى باب كان وأخواتها . وفى باب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً).

قال ابن عقيل: (وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول، ومنه قول القطامى:

ففى قبله التفرق يا ضباعاً ∴ ولا يك موفق منك الوداعا

وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفى)[٢].

وعند قول ابن مالك في التسهيل صـ ٦٢: (ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقل ما يكون إلا ضمير لشأن وعليه يحمل: "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون").

قال ابن عقيل: (فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم: إن بك زيد مأخوذ، والأصل: إنه من أشد ... فحذف ضمير الشأن، كما فى: إن بك زيد ... لا على زيادة من ... خلافاً للكسائى)[٣].

وعند قوله فى التسهيل صـ ٨٦: (والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافاً للكوفيين).

قال ابن عقيل: (وعمل كل منهما مسموع، ولكن الخلاف فى الترجيح كما ذكر، والراجح : الأقرب كما يقولون البصريون، لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر، وأن إعمال الأول قليل ...)[٤].

وغيرها من المواضع و الوقفات ، والتحقيقات الطريفة ، التى قلّ أن نجد لها مثيلاً فى شروح "التسهيل" الأخرى .

❁❁❁❁❁

١- ينظر: المرجع السابق ٢٣٩/١.
٢- ينظر: المرجع السابق ٢٦٣/١ ، ٢٦٤.
٣- ينظر: المساعد ٣١١/١ .
٤- ينظر: المرجع السابق ٤٥٢/١.

موقف ابن عقيل من الأصول النحوية

لقد كانت أدلة ابن عقيل كما كانت أدلة النحاة قبله: القرآن الكريم، وما قاله العرب الفصحاء، وهو ما سماه النحويون بالسماع، والقياس على ما ثبتت صحته، وصح دليله .

(١) السماع:

أ- القرآن الكريم، فكان ابن عقيل يعتمد عليه، لكن ليس بالكثير، وذلك كما في مسألة من أنواع البدل (بدل كل من كل) حيث قال: (فإن اتحدا معنى سمى بدل كل من كل .. ولا يطرد لوقوعه حيث لا يصدق ذلك[١] كما في قوله تعالى: ﴿**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ**﴾ [إبراهيم: ١، ٢] وذلك كما في مسألة: "إبدال الاسم الظاهر من الضمير".

حيث قال: (ولا يتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلا، فالإحاطة نحو: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ [المائدة : ١١٤] وأما غيرها فالبصريون إلا الأخفش على المنع، والكوفيون على الجواز واحتج بقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ**﴾ [الأنعام : ١٢])[٢].

وكما في مسألة: "إلحاق نونى التوكيد وجوبا" حيث قال: (تلحقان وجوبا المضارع الخالي من حرف التنفيس، المقسم عليه مستقبلا، مثبتا، غير متعلق به جار سابق ... وخرج بالخالى نحو: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾ [الضحى: ٥][٣].

ب- أما الحديث فقد سلك في الاستشهاد به مسلك قدامى النحاة على عدم الاستدلال بالحديث اعتمادا على أنه قد روى في كثير من الحالات بالمعنى، وكأن ذلك حجة تبيح تركه وعدم الاستدلال به وقد تجد في الكتاب الضخم غير حديث أو حديثين.

١- ينظر: المساعد ٢ / ٤٣٠ .
٢- ينظر: المرجع السابق ٢ / ٤٣٣ .
٣- ينظر: السابق ٢ / ٦٦٤ .

جـ- أما كلام العرب وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء الذين يوثق بهم، ويطمأن إليهم، ففي كتاب " المساعد على تسهيل الفوائد " نجد الكثير من شواهد الشعر العربي الذي يحتج به، وذلك كما في مسألة: (صياغة فعلى التعجب مما كان معناه قابلا للكثرة) استشهد لذلك بقول الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ∴ من داره الحزن ممن داره صول [1]

وفي مسألة: "من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا (آل)"[2] استشهد بقول الشاعر:

نحن آل الله في بلدتنا ∴ لم نزل إلا على عهد إرم

فقد أضيف " آل " إلى لفظ الجلالة " الله ".

وقد يضاف إلى اسم غير علم نحو قول الشاعر:

وانصر على آل الصليـ ∴ ـب وعابديه اليوم آلك

وقوله :

أنا الفارس الحامي حقيقة والدى ∴ وآلى فمن يحمي حقيقة آلكا

ومن إضافته إلى علم ما لا يعقل قول الشاعر:

من الجرد من آل الوجيه ولاحق ∴ تذكرنا أوتارنا حين تصهل

وفي مسألة: (إبدال الاسم الظاهر من الضمير)[3] استشهد بقول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ∴ حميدا قد تذريت السناما

وفي مسألة: (إذا توسط بين الشرط والجزاء مضارع خالى من الفاء والواو)[4] ، جائز الحذف، غير صفة أبدل من الشرط إن واقعه معنى .. ويدخل في الموافق المرادف، واستشهد له بقول الشاعر:

١- ينظر: السابق ٢/١٦١.

٢- ينظر: المساعد ٢/٣٤٧، ٣٤٨.

٣- ينظر: السابق ٢/٤٣٢.

٤- ينظر: السابق ٣ / ١٨٠ ، ١٨١ .

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ∴ تجد خير نار عندها خير موقد

أما كلام العرب نثرا فكان يرى أن لغات العرب جديرة بالاعتبار ومن ذلك ما جاء في مسألة (حكم الهمزة المبدلة من أصل عند التثنية)[١] ذكر أنها تقلب ياء فيقاله في: كساء وسقاء: كسايان وسقايان: ويقاس عليها؛ لأنها لغة فزارة، حكاها أبو زيد في كتاب: " الهمزة ".

٢- أما القياس فكان يلجأ إليه إذا لم يجد الدليل من السماع، وذلك في مسألة: "أنواع الإعراب"[٢]، و" نيابة النون عن الضمة في الأمثلة الخمسة "[٣]، و "من أنواع المعارف العلم"[٤] و" المواضع التي يتعين فيها ضمير الفصل"[٥]، و" إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول"[٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه كان يختار مذهب سيبويه في بعض المسائل كما في مسألة: "حذف خبر إنّ جوازا" [٧]، ومسألة "عامل النصب في المفعول معه"[٨]، ومسألة "الاختلاف في نوع (مع) الساكنة العين"[٩] وهكذا وسيأتي إن شاء الله تعالى – توضيح ذلك بالتفصيل في موضع دراسته.

❁❁❁❁❁

١- ينظر: السابق ١ / ٦١ .
٢- ينظر: المساعد ١ / ٢٢ .
٣- ينظر: المرجع السابق ١ / ٣٠ .
٤- ينظر: المرجع السابق ١ / ٧٨
٥- ينظر: المرجع السابق ١ / ١٢٣ .
٦- ينظر: المرجع السابق ١ / ١٧٩ .
٧- ينظر: المساعد ١ / ٣١١ .
٨- ينظر: المرجع السابق ١ / ٤٨٥ .
٩- ينظر: المرجع السابق ١ / ٥٣٦.

الفصل الأول

المسائل التى وافق فيها ابن عقيل ابن مالك

فى كتابه: (المساعد على تسهيل الفوائد)

وهى ثمانى مسائل:

١) أنواع الإعراب.

٢) نيابة النون عن الضمة في الأمثلة الخمسة .

٣) حذف خبر (إنّ) جوازا .

٤) الاختلاف في عامل النصب في المفعول له .

٥) الاختلاف في نوع (مع) الساكنة العين .

٦) حكم الاسم المذكور بعد (لاسيما) .

٧) صياغة فعلي التعجب مما كان معناه قابلاً للكثير .

٨) إبدال الاسم من الضمير .

المسألة الأولى
أنــواع الإعـــــراب
تمهيـــــد

الإعراب هو : ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف، أو سكون أو حذف[١].

وللإعراب أنواع، أو ألقاب، أو وجوه أربعة هي: رفع، ونصب وجر، وجزم، واختار ابن مالك التسمية بـ (أنواع الإعراب) قائلاً:

(وأنواع الإعراب رفع، ونصب، وجر، وجزم)[٢].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك في هذه التسمية، واستحسنها قائلاً:

(وقوله: "أنواع الإعراب" أحسن من قول غيره: ألقاب الإعراب؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك، إذ لا يقال " الإعراب رفع، والإعراب نصب"، فلا تكون هذه ألقابا)[٣].

الدراسة والتحليل

الإعراب في اللغة: مصدر أعرب أي: أبان، أي: أظهر، أو أجال، أو حسّن، أو غيّر، أو أزال عرب الشيء وهو: فساده، أو تكلم بالعربية، أو أعطى العربون، أو وُلد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو لم يلحن في الكلام، أو صار له خيل عراب، أو تحبب إلى غيره، ومنه العروب: أي المتحببة إلى زوجها[٤].

١- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ٧، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٧٧.

٢- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ٧.

٣- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٢/١.

٤- ينظر: لسان العرب (عرب) ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١ والارتشاف ٢/ ٨٣٣، والمساعد ١/ ١٩، والهمع ٥٣/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٩٦/١.

أما في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي، وهو مذهب الجمهور، وإليه ذهب ابن خروف [١]، الشلوبين[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن مالك، وحده في التسهيل بقوله: (الإعراب ماجئ به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف).[٤]

والثاني: أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه[٥]، واختاره الأعلم الشنتمري[٦] وكثير من المتأخرين، وحدوه بقولهم:

١- هو على بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣هـ وقيل سنة ٦٠٩هـ له من الكتب: تبرئة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، والرد على أبى زيد السهيلي، وشرح الجمل للزجاجي وغيرها. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤، ووفيات الأعيان ٧/١٠٠، وفوات الوفيات ٣/ ٨٤، والأعلام ٤/ ٣٣٠، ويراجع رأيه في: الارتشاف ٢/ ٨٣٣، والهمع ١/ ٥٤.

٢- ينظر: التوطئة صـ١٣١، ١٣٢ ويراجع رأي الشلوبين في: الارتشاف ٢/ ٨٣٣، والهمع ١/ ٥٤.

٣- بنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٥، ويراجع رأيه في الارتشاف ٢/ ٨٣٣، والهمع ١ / ٥٤ .

٤- ينظر: التسهيل صـ٧ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣.

٥- ينظر: الكتاب ١/ ١٣، ١٤، ويراجع: المقتضب ٢/ ١٥١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٦٣، والارتشاف ٢/ ٨٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٤٨، والهمع ١/ ٥٤، وشرح الأشموني ١/ ٩٧.

٦- هو: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المالكي، المعروف بالأعلم، بالأعلم، توفى بإشبيلية ٤٧٦هـ ، له من التآليف : شرح أبيات الجمل الكبيرة للزجاجي في النحو، وشرح الجمل المذكورة، وشرح الحماسة، وشرح ديوان زهير بن أبى سلمى. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وفيات الأعيان ٧/ ٨١، وهدية العارفين ٢/ ٢٥٥١ والأعلام للزركلى ٨/ ٢٣٣ ودائرة المعارف الإسلامية ٢/ ٣٢١. ورأيه في كتاب: النكت على كتاب سيبويه ١/ ١٢٠، ويراجع رأيه في الارتشاف ٢/ ٨٣٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٤٨، والهمع ١/ ٥٤، وشرح الأشموني ١/ ٩٧.

(الإعراب تغيير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديراً)[1].

والمذهب الأول أقرب إلى الصواب، قال الأشموني: (لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا؛ لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك)[2].

وفائدة الإعراب: أنه يفرق بين المعاني المختلفة، التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست، قال العكبري: (.. والحركات في الكلام كذلك: لأنها تبين الفاعل من المفعول، وتفرق بين المعاني كما في قولهم: ما أحسن زيدا، فإنه إذا عرى عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب، وكذلك قولك: ضرب زيد عمرا، لو عريته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول)[3].

والإعراب جنس، وأنواعه[4] الداخلة تحته أربعة: رفع ونصب، يشتركان في اسم، وفعل، فالرفع نحو: زيد يقوم، فـ "زيد" مرفوع بالابتداء، و"يقوم" مرفوع بالتجرد، والنصب نحو: إن زيداً لن يقوم، فـ "زيدا": منصوب بـ

١- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١/١ ، وأسرار العربية صـ٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١/١، والتصريح ٥٩/١، والارتشاف ٨٣٣/٢، والتصريح ٥٩/١، والهمع ٥٤/١، وشرح الأشمونى ١/ ٩٧.

٢- ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٩٧/١، ٩٨، ويراجع "توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٨/١.

٣- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ٥٢/١، ٥٣، ويراجع : شرح الجمل لابن عصفور ٣٢/١، ٣٣.

٤- سمى سيبويه أنواع الإعراب بـ (مجاري أواخر الكلم من العربية) فقال: (هذا باب مجاري مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف) ينظر: الكتاب ١٣/١.

"إنّ"، و"يقوم" منصوب بـ "لن"، وجر مختص بمعنى في اسم نحو: مررت بزيد، فـ "زيد": اسم مجرور بالباء، وجزم مختص بمعنى في فعل نحو: لم يقم، فـ "يقم" فعل مجزوم بـ لم[١] وإنما كانت أنواع الإعراب أربعة؛ لأنه ليس إلا حركة أو سكون، فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح والكسر، فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرابع هكذا علل لذلك أبو البركات الأنباري[٢].

وعلل لذلك العكبري بقوله: (وإنما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة، إذ لا خامس لها، وذلك أن الأعراض، إما حركة، وإما سكون، والسكون نوع واحد، والحركات ثلاث، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدة[٣]).

وقيل: إن أنواع الإعراب ليست أربعة بل هي ثلاثة: رفع، ونصب، وجر، لذلك قال الكسائي في بعض كتبه: (أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع، والنصب، والخفض)[٤]، وكذلك قال أكثر الكوفيين وتابعهم في ذلك المازني[٥]، روى عنه أنه قال: (الجزم ليس بإعراب، إنما هو عدم الإعراب)[٦]. الإعراب)[٦].

١- ينظر: التصريح ٦٠/١، ويراجع في أنواع الإعراب: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/١، ٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٦، وشرح الكافية للرضى ٦٢/١ والارتشاف ٨٣٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٦٦/١، وأوضح المسالك ٣٩/١، والهمع ٧٥/١، وشرح الأشموني ١٢٥/١.

٢- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٥/١.

٣- ينظر: أسرار العربية صـ٣٢.

٤- ينظر في قول الكسائي: التذييل والتكميل ١٣٧/١.

٥- ينظر رأي المازني في: الارتشاف ٨٣٦/٢، والتذييل والتكميل ١٣٧/١، وتوضيح المقاصد والسالك للمرادى ١/ ٦٦، والهمع ٧٥/١، وشرح الأشموني ١٢٥/١.

٦- قال الزجاجي في كتابه: الإيضاح في علل النحو صـ٩٤، وكان المازني يقول: (الجزم قطع الإعراب).

وقدم الرفع؛ لأن الكلام لا يستغنى عنه، وغيره قد يستغنى عنه، وقدمه مع النصب؛ لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك، وقدم الجر لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأخر الجزم لاختصاصه بما هو فرع وهو الفعل وهذا كله ترتيب استحساني لا ضرورى، ولو قدم النصب لكون محله أوسع من الرفع لكان ذلك مناسبا، وقد فعل ذلك سيبويه فقال: (وهي تجرى على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف)[1] فقدم النصب والفتح على الرفع والضم، ولو قدم الجر لاختصاص الأشرف به وهو الاسم، والجزم لاختصاص الفعل به ثم ذكر المشترك وهو الرفع؛ لكان لذلك وجه في المناسبة[2].

والرفع علم الفاعلية، أي علامتها، والأولى أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيها بالفضلات ... أما الجر فعلم الإضافة، أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في: غلام زيد، وحسن الوجه[3].

وخص الجر بالاسم: لأن عامله لا يستقل؛ أي لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو: مررت بزيد.

فيحمل غيره عليه؛ فلذلك فقد الجر من المضارع، ولم يفقد منه النصب والرفع؛ لأن عامل كل منهما مستقل نحو: قام زيد، وضربت زيدا، فقيل كل منهما أن يتفرع عليه عامل في الفعل بخلاف الرفع والنصب فإن عامل كل منهما مستقل.

١- ينظر: الكتاب ١/ ١٣.

٢- ينظر: التذييل والتكميل ١٣٧/١، ١٣٨ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١ الهمع ٧٥/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٥/١ وجاء فيه: (بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد، ولا يخلو منه كلام، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا، فإن أنواعه أكثر قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر؛ لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضا). ويراجع: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٤٤/١.

٣- ينظر: شرح الرضى على الكافية ٦٣/١.

وخص الجزم بالفعل، لكونه فيه كالعوض من الجر، فصار لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب الرفع والنصب والجر للاسم، والرفع، والنصب والجزم للفعل[١].

هذه هي أنواع الإعراب، وما يتعلق بها من بعض الأحكام.

وأقول: والتعبير بـ (أنواع الإعراب)[٢] ذكره كثير من النحاة أمثال: ابن مالك[٣]، وابن الناظم[٤] والرضى[٥]، وأبو حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والشيخ خالد الأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]. ويلاحظ هنا: موافقة ابن ابن عقيل لابن مالك في هذا التعبير.

وهناك من العلماء من عبر بـ (ألقاب الإعراب) كالأنبارى[١٢]، والعكبري[١٣]، وابن يعيش[١٤]، وابن عصفور[١٥]، والأشموني[١٦].

١- ينظر: المساعد ١/ ٢٢، ٢٣، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩، ٤٠، والتذييل والتكميل ١/ ١٣٨، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٨٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/ ٢٤٤ .

٢- سبق أن ذكرت أن سيبويه عبر عنه في الكتاب ١٣/١ بـ (باب مجارى أواخر الكلم من العربية).

٣- ينظر: التسهيل صـ٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧.

٤- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ١٦.

٥- ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/ ٦٢.

٦- ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٥، والتذييل والتكميل ١٣٧/١.

٧- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٦٦ .

٨- ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٩، وشرح شذور الذهب صـ٣٦.

٩- ينظر: المساعد ١/ ٢٢.

١٠- ينظر: التصريح ١/ ٦٠.

١١- ينظر: همع الهوامع ١/ ٧٥.

١٢- ينظر: أسرار العربية صـ٣٢.

١٣- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٥.

١٤- ينظر: شرح المفصل ٣/ ٨٤.

١٥- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣، والمقرب ومعه مثل المقرب صـ٦٩.

١٦- ينظر: شرح الأشموني ١/ ١٢٥.

وعلل ابن عصفور لهذا التعبير بقوله: (وجعل النحويون: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم ألقابا للإعراب، لكون المراد بها التغيير لا أسماء الحركات، وكذلك الجزم؛ لأن المراد به القطع؛ لأن المجزوم يقتطع عند إعرابه، حركة، أو حرف من آخره)[١].

وهناك من عبر بـ (وجوه الإعراب) وهو الصيمري فقال: (ووجوه الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، فالرفع والنصب للأسماء والأفعال المضارعة، نحو: زيد يقوم، ومحمد لن يقوم، والجر مختص بالأسماء نحو: بزيد، ولعمرو، والجزم يختص بالأفعال نحو: لم يقم، ولم يذهب.

وإنما لم يدخل الجر الأفعال؛ لأن الجر لا يكون إلا بأدوات من الحروف، والأسماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنه لا فائدة في قولك: غلام يذهب بالإضافة ولا في: مررت بيقوم والكلام وضع للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة ترك جرها أصلا.

ووجه أخر وهو، أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد والمجرور يقوم من الاسم الجار مقام التنوين، فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل، وهما شيئان قويان مقام التنوين، وهو حرف ضعيف.

وإنما لم تجزم الأسماء؛ لتمكنها؛ لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم: لجاز أن يلقاه ساكن، فلابد من تحريكه؛ لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب ألا تجزم.

ووجه آخر وهو: أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم؛ لتبعها التنوين؛ لأنه تابع لحركة الإعراب، وحذف شيئين من الاسم: وهو أخف من الفعل – إجحاف به فلذلك لم تجزم الأسماء)[٢].

١- ينظر: شرح الجمل ١/٣٣.

٢- ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/٨٠، ٨١.

موقف ابن عقيل من ابن مالك

لقد وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، حيث وافقه في التعبير بـ (أنواع الإعراب) بدلا من التعبير بـ (ألقاب الإعراب)، وعلل لذلك ابن عقيل بقوله: (وقوله: "وأنواع الإعراب" أحسن من قول غيره: ألقاب الإعراب؛ لأن من حق اللقب، أن يصدق على ما لقب به، إذ لا يقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقابا له)[1].

ويبدو لي – والله أعلم – أن تعبير ابن مالك وابن عقيل بـ "أنواع الإعراب" له وجه من القبول؛ لأن الإعراب عندهما لفظي.

ومن يعبّر بـ ألقاب الإعراب؛ فلأن الإعراب عنده معنوي[2].

ولأننا لو قلنا: ألقالب الإعراب فمن حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وليس الأمر هنا كذلك؛ إذ لا يقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقابا له.

١- ينظر: المساعد ٢٢/١. ويراجع: حاشية الصبان على الأشمونى ١٢٤/١.

٢- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٤٤/١.

المسألة الثانية
نيابة " النون " عن الضمة " فى الأمثلة الخمسة
تمهيـــــد

اختلف العلماء: فى إعراب الأمثلة الخمسة على أقوال منها: إن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها. أى: أن (النون) تنوب عن "الضمة" فى حالة الرفع، وقد ذكر ذلك ابن مالك فى حديثه حيث قال:

(وتنوب "النون" عن الضمة فى فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، ... وليس دليل إعراب خلافاً للأخفش، وتحذف جزماً ونصباً ...)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك فى ذلك، وانتصر له قائلاً: (... هذا هو الصحيح، أعنى: كون "النون" فى الأمثلة الخمسة علامة الإعراب كما ذكر المصنف ...)[٢].

الدراسة والتحليل

من أبواب النيابة: الأمثلة [٣] الخمسة، سميت بذلك؟ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل، كان بمنزلتها، وسميت (خمسة) على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين وهى: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين بالتاء للمخاطبين نحو: تفعلان يا زيدان، أو للمخاطبتين نحو: تفعلان يا هندان، أو للغائبتين نحو: الهندان تفعلان، وبالياء للغائبين نحو: الزيدان يفعلان، أو واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو: أنتم تفعلون، وبالياء للغائبين نحو: هم يفعلون، أو ياء مخاطبة نحو: أنت تفعلين[٤].

---

١ – ينظر : تسهيل الفوائد صـ ٩، ١٠، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٥٠/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٧/١.

٢ – ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠/١.

٣ – الأولى أن تعد سبعة بزيادة الغائبتين، فإن "تفعلان" صالح لهما وللمخاطبتين ينظر: حاشية يس على التصريح ٨٠/١.

٤– ينظر: التصريح ٨٥/١، ويراجع حاشية رقم (١) فى أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ٧٤/١ والهمع ١٧١/١، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان ١٦٩/١.

واختلف العلماء فى إعراب الأمثلة الخمسة على أربعة أقوال :

القول الأول: أنها ترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها وهو قول الجمهور، وعليه ابن مالك كما فى قوله تعالى: ﴿**فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾ [الرحمن: ٥٠] ، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٢] فالفعل المضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون) وشاهد الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**﴾ [البقرة:٢٤] فعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

وإنما كانت النون علامة الرفع؛ لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد، وحالت بين الإعراب وبين آخر الفعل، فلم يكن بُدّ من زيادة حرف علامة الرفع.

وكانت (النون) أولى بذلك من غيرها؛ لأن فيها مشابهة من حروف المد واللين، التى تكون للإعراب؛ لأنها غنة تخرج من الخيشوم[١].

وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأن الثبوت أول، والحذف طارئ عليه، كما أن الرفع أول، والجزم والنصب طارئان عليه، فأعطوا الأول الأول، والطارئ الطارئ.

والنصب فيهما محمول على الجزم؛ لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، وكما أن النصب فى التثنية والجمع محمول على الجر، فكذلك النصب ههنا محمول على الجزم[٢].

القول الثانى : أن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها فى المثنى وجمع المذكر السالم كذلك ورده صاحب البسيط[٣]: بأنه لو كان كذلك لثبتت "النون" فى الأحوال الثلاثة.

١- ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٩٣/١.

٢- ينظر: التبصرة للصيمرى ٩٣/١، والتصريح ٨٦/١.

٣- هو البسيط فى شرح الكافية لحسن بن محمد الاستراباذى المتوفى سنة ٧١٧هـ، ينظر رأيه فى: الارتشاف ٨٤٤/٢، والهمع ١٧١/١.

القول الثالث: أن الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة، و"النون" دليل عليها[١]، وعليه الأخفش[٢] والسهيلى.

قال السهيلى: (... فقولك: "لن يفعلوا، ولن تفعلى"، إعرابه مقدر قبل الضمير فى لام الفعل، كما هو كذلك فى: غلامى، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب، لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل، أو غير فاعل، مع أن العدم ليس بشيء، فيكون إعراباً وعلامة لشيء فى أصل الكلام ومعقوله)[٣].

وردّ ابن مالك قول الأخفش بقوله: (وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة أحرف، وهو قول ضعيف؛ لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود؛ لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه[٤].

القول الرابع: أن الأمثلة الخمسة معربة ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسى حيث قال فى تعليل ذلك: (لأن حرف الإعراب لا يكون النون؛ لسقوطها للعامل وهو حرف صحيح، ولا يكون الضمير، لأنه الفاعل، ولأنه ليس فى آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما

١- نسب أبو حيان هذا القول إلى ابن درستويه. ينظر: الارتشاف ٨٤٢/٢، ٨٤٤.

٢- ينظر: رأى الأخفش فى: المقتضب ١٥٢/٢، والتسهيل صـ ٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/١ والارتشاف ٨٤٣/٢، والتذييل والتكميل ١٨٩/١، ١٩٠، والمساعد ٣١/١، والهمع ١٧٢/١، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٧٩/١، ٢٨٠.

٣- ينظر: نتائج الفكر السهيلى صـ ٨٥، ٨٦، ويراجع رأى السهيلى فى: الارتشاف ٨٤٤/٢، والتذييل والتكميل ١٩١/١، والمساعد ٣١/١، والهمع ١٧٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٨٠/١، والارتشاف ٢/ ٨٤٤.

٤- ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١، ويراجع: المساعد ٣١/١ الهمع ١٧٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٨٠/١.

بعدها من الضمائر وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربة ولا إعراب فيها)[1].

ووافقه العكبرى قائلاً : (الأمثلة الخمسة معربة، وليس لها حرف إعراب، والدليل على أنها معربة من وجهين:

أحدهم: أن المعنى الذى أعرب به المضارع موجود فيها من غير مانع.

والآخر: أن النون تثبت فى رفعها، وتسقط فى غيره.

وهذا الاختلاف إعراب ، والدليل على أنه لا حرف إعراب لها. إنه لو كان؛ لكان إما الحرف الذى قبل حرف العلة، أو حرف العلة أو النون، والأول باطل؛ لأنه لو كان حرف إعراب لكانت حركته حركة إعراب، وليست كذلك، بل هى تابعة لحرف العلة مناسبة لطبيعته.

والثانى باطل أيضاً؛ لأنه اسم فى موضع رفع، معمول للفعل، فليس منه، ولا علامة لشيء هو فيه، والثالث أيضاً باطل لوجهين.

أحدهما : أن النون حرف صحيح تسقط فى النصب والجزم، فلم تكن حرف إعراب كسائر الحروف.

والثانى : أنها واقعة بعد الفاعل الموصول بالفعل، وهذا الحائل يحيل كونها من الفعل لفظاً أو حكماً فثبت ما قلنا)[2].

والراجح من هذه الأقوال[3]: قول الجمهور، وهو: أن الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، وهو ما ذهب إليه ابن مالك.

١- ينظر: التذييل والتكميل ١٩١/١، والارتشاف ٨٤٤/٢، والهمع ١٧٢/١، ويراجع: كتابه الإيضاح صـ ٨١، ٨٢ فى حديثه عن الأمثلة الخمسة.

٢- ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٢٧/٢.

٣- وجود هذا الخلاف يبطل قول ابن عصفور: أنه لا خلاف بين النحويين فى أن "النون" علامة إعراب، لا حرف إعراب). ينظر شرح الجمل ٤٧/١، ٥٧، والمقرب ومعه مثل المقرب صـ ٤٩، ويراجع رأيه فى: الارتشاف ٨٤٤/٢.

وعلل الرضى لذلك بقوله: (وإنما أعرب هذا بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب "الواو" ، وبالفتحة لتناسب "الألف"، وبالكسرة لتناسب "الياء"، لم يكن دوران الإعراب عليه، وإنما خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به "الواو، والألف، والياء "دون نحو: "يدعو، و "يرمى"، "ويخشى"، "والقاضى"، "وغلامى"، وإن كان الإعراب فيها جميعها مقدر المانع مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف "يضربان" مشابها لألف "ضاربان"، و "يضربون" مشابها لواو "ضاربون"، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف، وحمل الياء فى "تفعلين" على أخويه "الألف والواو" فى لحاق النون بهما)[1].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وذكر بأن الصحيح ما قاله ابن مالك وهو نيابة النون عن الضمة فى الأمثلة الخمسة فى الرفع.

ويبدو لي – والله أعلم – أن قولهما هو الصواب؛ لما علل به الرضى فى نصه السابق، كما أن له وجهاً من القبول خاصة أنه موافق لقول الجمهور.

❁❁❁❁❁

١- ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٧/٤، ١٨.

المسألة الثالثة
حذف خبر (إنَّ) جوازاً
تمهيـــــد

من الحروف الناسخة (إنّ) . بكسر الهمزة وتشديد النون . وتدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب ما كان مبتدأ ، وترفع ما كان خبرا.

ومعناها : التوكيد ، أى : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ويجوز حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به [١] .

وقد جاء حذف خبر (إنّ) جوازاً فى حديث ابن مالك حيث قال :

(وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، خلاف لمن اشترط تنكير الاسم)[٢].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك ، وانتصر له حيث قال تعليقاً على كلامه :

(أى سواء كان الاسم معرفة أو نكرة ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح)[٣] .

الدراسة والتحليل

فى حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب:

أحـــدها : الجواز، سواء أكان معرفة أم نكرة، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين.

قال سيبويه: (هذا باب ما يحسن عليه السكوت فى هذه الأحرف الخمسة – لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا

١- قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٣/١، ١٠٤: (اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جاراً ومجروراً فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها؛ وذلك لكثرة استعمالها، والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها).

٢- ينظر: التسهيل صـ ٦٢، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢.

٣- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١.

المضمر بنفس المظهر – وذلك: إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا، أى: إنّ لهم مالا، فالذي أضمرت "لهم".

ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إنّ الناس ألب عليكم[١]، فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمرا، أى: إنّ لنا.

وقال الأعشى:

إنّ محـــــــلا وإن مـــــــرتحلا ∴ وإنّ في الســفر مــا مضــى مهــلا [٢]

وتقول: إنّ غيرها إبلا وشاء كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، أو: عندنا غيرها إبلا وشاء فالذى تضمر هذا النحو وما أشبهه)[٣].

وقال المبرد: (ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: أما بقى لكم أحد؟ فإن الناس ألب عليكم، فتقول: إنّ زيدا، وإنّ عمرا، أى: لنا، قال الأعشى.

إنّ محـــــــلا وإن مـــــــرتحلا ∴ وإنّ في الســـفر إذ مضـــى مهـــلا

ويروى: "إذ مضواً".

والمعرفة والنكرة ههنا واحد ، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تقدم له خبراً ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك .

١- الألب: بالفتح والكسر، القوم يجتمعون على عداوة إنسان، وتألّبوا: تجمعوا، وألّب بينهم: أفسد والتأليب: التحريض. ينظر: لسان العرب (ألب).

٢- البيت من المنسرح وهو للأعشى فى ديوانه صـ ١٥٤، والكتاب ١٤١/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، والأصول فى النحو لأبن السراج ٢٤٧/١، والخصائص ٣٧٣/٢، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ٥١٧/٢، والتبصرة للصيمرى ٢١١/١ وآمالى ابن الشجرى ٦٣/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ومغنى اللبيب صـ ١١٤، ٣١٥، ٧٩٤، ٨٢٥، وخزانة الأدب ٣٦٣/٥، ٢٢٧/٩، ٤٥٢/١٠، ٤٥٩، وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٩٨/٤، والارتشاف ١٢٤٩/٣، والمساعد ٣١١١/١، وحاشية يس على التصريح ١٦٩/١، والهمع ٤٣٥/١.

٣- ينظر: الكتاب ١٤١/٢.

فمن المعرفة قول الأخطل:

خلا أنّ حيا من قريش تفضلوا ∴ على الناس أو أن الأكارم نهشلا [1] [2]

وقال ابن جنى: (وأصحابنا يجيزون حذف خبر "إنّ" مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إنّ الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيداً، وإنّ عمرا؛ أى: إن لنا زيداً، وإن لنا عمرا)[3].

الثانى: مذهب الكوفيين[4] وهو اختصاص جواز حذفه بأن يكون نكرة[5].

قال ابن يعيش: (ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة)[6].

وقال الرضى: (والكوفيون يشترطون تنكير الاسم؛ لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله:

إنّ محـــــلا وإن مـــــرتحلا ∴ وإنّ في السفر إذ مضوا مهلا

١- البيت من الطويل وهو فى مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٩٢/٢، والمقتضب ١٣١/٤، والخصائص لابن جنى ٣٧٣/٢، والتبصرة للصيمرى ٢١٢/١، وآمالى ابن الشجرى ٦٣/٢، وشرح المفصل ١٠٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢، وخزانة الأدب ٣٥٨/٤، وللأخطل قصيدة على هذا الوزن والروى فى ديوانه، ولم أجده فيها.

٢- ينظر: المقتضب ١٢٩/٤ - ١٣١.

٣- ينظر: الخصائص لابن جنى ٣٧٤/٢.

٤- ينظر: مذهب الكوفيين فى : الخصائص٣٧٤/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٩٨/٤ والارتشاف ١٢٤٩/٣، والمساعد ٣١١/١ .

٥- جعل ابن عصفور حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة أكثر من غيره، وعلل لذلك بقوله: (وإنما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة؛ لأن الخبر إذا ذاك إنما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدراً قبل الاسم، ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة إذ لا مسوغ لذلك، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه؛ لأن العرب قد اتسعت فى الظروف والمجرورات ما لم تتسع فى غيرها) ينظر: شرح الجمل ٤٤٦/١.

٦ - ينظر: شرح المفصل ١٠٤/١.

(أى: إن لنا محلا فى الدنيا، ومرتحلا فى الآخرة ...)[١].

وقال السيوطى: (وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة)[٢].

ووافق الصيمرى الكوفيين فى ذلك قائلا: (واعلم أنه يجوز حذف خبر "إنّ" إذا دخلت على الأجناس المنكورة، إذا كان فى الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إنّ مالا، وإن رجالا أى: إنّ لنا ... ولا يحسن هذا مع المعارف، تقول: إن الرجل، وإن الفرس)[٣] .

الثالث :مذهب الفراء[٤]: وهو جواز حذفه معرفة كان أو نكرة، إلا أن أن شرط جواز الحذف تكرير "إنّ" قال ابن يعيش: (وكان الفراء يذهب إلى أنه إما يحذف مثل هذا إذا كررت "إنّ" ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابياً قيل له: الزبابة[٥] الفأرة، قال: إن الزبابة وإن الفأرة، ومعناه: أن هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذى بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة إن المحل خلاف المرتحل)[٦].

وقال السيوطى: (ومذهب الفراء على أنه لا يجوز فى معرفة ولا نكرة إلا أن كان بالتكرير)[٧].

---

١ – ينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٩٨/٤، ٣٩٩.

٢– ينظر: الهمع ٤٣٥/١.

٣– ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢١١/١.

٤– ينظر مذهب الفراء فى: الأصول لابن السراج ٢٥٨/١، وشرح الكافية للرضى ٣٩٩/٤، والارتشاف ١٢٤٩/٣، والهمع ٤٣٥/١، وخزانة الأدب ٤٦١/١٠.

٥– الزبابة: واحدة الزَّباب، والزَّباب: جنس من الفأر لا شعر عليه، وقيل: هو فأر عظيم أحمر، حسن الشعر، وقيل: هو فأر أصم، والزَّباب ضرب من الجرذان عظام. ينظر: لسان العرب (زبب).

٦– ينظر: شرح المفصل ١٠٤/١.

٧– ينظر: همع الهوامع ٤٣٥/١.

والصحيح من هذه المذاهب: مذهب سيبويه، وهو ما ذهب إليه ابن مالك[١].

ودليل ذلك: القياس، والسماع

أما القياس: فإجماع النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عرف معناه في غير باب (إنّ)، فينبغي أن يجوز ذلك في باب (إنّ) إذا عرف المعنى.

وقال أبو العباس: حذف الخبر في المعرفة أولى لما يتعارف من أخبارها، وإن قولك: "إن زيداً" يعلم أنه رجل، فينبغي أن يجوز فيه ما جاز في (رجل)[٢] .

وأما السماع : فقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ وَالبَادِ**﴾[٣][الحج: ٢٥] تقديره: معذبون؛ لدلالة قوله: ﴿**وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**﴾ [فصلت: ٤١].

وقول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: "إنّ ذلك"، ثم ذكر له حاجة فقال: لعل ذلك أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية[٤].

١- ينظر شرح التسهيل ١٤/٢ ، ١٥ ، ويراجع : شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٣٠٩/٣ . ١٣١١ .

٢- ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان ٤٩/٥، ٥٠.

٣- ذكر الزمخشري في الكشاف ١٤٨/٣: (أن خبر "إنّ" محذوف في الآية؛ لدلالة جواب الشرط عليه تقديره: **(إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم)**.

٤- ينظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٧١/٢ – ٢٧٢، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢، وآمالي ابن الشجري ٣٢٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢.

وقول الشاعر:

آتوني، فقالوا: يا جميل تبدلت ∴ بثينة أبدالا، فقلت: لعلها [1]

أى: تبدلت .

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

لقد وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وقال بما قاله ابن مالك من جواز حذف خبر (إنّ) مطلقاً عند العلم به، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، فلم يشترط تنكير الاسم كما قال الكوفيون، ولا تكرير (إنّ) كما قال الفراء.

وأميل على القول بما قاله ابن مالك، ووافقه فيه ابن عقيل؛ لأن قولهما له وجه من القبول لتأييده بالقياس، والسماع، كما أنه موافق لمذهب سيبويه.

❁❁❁❁❁

١- البيت من الطويل وهو لجميل بثينة فى ديوانه صـ ١٥٠، وشرح عمدة الحافظ صـ ٢٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٧/٢ وهمع الهوامع ٤٣٦/١، والدرر اللوامع ١١٣/١.

المسألة الرابعة
الاختلاف في عامل النصب فى المفعول له
تمهيـــــد

اختلف النحويون فى عامل النصب فى المفعول له على مذاهب منها: أن ناصبة مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر؛ لأنه جواب له، والجواب أبدا على حسب السؤال، فقولك: فى جواب لم ضربت زيدا؟ ضربته تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنه اسقط اللام ونصب، وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال :

(وينصبه – يعنى المفعول له – مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر، لا نصب نوع المصدر، خلافاً لبعضهم)[1].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك ، وانتصر له حيث قال شارحاً لكلامه :

("وينصبه مفهم الحدث" . كالمصدر نحو: يعجبنى ضربك ابنك تأديباً، وفرعه نحو: ضربت أو أنا ضارب ابنى تأديباً، " نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر" . وهذا مذهب سيبويه والفارسى، وهو الصحيح، إذ هو جواب له، والجواب بحسب السؤال فى المختار، فكان ينبغى أن يقال ضربت ابنى للتأديب. لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر ...)[2].

١- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ ٩٠، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢.

٢- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٨٤/١، ٤٨٥.

الدراسة والتحليل

يعرف المفعول له بأنه : المصدر القلبى، الفضلة، المعلل – بكسر اللام – لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً[١].

ويعرف أيضاً بأنه : المصدر المفهم علة، المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو: جد شكراً[٢].

واختلف النحاة فى عامل النصب فى المفعول له على أربعة مذاهب :.

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٣] والفارسى[٤] وهو: أن ناصبة هو مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف الجر، ظاهراً نحو ضربت زيداً تأديباً، أو مقدراً نحو: أحدبا على قومك أى: أجئت حدبا على قومك.

وهو ما ذهب إليه ابن مالك[٥].

المذهب الثانى: مذهب الكوفيين[٦]، وهو أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، ولذلك لم يترجموا له، كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوى، فإذا قلت: ضربت زيداً تقويماً، فكأنك قلت: قومت زيدا

١- ينظر: كتاب الحدود للفاكهى صـ ٥٠ بترقيم المخطوط .

٢- ينظر: شرح ابن عقيل ١٥٨/٢ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢.

٣- ينظر: الكتاب ٣٦٧/١، ٣٧٠، ٣٩٠، و ١٢٦/٣، ويراجع مذهب سيبويه فى: الارتشاف ١٣٨٣/٣، والهمع ٩٩/٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٨٨٨/٤.

٤- ينظر: الإيضاح لأبى على الفارسى صـ١٧٠، والمسائل المنثورة صـ ١٣، والارتشاف ١٣٨٣/٣، والهمع ٩٩/٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٨٨٨/٤.

٥- ينظر: شرح التسهيل ١٩٦/٢، ويراجع: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٨٨٨/٤.

٦- ينظر: مذهب الكوفيين فى: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣، والهمع ٩٩/٢.

بضربى لـه تقويماً ، وجئت إكراماً لك ، فكأنك قلت : أكرمتك بمجيء كذا إكراماً.

المذهب الثالث: ذهب الفراء[١] وهو أنه منصوب على نية الشرط والجزاء، فإذا قلت: لأعطينك خوفاً وفرقاً، ولأكفنّ عنك حذر زيد، فكل واحد منهما منصوب على نية الشرط والجزاء، وما ينفك من حسن مِن معه "إن كان يقال: لأكفن من حذر زيد، ولأعطين من الخوف والفرق، وليس النصب بإسقاط (من) غير أن دخولها مقصود، ويبين معنى النصب.

المذهب الرابع: مذهب الزجاج، واختلف فى النقل عنه فنقل ابن عصفور[٢] عنه: أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار.

ونقل ابن مالك عنه مرة: أنه انتصب نصب نوع المصدر[٣]، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه[٤] والصحيح: أن الزجاج أحياناً يجعل الناصب فعلا محذوفا من لفظ المصدر، وذكر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾ [البقرة: ٢٤٣][٥].

١- ينظر: معانى القرآن للفراء ١٧/١، ويراجع رأيه فى: الارتشاف ١٣٨٤/٣.

٢- ينظر: شرح المقرب لابن عصفور لإشبيلى٧٠٧/٢، ويراجع رأيه فى: الارتشاف ١٣٨٤/٣، والهمع ٩٩/٢.

٣- ينظر: شرح التسهيل ١٩٨/٢، ويراجع : الارتشاف ١٣٨٤/٣ ورُد بدخول اللام عليه، واللام لا تدخل على الأنواع نحو: سار الجمزى .. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢ (بتصرف) والمساعد ٤٨٥/١.

٤- ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣.

٥- ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٢/١ ويراجع: شرح المقرب لابن عصفور ٧٠٩/٢.

وأحياناً يجعل الناصب الفعل المذكور، وذكر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥][١].

فهو بريء مما نسبه إليه ابن مالك من أنه انتصب نصب نوع المصدر.

وقد وافق ابن مالك[٢] سيبويه والفارسى فى أن عامل النصب فى المفعول له مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر.

وصححه أبو حيان لأمرين:

أحدهما: أنك إذا أضمرته وصل الفعل إليه باللام نحو: ابتغاء ثواب الله هو الذى تصدقت له، فدّل الوصول إليه باللام على أن الأصل: أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأن المضمرات كثيراً ترد الأشياء إلى أصولها.

والآخر: ما ذكره سيبويه والفارسى من أنه فى جواب: لمه؟ والجواب أبداً على حسب السؤال فى مختار كلامهم، فأصل جواب من يقول: لم ضربت زيداً؟ أن يكون ضربته للتأديب، إلا أن "اللام" أسقطت، ونصب لشبهه بالمصدر؛ لأن معنى ضربت زيداً تأديباً؟ أدبت زيداً بضربى له تأديباً، فانتصب لذلك، إذ الفعل قد يعدى تعدية الفعل الذى فى معناه، ولذلك إذا اختل شرط تعدى إليه بحرف العلة[٣].

١- ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٧/١ ويراجع: شرح المقرب لابن عصفور ٧٠٩/٢.

٢- ينظر: التسهيل لابن مالك صـ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/٢.

٣- ينظر: التذييل والتكميل لأبى حيان ٢٦١/٣، ويراجع: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٨٨٨/٤.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وذكر بأن الصواب ما ذهب إليه ابن مالك وهو: أن ناصب المفعول له مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر، وهو ما ذهب إليه سيبويه والفارسى، واختاره أبو حيان.

ويبدو لى – والله أعلم – أن قولهم هو الصواب؛ لأنه جواب له، والجواب بحسب السؤال، فى المختار فكان ينبغى أن يقال "ضربت ابنى للتأديب، لكن حذفت "اللام"؛ لشبهه بالمصدر[1].

١- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٨/١، ويراجع: التذييل والتكميل ٢٦١/٣.

المسألة الخامسة
الاختلاف فى نوع (مع) الساكنة العين
تمهيـــد

(مع) مفتوحة العين اسم لمكان الاصطحاب أو وقته[١]، فإن كانت اسما لمكان الاصطحاب فهى ظرف مكان نحو: "جئت معك"، وهو الكثير فيها، وإن كانت اسما لوقت الاصطحاب فهى ظرف زمان نحو: جئت مع العصر.

وقد تسكن عينها قبل حركة نحو: جئت معك، وتكسر قبل سكون نحو: جئت مع الرجل، فزعم بعض النحويين أنها حرف، لأنه اعتقد فيها الحرفية[٢].

لكن رأى ابن مالك أنها باقية على اسميتها كالمفتوحة العين؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد، وقد جاء ذلك فى حديثه قائلاً:

(و "مع" للصحبة اللائقة بالمذكور، وتسكينها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربعية واسميتها حينئذ باقية على الأصح)[٣].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك، وانتصر له حيث قال معللاً لقول ابن مالك السابق:

١- ينظر: الكتاب ٢٨٨/٤، شرح المفصل ١٢٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ وما بعدها، رصف المبانى للمالقى صـ ٣٢٨، وارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣، والجنى الدانى صـ ٣٠٦، ومغنى اللبيب صـ ٤٣٩، والمساعد ٥٣٥/١، والتصريح ٤٧/٢، والهمع ١٦٨/٢.

٢- ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٢.

٣- ينظر: التسهيل لابن مالك صـ ٩٨، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢-٢٤٢.

(لأن معناها مبنية كمعناها معربة، وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة، وليس بصحيح، بل الأصح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر بهذا)[1].

الدراسة والتحليل

(مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، على حسب ما يليق بالمضاف.

ويدل على اسميتها: تنوينها فى قولك: معاً، ودخول حرف الجر (مِنْ) عليها[2] فى حكاية سيبويه[3]: ذهب مِن معه، ومنه قراءة بعض القراء[4]: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي﴾ [الأنبياء: ٢٤] . بكسر ميم "من".

وحكى الفراء[5] عن العرب: (إن الفضل ليكون مع القوم ثم يقوم من معهم).

١- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٥٣٦/١.

٢- ينظر: شرح المفصل١٤٢٨/١، وارتشاف الضرب١٤٥٧/٣، ومغنى اللبيب صـ٤٣٩ ، والتصريح ٤٨/٢، والهمع ١٦٨/٢.

٣- ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣، ٢٢٢٨/٤ ويراجع حكاية سيبويه فى: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣، والجنى الدانى صـ ٣٠٦، ومغنى اللبيب صـ ٤٣٩، والتصريح ٤٨/٢.

٤- هذه قراءة يحي بن يعمر وطلحة بن مصرف. ينظر فى هذه القراءة فى مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ ٩٤، المحتسب لابن جنى ١٠٥/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكى ٨٢/٢، وهى أيضاً: إعراب القرآن للنحاس ٣٧٠/٢، والكشاف ١٠٨/٣، ١٠٩، والرازى ١٥٨/٢٢، والتبيان للعكبرى ٩١٥/٢، والبحر المحيط ٣٠٦/٣ وهى من شواهد: بشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣، والجنى الدانى صـ ٣٠٦، ومغنى اللبيب صـ ٤٣٩، والتصريح ٤٨/٢، والهمع ١٦٨/٢.

٥- ينظر حكاية الفراء فى: ارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣.

وقد تسكت عينها قبل حركة نحو: جئت معْك، وتكسر قبل سكون نحو: جئت معْ الرجل وهى لغة لربيعة[١] وغنم[٢].

ولم يحفظ سيبويه[٣] أن السكون لغة، وزعم أنه لا يكون إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

فريشى منكم وهواى معكم ∴ وإن كانت زيارتكم لماما [٤]

واسميتها حين السكون باقية، وكلام سيبويه[٥] يشعر بلزوم الاسمية على كل حال؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد[٦]، ولأن معناها مبنية ومعربة واحد[٧].

١- ينظر لغة ربيعة وغنم فى: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣، والجنى الدانى صـ ٣٠٥، ومغنى اللبيب صـ ٤٣٩، وأوضح المسالك ١٤٨/٣، والمساعد ١٨٣٥٣٥، والتصريح ٤٨/٢، والهمع ١٦٩/٢، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٩٩/٢٧.

٢- ينظر لغة غنم في: الجنى الدانى صـ٣٠٥، ومغنى اللبيب صـ٣٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٨، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٩٩.

٣- ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٥١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢٧٦/٢، والتصريح ٤٨/٢، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٩٩/٢.

٤- البيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه صـ ٣٨١، والتصريح ٤٨/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٣، وللراعى النميرى فى ملحق ديوانه صـ ٣٣١، والكتاب ٢٨٧/٢، وبلا نسبة فى معانى القرآن للزجاج ٨٨/١، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥١/٢، والارتشاف ١٤٥٧/٣، والجنى الدانى صـ ٣٠٦، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٩٩/٢، ولسان العرب (مع).

٥- ينظر: الكتاب ٨٧/٣، ٢٢٨/٤ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٥٨/٣ والمساعد ٥٣٦/١، وهمع الهوامع ١٦٩/٢.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢.

٧- ينظر: المساعد ٥٣٦/١، والهمع ١٦٩/١.

وزعم بعض[١] النحويين أن (مع) الساكنة العين حرف جر؛ لأنه اعتقد فيها الحرفية[٢]؛ أى: لأنها على حرفين.

وادعى أبو جعفر النحاس[٣] أن الإجماع منعقد على حرفيتها، وأنها- حينئذ - حرف جر يفيد المصاحبة.

وإلى ذلك ذهب المالقى أيضاً حيث قال: (وإذا سكنت عينها فهى إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة، والعامل فيها فعل وما جرى مجراه كسائر حروف الجر، ولا يحكم فيها بحذف ولا وزن، ولا يسأل عن بنائها؛ لثبوت الحرفية فيها، ومما جاء منها حرفاً قوله.

فريشى منكم وهواى معكم ∴ وإن كانت زيارتكم لماما

فـ "معكم" هنا جار ومجرور متعلق بخبر "هواى"؛ لأنه مبتدأ تقديره: وهواى كائن معكم)[٤].

وكلام سيبويه[٥] مشعر بلزوم اسميته (مع) - الساكنة العين - على كل حال.

وصحح كثير من النحويين ذلك ومن هؤلاء: ابن مالك، وأبو حيان، والمرادى، وابن هشام والسيوطى، والأشمونى.

١- هو أبو على الفارسى، وإنما حكم عليها بالحرفية، لأنها على حرفين. ينظر رأى أبى على الفارسى فى الأمالى الشجرية ٢٤٥/١.

٢- ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٢.

٣- ينظر: إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ١٩١/١، ٢١٣/٣، ويراجع رأى النحاس فى: فى: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، والارتشاف ١٤٥٨/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢٧٦/٢، والجنى الدانى صـ ٣٠٦، ومغنى اللبيب صـ ٤٣٩، والهمع ١٦٩/٢، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٩٩/٢.

٤- ينظر: وصف المبانى صـ ٣٢٩.

٥- ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣، ٤/ ٢٢٨.

قال ابن مالك: (وزعم قوم أن الساكن العين حرف، وليس بصحيح؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد، فلا سبيل إلى الحرفية)[١].

وقال أبو حيان: (وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها، إذا كانت ساكنة، والصحيح كونها اسما عند ذاك، وكلام سيبويه يشعر بذلك)[٢].

وقال المرادي: (وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها، إذ كانت ساكنة، وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها)[٣].

وقال ابن هشام: (وتسكين عينة لغة غنم، وربيعة، لا ضرورة خلافا لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية)[٤].

وقال السيوطي: (واسميتها حين السكون باقية على الأصح، كما يشعر به كلام سيبويه)[٥].

قال الأشموني: (وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر كلام الناظم)[٦].

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٠١٣/٤.

٢- ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٥٨/٣.

٣- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٦/٢، والجنى الدانى صـ ٣٠٦.

٤- ينظر: مغنى اللبيب صـ ٤٣٩.

٥- ينظر: همع الهوامع ١٦٩/٢.

٦- ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٩٩/٢.

موقف ابن عقيل بن ابن مالك فى الميزان

لقد وقف ابن عقيل بن ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وقال بأن الصواب ما قاله ابن مالك وهو أن: اسمية (مع) الساكنة العين باقية؛ لأن معناها مبنية كمعناها معربة، ولأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية .

ويبدو لى – والله أعلم – أن هذا هو الصواب؛ لأن له وجها من القبول، كما أنه موافق لرأى سيبويه.

المسألة السادسة
حكم الاسم المذكور بعد " لا سيما "
تمهيـــــد

جعل بعض النحاة (لا سيما) من أدوات الاستثناء[١]، وعدّها فى بابه، وأنكر بعض النحاة ذلك، ومن هؤلاء ابن مالك، وجعل الاسم المذكور بعدها منبّه على أولويته بالحكم المتقدم.

وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك قائلاً: (والمذكور بعد "لا سيما" منبّه على أولويته بالحكم، لا مستثنى، فإن جر فبالإضافة و"ما" زائدة، وإن رفع فخبر مبتدأ محذوف، و "ما" بمعنى الذى)[٢].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده قد وافق ابن مالك، وانتصر له فقال تعليقاً على كلامه: (وهذا هو الصحيح؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم لا سيما زيد، كان جائياً)[٣].

الدراسة والتحليل

يتوقف معرفة حكم الاسم المذكور به (لاسيما)، على معرفة كونها هل هى من باب الاستثناء أو لا ؟

لقد اختلفت وجهة نظر النحاة فى الحكم على (لاسيما) هل هى من باب الاستثناء، وضمن أدواته، أم هى من باب"لا" النافية للجنس، **وعليه يتوقف معرفة حكم الاسم المذكور بعدها على مذهبين :**

١- الاستثناء هو: المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ إلا أو ما في معناها بشرط الفائدة . ينظر: التسهيل صـ١٠١ ويراجع: التصريح ١/ ٣٤٦

٢- ينظر: التسهيل صـ ١٠٧، ويراجع: شرح التسهيل ٣١٨/٢.

٣- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٥٩٦/١.

أحدهما: ذهب الكوفيون[١]، ولفيف من البصريين كالأخفش[٢]، وأبى حاتم[٣]، والنحاس[٤]، وأبى على الفارسى، والزمخشرى، وابن مضاء[٥]، وابن يعيش، وغيرهم[٦] إلى القول بأن (لاسيما) من أدوات الاستثناء، وضمن حروفه.

قال أبو على الفارسى: (باب ما يجيء بمعنى: "إلا" من الكلام – قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف – فأما الاسم فنحو: غير، وسوى، وسواء، ولا سيما)[٧].

وقال الزمخشرى: (المنصوب على الاستثناء – المستثنى فى إعرابه على خمسة اضرب .... **والرابع:** جائز فيه الجر والرفع، وهو ما استثنى بـ " لا سيما)[٨].

١- ينظر: مذهب الكوفيين فى المساعد ٥٩٦/١، وهمع الهوامع ٢١٦/٢.

٢- ينظر رأى الأخفش فى: ارتشاف الضرب ١٥٤٩/٣، وتذكرة النحاة صـ ٢٨٩، وهمع الهوامع ٢١٦/٢.

٣- ينظر رأى أبى حاتم السجستانى فى: ارتشاف الضرب ١٥٤٩/٣، وتذكرة النحاة صـ ٢٩٨، والهمع ٢١٦/٢.

٤- ينظر رأى النحاس فى: الارتشاف ١٥٤٩/٣، وتذكرة النحاة صـ ٢٩٨، والهمع ٢١٦/٢.

٥- هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمى القرطبى، نشأ بقرطبة، وأخذ عن ابن الرمّاك كتاب سيبويه باشبيلية، امتد فهمه إلى العلوم الأخرى كالهندسة، والأصول وغيرهما، له من المؤلفات: المشرق فى النحو، الرد على النحاة، توفى سنة ٥٩٢هـ. ينظر: ترجمته فى بغية الوعاة ٣٢٣/١، ويراجع رأيه فى: همع الهوامع ٢١٦/٢.

٦- نسب ابن عقيل فى المساعد ٥٩٦/١ هذا الرأى للزجاج .

٧- ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٠٨/١، ويراجع رأيه فى: المساعد ٥٩٦/١، والهمع ٢١٦/٢.

٨- ينظر: المفصل فى علم العربية صـ ٦٧-٦٩ (بتصرف).

وقال ابن يعيش شارحاً لكلام الزمخشري : ("لا سيما" كلمة يستثنى بها)[١].

وحجة هؤلاء: أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فقد خالفهم: "زيد" فى أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية[٢].

وبناء على هذا المذهب، فإن حكم الاسم المذكور بعد (لا سيما) يكون: مستثنى.

المذهب الآخر: ذهب بعض النحاة على أن (لا سيما) من باب: لا النافية للجنس، ومنهم سيبويه حيث قال: (واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه "رب" حسن لك أن تعمل فيه "لا" وسالت الخليل – رحمه الله – عن قول العرب: ولا سيما زيد فزعم أنه مثل قولك ولا مثل زيد، و "ما" لغو، وقال: ولاسيما زيد كقولهم: "دع ما زيد"، وكقوله تعالى: ﴿**مَثَلًا مَا بَعُوضَةً**﴾ [البقرة: ٢٦]، فـ "سى" فى هذا الموضع بمنزلة "مثل"، فمن ثم عملت فيه "لا" كما تعمل "رب" فى "مثل"، وذلك قولك: ربَّ مثل زيد)[٣].

فكلام سيبويه صريح فى أن (لا سيما) من باب (لا) النافية للجنس، وليست من باب الاستثناء.

كما أن المبرد[٤] لم يذكرها – أيضاً – فى باب الاستثناء.

١- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢.

٢- ينظر: همع الهوامع ٢١٦/٢، ويراجع: الارتشاف ١٥٤٩/٣.

٣- ينظر: الكتاب ٢٨٦/٢ ويراجع رأى سيبويه فى: تذكرة النحاة صـ ٢٩٨، والارتشاف ١٥٥٠/٣، والمساعد ٥٩٦/١.

٤- ينظر: المقتضب ٣٨٩/٤ -٤٢٩، ويراجع رأيه فى: تذكرة النحاة صـ ٢٩٨.

وأنكر خطاب الماردى[١] أن تكون (لا سيما) من أدوات الاستثناء قائلاً: (وقد ألحق "لا سيما" بحروف الاستثناء جماعة من النحويين منهم: الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس، وأضرب عن ذكرها فى باب الاستثناء: سيبويه، والمبرد، وما أرى لإلحاقها فى باب الاستثناء وجها؛ لأنك إذا قلت: جاءنى القوم ولا سيما زيد، فإنما نفيت أن يكون ممن جاءك شبها لزيد)[٢].

كما خطَّأ ابن عصفور من أدخل (لاسيما) فى باب الاستثناء قائلاً: (وأما "لاسيما" فمن النحويين من أدخلها فى هذا الباب ... وذلك خطأ؛ لأن الاستثناء ... إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: قام القوم لا سيما، فـ "زيد" داخل مع القوم فى القيام بخلاف الاسم الواقع بعد "إلا"، والعذر لمن أدخلها فى هذا الباب أن "زيداً" قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم فى القيام، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فـ "زيد" مشارك للقوم فى القيام إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب)[٣].

وأنكر ابن مالك – رحمه الله – أيضاً من أدخل "لا سيما" فى باب الاستثناء قائلاً: (ومن النحويين من جعل "لا سيما" من أدوات الاستثناء، وذلك عندى غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو "إلا"، فما وقع موقعة وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها، ومعلوم أن "إلا" تقع موقع" حاشا، وعدا، وخلا، وليس، ولا يكون، وغير، سوى"، وغير ذلك مما لا يختلف فى الاستثناء به فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، و "لا سيما" بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته، بل هو مضاد لها، فإن الذى يلى "لا سيما" داخل فيما

١- هو : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبو بكر الماردى، اختصر "الزاهر" لابن الأنبارى، وهو صاحب كتاب: الترشيح، نقل عنه أبو حيان كثيراً، توفى بعد سنة ٤٥٠ هـ . ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٥٥٣/١.

٢- ينظر: تذكرة النحاة صـ ٢٩٨.

٣- ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٩٤/٢، ٣٩٥.

قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس:

ألا رب يوم لك منهن صالح ∴ ولاسيما يوم بدارة جلل[1]

فلا تردد فى أن مراده" دخول يوم: "دارة جلجل" فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأن له مزية، وهذا ضد المستفاد بـ "إلا" فلا سبيل إلى إلحاق "لاسيما" بأدوات الاستثناء، وإذا ثبت هذا فلتعلم أن "لا" من "لا سيما" هى العاملة عمل "إنّ"، و "سى" اسمها، وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كـ "مثل" معنى وحكما، و "ما" بعده زائدة، وإن جر ما يليها وبمعنى "الذى" إن رفع، وهو حين يرفع "خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة "ما" ويجوز أن تجعل "ما" عوضاً عن المضاف إليه، و "يوماً" منصوبا على التمييز...)[2].

وصحح أبو حيان[3] والسيوطى القول بأنها ليست من أدوات الاستثناء، ومن ثم قال السيوطى: (والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنه مشارك لهم فى القيام، وليس تأكيد الكلام فى حقه يخرجه عن أن يكون قائماً، وبما يبطل ذلك دخول "الواو" عليها ، وعدم صلاحية "إلا" مكانها

١- البيت من الطويل وهو لأمرئ القيس فى ديوانه صـ ١١٢، وشرح المفصل ٨٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، ٢٦/٣، وشرح الرضى على الكافية ١٦٦/٢، والارتشاف ١٥٥٠/٣، والجنى الدانى صـ ٤٤٣، والمساعد ٥٩٧/١، والخزانة ٤٤٤/٣، ٤٤٨، ٤٥١، والدرر اللوامع ٥٠٤/١، وبلا نسبة فى البغداديات صـ ٣١٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٥/٢، ومغنى اللبيب رقم ٢٢٤٠، ٢٤٢، ٥٩١، ٧٧٨، والتصريح ١٤٤/١، والهمع ٢١٧/٢، وشرح الأشمونى ٢٤٨/٢.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢، ٣١٩، ويراجع شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٤/٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٢٣٥/٥.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥٠/٣.

بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها)[1].

وبناء على هذا المذهب فإن حكم الاسم الواقع بعد (سيما): منبه على أولويته بالحكم المتقدم، المنسوب لما قبلها، وليس مستثنى، وهو مذهب ابن مالك.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

لقد وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وقال بأن الصواب ما قاله ابن مالك، وهو: أن الاسم الواقع بعد (لاسيما) منبّه على أوْلويته بالحكم المتقدم.

ويبدو لى – والله أعلم – أن قولهما هو الصواب؛ لأن له وجهاً من القبول، هو موافق لرأى سيبويه. ومما يبطل كونها من أدوات الاستثناء: دخول "الواو" عليها، وعدم صلاحية "إلا" مكانها، ولا تدخل "الواو" على أدوات الاستثناء، ويصح وقوع "إلا" موقعها. إذن فلا تعد "لا سيما" من أدوات الاستثناء، وبناء على ذلك فإن الاسم الواقع بعدها ليس مستثنى، وإنما منبه على أولويته بالحكم المتقدم.

١- ينظر: همع الهوامع ٢/٢١٧.

المسألة السابعة

صياغة فعلى التعجب[١] مما كان معناه قابلا للكثرة

تمهيـــــد

التعجب لغة هو: معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقل فى العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة[٢].

أما عند النحويين فهو: استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره[٣].

ويعرّف أيضاً بأنه: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية منه[٤].

ويشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط[٥] منها: "أن يكون معناه قابلاً للكثرة، أو التفاضل (التفاوت)، فلا يبنيان من: "مات، وفنى" ونحوهما؛ إذا لا مزية فيها لشيء على شيء.

وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال: (بناء هذين الفعلين من: فعل ثلاثى مجرد، تام ، مثبت، متصرف، قابل معناه للكثرة، وغير مبنى للمفعول، ولا يعبَّر عن فاعله بأفعل فعلاء)[٦].

١- للتعجب صيغتان قياسيتان: أحدهما "مَا أَفْعَله" والثانية "أَفْعِل بِه" وهما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما. ينظر: حاشية (٣) من شرح ابن عقيل ١٢٢/٣.

٢- ينظر: شرح المفصل ١٤٢/٧.

٣- ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٦/٢ ويراجع : حاشية (١) من أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٠/٣، والتصريح ٨٦/٢.

٤- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٢٥، ويراجع، توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥٤/٣.

٥- يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة هى: أن يكون ثلاثيا، متصرفا، أن يكون معناه قابلا للمفاضلة، أن يكون تاماً، وألا يكون منفياً، وألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وألا يكون مبنياً للمفعول. ينظر هذه الشروط بالتفصيل فى: شرح ابن عقيل ١٢٧/٣، ١٢٨، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، والارتشاف ٢٠٧٧/٤، وأوضح المسالك ٢٦٥/٣ – ٢٦٩، والتصريح ٩٠/٢-٩٢، والهمع ٢٧٧/٣ وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٠/٣ – ٣١.

٦- ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ ١٣١، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٨٤/٢، ١٠٨٥.

ومحل الدراسة هنا عند قوله: " قابل معناه للكثرة".

وبالنظر على موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك فى هذا الشرط قائلاً: ("قابل معناه للكثرة" – ذكر الفراء، وهو صحيح، فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه نحو: مات، وفنى، وحدث ... ولهذا لا يتعجب من صفات الله تعالى، فلا يقال: ما أعلم الله، لأن علمه لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: "ما أعظم الله وأجله"؛ وقال:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ∴ من داره الحزن ممن داره صول[1][2]

الدراسة والتحليل

يشترط فى الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط منها "أن يكون معناه قابلاً للكثرة أو التفاضل (التفاوت) أى: يقبل الزيادة، والنقص، فلا يبنيان من نحو: "مات، وفنى، وحدث، ذكره الفراء[3]، وابن مالك[4] وصححه ابن عقيل[5]، لأنه لأنه لا مزية فيه لبعض فاعلية على بعض حتى يتعجب منه [6]، إلا إذا أريد وصف وصف زائد عليه فيقال فى نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجع بموته[7].

وعلى ذلك تخرج صفات الله – تعالى – أيضا من التعجب؛ لأنها ثابتة، لا تقبل الزيادة أو النقصان، فلا يقال: "ما أعلم الله؛ لأن علمه لا يقبل

١– البيت من البسيط وهو لحندج بن حندج المرى فى شرح ديوان الحماسة للمزروقى صـ ١٨٣١، والمقاصد النحوية ٢٣٨/١، والدرر اللوامع ٢٦٦/٦، وبلا نسبة فى الإتصاف ١٢٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢، والارتشاف ٢٠٨١/٤، والهمع ٢٨١/٣، والأشباه والنظائر ١٣٣/٤، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١٧٦/١.

٢– ينظر: المساعد ١٦١/٢، ١٦٢.

٣– ينظر: رأى الفراء فى المساعد ١٦١/١.

٤ – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/٣.

٥ – ينظر: المساعد ١٦١/١.

٦– ينظر: التصريح ٩٢/٢، ويراجع شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٣٠، توضيح المقاصد والمسالك والمسالك للمرادى ٦٦/٣، والمساعد ١٦١/١.

٧– ينظر: التصريح ٩٣/٢.

الزيادة، ولا يقال: ما أقدر الله؛ لأن قدرته لا تقبل النقص لذلك شذ قول العرب: "ما أعظم الله وما أقدره[١]" وقول الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ∴ من داره الحزن ممن داره صول[٢]

ورجح السيوطى جواز التعجب من صفات – الله تعالى – حيث قال: قال أبو حيان: وشذ أيضاً قولهم: "ما أعظم الله وما أقدره" فى قول الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط

لعدم قبول صفات الله الكثرة، والمختار وفاقا للسبكى[٣] وجماعة، كابن السراج، السراج، وأبى البركات ابن الأنبارى، والصيمرى[٤] جوازه: والمعنى فى: "ما أعظم الله": أنه فى غاية العظمة، ومعنى التعجب فيه: أنه لا ينكر؛ لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها، وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم، والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب،

١- ينظر قول العرب فى: الهمع ٢٨١/٣، ويروى هذا القول بعبارة أخرى نحو: (ما أعظم الله وأجله) فى الارتشاف ٢٠١٨/٤، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٢١/٤، والمساعد ١٦١/١، وبعبارة: (ما أعظم الله وما أجل الله). في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦٥٠/٦.

٢- سبق تخريج البيت.

٣- لعله: تقى الدين أبو الحسن على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف بن موسى السبكى السبكى الشافعى المتوفى سنة ٧٥٦هـ من تصانيفه الكثيرة: الابتهاج فى شرح المنهاج للنووى، والدر النظيم فى تفسير القرآن العظيم ، وغيرهما. ينظر: ترجمته فى بغية الوعاة ١٧٦/٢، ١٧٧، والدرر الكامنة لابن حجر ٦٣/٣، والنجوم الزاهرة ٣١٨/١٠، وطبقات الشافعية للسبكى ١٤٦/٦، أو لعلة: بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحى بن على بن تمام السبكى المتوفى سنة ٧٧٧ هـ، من آثاره: شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب، ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٣٤٢/١، والنجوم الزاهرة ١٣٦/١١، وحسن المحاضرة للسيوطى ٤٤٨/١، وكشف الظنون صـ ٦٢٥.

٤ – هو: عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى: ابو محمد ، له التبصرة فى النحو، كتاب كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وله ذكر في جمع الجوامع. ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٤٩/٢، إنباه الرواه ١٢٣/٢ ويراجع رأى الصيمرى فى التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١.

والتفضيل فى صفاته تعالى قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أى : ما أسمعه، وما أبصره، وقول أبى بكر ﷺ فيما رواه ابن إسحاق فى السيرة عنه "أى رب ما أحلمك"، أى: يا رب ما أحلمك، وقوله ﷺ "لله ارحم بالمؤمن من هذه بولدها"[١]، وقوله لأبى مسعود، وقد ضرب مملوكه: "لله أقدر عليك منك عليه"[٢] ..)[٣].

فالنص صريح فى جواز التعجب من صفات الله، وقد صرح ابن الأنبارى بصحة: "ما أعظم الله" قائلاً :(والذى يدل على أنه ليس بفعل .... قولهم: "ما أعظم الله"، ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل، وقال الشاعر:

ما أقدر الله أن يدنى على شحط ∴ .....

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه: شيء أقدر الله، والله تعالى قادر لا بجعل جاعل)[٤].

وقال الصيمرى: (وإذا قلت: ما أعظم الله، فتقديره: شيء أعظم الله، وذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ،وهو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله ﷻ فيكون لنفسه عظيماً، لا لشيء جعله عظيما، ومثل هذا مستعمل فى كلام العرب كما قال الشاعر:

*** نفس عصام سودت عصاما** [٥][٦]

١- رواه البخارى فى كتاب الأدب باب (١٨) حديث رقم (٥٩٩٩) .

٢- رواه مسلم فى كتاب الإيمان، باب: "صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده"، حديث رقم (٣٦).

٣- ينظر: همع الهوامع ٢٨١/٣، ٢٨٢ ، ويراجع: التذييل والتكميل لأبى حيان ٦٧٥/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٦٥٠/٦.

٤- ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم (١٥) ١٢٨/١.

٥- البيت من الرجز وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ ٧٩، و الأمثال للقاسم بن سلام صـ ١٥، والعقد الفريد لابن عبد ربه ١٢٩/٢، ٢٨٩/٣، ٣٢٤، والأغانى ١٢/١١، ومجمع الأمثال للميدانى ٣٣١/٢، وخزانة الأدب ٩٧/٤. وعصام هذا هو عصام بن شهبر حاجب النعمان بن المنذر، وكان صديقا للنابغة وقيل: إنه هو الذى حذره من النعمان.

٦- ينظر: التبصرة والتذكرة للصميرى ٢٦٥/١.

ومما سبق يتبين أن للنحاة فى جواز صياغة فعلى التعجب ما كان معناه قابلا للكثرة مذهبين: .

أحدهما : أنه لا يجوز التعجب مما كان معناه قابلاً للكثرة؛ لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه، وعليه تخرج صفات الله من التعجب؛ لأنها ثابتة لا تقبل الزيادة أو النقصان، فلا يقال: ما أعظم الله وما أقدره ونحوها وهو مذهب: الفراء، وابن مالك، وابن عقيل، وأبى حيان وغيرهم؛ لعدم قبول صفات الله للكثرة[١]، ولأن صفات الله لا تقبل الزيادة؛ لأنها أكمل الصفات، فلا يتصور فيها خلاف ذلك[٢].

المذهب الآخر: أنه لا يجوز التعجب مما كان معناه قابلاً للكثرة، وعليه تدخل صفات الله فى التعجب وهو مذهب شيخ الإسلام السبكى وجماعة منهم: ابن السراج وأبو البركات ابن الأنبارى، والصيمرى واختاره السيوطى.

لأن المعنى: "ما أعظم الله": أنه فى غاية العظمة، ومعنى التعجب فيه: أنه لا ينكر؛ لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها، وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم، ونحو ذلك كما سبق.

وتأول المانعون ذلك قول العرب: "ما أعظم الله وما أقدره" ونحوه على وجوه منها:

١- أنه لا يجوز التعجب من الذات العلية؛ لأنه لا نظير له، وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه[٣].

١- ينظر: الهمع ٢٨١/٣.

٢- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٦٥٠/٦. ويراجع : منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٢١/٤، ٢٢.

٣- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠/٢.

٢- إن التعجب منهم غير مقصود، ولكن هذا كلام يجرى مجرى الذكر والتعظيم لله تعالى[١].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له، وذكر بأن الصحيح ما قاله ابن مالك فى أنه لا يجوز التعجب مما كان معناه قابلاً للكثرة أو التفاضل نحو: " مات، وفنى، وحدث".

ويبدو لي – والله أعلم – أن هذا هو الصواب؛ لأن نحو: "مات، وفنى، وحدث" ، لا مزية فيه لبعض فاعلية على بعض حتى يتعجب منه، وعليه فلا يجوز التعجب من صفات الله تعالى . أيضاً . لأنها لا تقبل الزيادة، ولعدم قبولها الكثرة، ولأنها أكمل الصفات، فلا يتصور فيها خلاف ذلك ولأن العلماء أوّلوا مما ورد من ذلك، وما لا تأويل فيه أوْلى مما فيه تأويل.

١- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٦/٢٦٥٠، ويراجع: الأشباه والنظائر ٤/١٠٦، ١٠٩.

المسألة الثامنة
إبدال الاسم الظاهر من الضمير
تمهيـــــد

يجوز إبدال الاسم الظاهر من مضمر غائب نحو: زيد ضربته أخاك، ونحو: مررت به عمرو؛ فإن أبدلته من ضمير متكلم أو مخاطب وأفاد معنى الإحاطة جاز نحو قوله تعالى: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ [المائدة: ١١٤]، وإن لم يفد معنى الإحاطة فأقوال منها: أنه يجوز لكنه قليل، وهو ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: (ولا يتبع ضمير حاضر فى غير إحاطة إلا قليلا)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده وافق ابن مالك فى ذلك، وانتصر له حيث قال تعليقا على كلامه: (فالإحاطة نحو: ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ [المائدة :١١٤]، ونحو: أكرمتكم أصاغركم، وأكابركم وأما غيرها فالبصريون إلا الأخفش على المنع، والكوفيون على الجواز ... وأفهم قوله: "ضمير حاضر" جواز ذلك مع الغائب كثيراً، وهو كما ذكر، ومنه:

على حالة لو أن فى القوم حاتما ∴ على جوده لضن بالماء حاتم [٢]

فـ "حاتم" بدل من الهاء فى "جوده"، وحكى سيبويه عن الخليل: مررت به المسكين)[٣].

١- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك صـ ١٧٢، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية لإبن مالك ١٢٨١/٣ وما بعدها.

٢- البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ٢٩٧/٢، والمقاصد النحوية ١٨٦/٤، ولسان العرب (حتم)، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٢٦٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٤١.

٣- ينظر: المساعد ٤٣٣/٢.

الدراسة والتحليل

سبق تعريف البدل بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة [١].

ويعرف أيضاً بأنه: التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً، دون متبع[٢].

والغرض منه: إفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأنه فى قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويون يقولون: البدل فى حكم تكرار العامل[٣].

ويبدل المظهر من المضمر لكن فى ذلك تفصيل؛ لأن الضمير إما للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب :

١ – أما ضمير الغائب فيبدل منه كما يبدل من الظاهر ، وهو كثير[٤]، تقول: ضربته زيدا ، ومررت به عمرو ، وزيد ضربته أخاك ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ**﴾ [الكهف: ٦٣].

فـ "أن أذكره" بدل من "الهاء" فى: "أنسانيه" بدل اشتمال، ومنه قول الشاعر:

على حالة لو أن فى القوم حاتما ∴ على جوده لضن بالماء حاتم[٥]

بجر: "حاتم" على البدل من الهاء فى: "جوده".

١– هذه هى تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع، فأما الكوفيون فيسمونه: "الترجمة والتبيين" حكى ذلك الأخفش وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه: "التكرير". ينظر: التصريح ١٥٥/٢، وشرح الأشمونى ١٨٣/٣، والهمع ١٤٧/٣.

٢– ينظر: التسهيل صـ ١٧٢، وارتشاف الضرب ١٩٦١/٤.

٣– ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٣ ويراجع: حاشية أوضح المسالك ٣٩٩/٣، والتصريح ١٥٥/٢.

٤– ينظر: المساعد ٤٣٣/٢.

٥– سبق تخريج البيت.

٢ – وأما ضمير الحاضر (المتكلم أو المخاطب) فهو على صورتين :

الصورة الأولى : أن يكون البدل بعضا أو اشتمالا، فإن كان كذلك فإنه يجوز إبدال الاسم الظاهر من الضمير، ومن بدل البعض: "إنى باطنى ذو وجل"(١).

ومنه قول الشاعر:

أوعـــدنى بالســـجن والأداهـــم ∴ رجلى فرجلى ششنة (٢) المناسم(٣)

فـ "رجلى" بدل بعض من ياء: "أوعدنى".

وفى التنزيل: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ**﴾[الأحزاب: ٢١].

فـ "من" الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام "لكم".

ومن بدل الاشتمال قول الشاعر:

ذريـنى إن أمـرك لـن يطاعـا ∴ ومـــا ألفيتـــنى حلمـــا مضـــاعا (٤)

١- هذا مثال من قول ابن مالك:

كـ جئتم الصغير والكبير لى ∴ بيتى وإنى باطنى ذو وجل

ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٥/٣.

٢- شششة: غليظة، والمناسم: جمع منسم، وهو طرف خف البعير، واستعماله هنا للإنسان.

٣ – البيت من الرجز وهو للعديل بن الفرخ فى المقاصد النحوية ١٩٠/٤، وخزانة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠ والدرر ٤٠٢/٢، وبلا نسبة فى: شرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٧، وشرح شذور الذهب صـ ٤١٣، والتصريح ١٦٠/٢، والهمع ١٥١/٣، وشرح الأشمونى ١٩١/٣، ولسان العرب (وعد – وهم).

٤- البيت من الوافر وهو لعدى بن زيد فى ديوانه صـ ٣٥، وشرح عمدة الحافظ صـ ٥٨٧، وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، الدرر ٤٠٤/٢، ولرجل من بجيلة أو خثعم فى الكتاب ١٥٦/١، ولعدى أو لرجل من بجيلة أو خثعم فى المقاصد النحوية ١٩٢/٤، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣١٧، وشرح شذور الذهب صـ ٤١٢، والهمع ١٥١/٣.

فـ "حلمى" بدل استعمال من ياء "ألفيتنى" وكقول الآخر:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ∴ وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا[1]

فـ "مجدنا وسناؤنا" بدل اشتمال من فاعل: "بلغنا".

الصورة الأخرى: أن يكون البدل بدل كل ، فإن كان كذلك ، فإما أن يدل على أن إحاطة أولا:

أ- فإن دل على إحاطة أى: إذا أفاد البدل فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول جاز إبدال الاسم الظاهر من الضمير، بل هو كثير، لتنزله منزلة التوكيد بكل[2]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**﴾ [المائدة:١١٤]

فـ "أولنا وآخرنا " بدل كل من الضمير المجرور باللام "لنا" ونحو: أكرمتكم أكابركم وأصاغركم[3]، ومنه قول الشاعر:

فما برعت أقدامنا فى مقامنا ∴ ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا [4]

و "ثلاثتنا " وقع بدلا من الضمير "نا" في قوله: "مقامنا".

١- البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه صـ ٦٨، والتصريح ١٦١/٢، وخزانة الأدب ١٦٩/٣، ٤١٩/٧، ولسان العرب (ظهر)، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٤، و شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٨، وأوضح المسالك ٤٠٦/٣، وشرح الأشمونى ١٩١/٣.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٣٩٧/٧.

٣- ينظر: المساعد ٤٣٢/٢ و الهمع ١٥١/٣، ومثّل بعضهم بقوله: " جئتم كبيركم وصغيركم" ينظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٧.

٤- البيت من الطويل وهو لعبيدة بن الحارث فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣. والمقاصد النحوية ١٨٨/٤، ولبعض الصحابة فى شرح عمدة الحافظ صـ ٥٨٨، وبلا نسبة فى شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٧، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤، وشرح الأشمونى ١٩١/٣، و(أزيروا): مبنى للمجهول، والمنائيا: جمع منية على غير قياس؛ لأن قياسه: المنايا.

ب - وإن لم يدل على إحاطة فأربعة أقوال :

أحدهما: أنه لا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل، لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى بيان، لأنه فى غاية الوضوح، وهو قول جمهور البصريين[١].

والقول الثانى: أنه يجوز مطلقا، قياساً على الغائب؛ لأنه لا لبس فيه أيضاً، ولذلك لم ينعت، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع فى الغائب كما امتنع أن ينعت، وهو قول الأخفش والكوفيين[٢] واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

وشوهاء، تعدو بى إلى صارخ الوغى ∴ بمستلئم[٣] مثل الفنيق[٤] المرحّل[٥]

فـ "مستلئم" بدل من ياء المتكلم فى "بى".

القول الثالث : أنه يجوز لكن على قلة وهو قول ابن مالك ، واستشهد لذلك بقول أبى موسى الأشعرى ﷺ "أتينا النبى ﷺ نفر من الأشعريين"[٦].

١- ينظر: شرح المفصل ٣/٧٠ والارتشاف ٤/١٩٦٥ والمساعد ٢/٤٣٢، والتصريح ٢/١٦١، والهمع ٣/١٥١ وشرح الأشمونى ٣/١٩١.

٢- ينظر قول الأخفش والكوفيين فى " شرح المفصل ٣/٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣/١٢٨٤، والارتشاف٤/١٩٦٥ وشرح شذور الذهب صـ٤١٤ والمساعد٢/٤٣٢ ، والتصريح٢/١٦١، والهمع٣/١٥١، وشرح الأشمونى ٣/١٩١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/٣٣٩٨.

٣- مستلئم: لابس اللأمة وهى الدرع. ينظر: لسان العرب (الأم).

٤- الفنيق: الفحل الذى لا يؤذى لكرامته على أهله. ينظر: لسان العرب (فنق).

٥- البيت من الطويل وهو لذى الرمة فى ديوانه صـ ١٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ صـ ٥٨٩، واللسان (دجل) وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٤/١٩٥.

٦- أخرجه البخارى فى كتاب المغازى رقم (٦٤)، وباب قدوم الأشعرين وأهل اليمن رقم (٦٤) حديث رقم (١٤٧٦)، وهو في شواهد التوضيح صـ٢٠٤.

ومثله قول الشاعر:

وشوهاء، تعدو بى إلى صاروخ الوغى ∴ بمستلئم مثل الفنيق المرحل[1]

وقول الآخر :

بكم قريش كفينا كل معضلة ∴ وأمّ نهج الهدى من كان ضليلا[2]

فـ "قريش" بدل من ضمير المخاطبين المجرور بالباء محلا وهو "بكم".

القول الرابع : أنه يجوز فى الاستثناء فتقول: ما ضربتكم إلا زيدا، وهو قول قطرب[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [البقرة: ١٥٠] أى: إلا على الذين ظلموا[4].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

لقد وقف ابن عقيل من ابن مالك موقف المؤيد والمناصر له حيث وافقه فى إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، وحكم عليه ابن عقيل بالكثرة.

كما وافقه فى جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل إن لم يفد معنى الإحاطة، لكنه قليل، وصرح ابن مالك بقلته، وسكت ابن عقيل عن الحكم عليه مما يدل على موافقته له سكوتاً اختياريا.

ويبدو لى . والله أعلم . أن الرأى الراجح هو قول ابن مالك.

فيجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إن لم يفد معنى الإحاطة لكنه قليل؛ لقلة ما ورد له من شواهد من الحديث، ومن الشعر.

١- سبق تخريج البيت.

٢- البيت من البسيط، ولم أقف له على قائل معين غير أنه جاء فى الارتشاف ١٩٦٥/٤، وسمع الكسائى إلى أبى عبد الله . وذكر البيت هو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣، والبحر المحيط ١٤٤/٣، وشرح شذور الذهب صـ ٤١٤، والتصريح ١٦١/٢، ومعجم شواهد لنحو ١٣٥، ٥٥١.

٣- ينظر قول قطرب فى: ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، والهمع ١٥١/٣، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ١٩١/٣.

٤- ينظر: الهمع ١٥١/٣.

الفصل الثانى

المسائل التي خالف فيها ابن عقيل ابن مالك

في كتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ وهي خمس مسائل:

١-حكم الهمزة المبدلة من أصل عند التثنية .

٢- إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول .

٣-استعمال أفعل التفضيل عاريا من معنى التفضيل .

٤-من أقسام البدل (بدل كل من كل) .

٥-حكم الفعل المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء الخالي من (الفاء والواو) .

المسألة الأولى
حكم الهمزة المبدلة من أصل عند التثنية
تمهيـــــد

إذا كانت همزة الاسم الممدود منقلبة عن أصل فعند التثنية يجوز فيها وجهان: إقرارها أى: إبقاؤها . وهو الأجود . ويجوز أن تقلب واواً، وحكى أبو زيد: جواز قلبها (ياء)، وهى لغة لبنى فزارة لكن لا يقاس عليه خلافا للكسائى، وقد ذكر ذلك ابن مالك بعد حديثه عن حكم الهمزة المزيدة للإلحاق عند التثنية وأنه يجوز فيها وجهان: أن تقلب "واو" . وهو الأولى . وإقرارها فقال: (والمبدلة من أصل بالعكس ، وقد تقلب ياء ، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائى)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده خالف ابن مالك وعارضه ولم يتبعه فيما ذهب إليه حيث جعل قلب الهمزة المنقلبة عن أصل (ياء) قياسياً كما هو مذهب الكسائى فقال تعليقا على كلام ابن مالك: (الحق أنه يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة)[٢].

الدراسة والتحليل

الاسم الممدود هو: الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلي ألفا زائدة[٣].

ويعرف أيضاً بأنه: الاسم المتمكن الذى آخره همزة بعد ألف زائدة[٤].

وهمزة الاسم الممدود إما أن تكون أصلية، أو زائدة للتأنيث، أو منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق والذى يعنينا بالدراسة هنا: ما كانت همزته منقلبة عن أصل، سواء أكان أصلها "الواو" نحو "كساء"؛ لأنها من: كسوت، أو كان أصلها "الياء" نحو: سقاء لأنها من سقيت.

١- ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك صـ ١٧، ويراجع: شرح التسهيل ٩٢/١، ٩٣. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٨٢/٤.

٢- ينظر: المساعد ٦١/١.

٣- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٩/١، والتذييل والتكميل ١٤/٢.

٤- ينظر: التصريح ٢٩١/٢، ويراجع ، شرح الشافية لابن الحاجب ٣٢٤/٢.

فعند تثنية هذا النوع من الممدود يجوز فيه وجهان "إقرار الهمزة، وقلبها "واوا"، وإقرارها أولى من قلبها واواً، فكساءان، وسقاءان أولى من: كساوين، وسقاوين.

وهذه الأولوية ذهب إليها بعض أصحابنا[١]، كما ذهب إليها ابن مالك.

قال سيبويه: (وذلك قولك: رداءان وكساءان ... فهذا الأجود والأكثر)[٢].

ثم قال: (وقال ناس: كساوان، وغطاوان، ورداوان)[٣].

وقال الأخفش فى النسخة الوسطى فى النحو: (وإن كان شيء من الممدود مهموزاً لغير التأنيث نحو: عطاء وقضاء .. فإن هذا تثنيته بالهمز، تقول: عطاءان وقضاءان ..، وإن شئت ثنيت بالواو فهى لغة تقول: عطاوان ...)[٤].

فبدأ أولاً بالأحسن، وهو إقراره مهموزا، وحكى بعد: أن قلبه واواً لغة.

وقال أبو موسى الجزولى : (وما انقلبت فيه عن أصل ... فأجره إن شئت على الأصل ، وإن شئت على الزائد ، والأول أحسن)[٥].

فكل هذه النصوص تدل على أن إقرار الهمزة فى المبدلة من أصل أحسن فأولى، وإلى ذلك ذهب ابن مالك حيث قال: (والتصحيح فى نحو: كساء، ورداء أولى من إبدال الهمزة واواً)[٦].

وإنما كان إجراؤه مجرى الأصل أحسن؛ لأنه أشبه بـ "قراء"، وأمثاله، مما الهمزة فيه أصل منه بـ "حمراء" وشبهها مما الهمزة فيه زائدة للتأنيث، من حيث إنها

١- كالجزولى فى: الجزولية صـ ٤٧، والشلوبين فى: شرح الجزولية صـ ٥٦٠، والأبّذىّ فى: شرح الجزولية صـ ٤٠٨، وابن عصفور فى: شرح الجمل ٧٩/١.

٢- ينظر: الكتاب ٣٩١/٣، ويراجع رأى سيبويه فى: الارتشاف ٥٦١/٢، والتذييل والتكميل ٢٧/٢، ٢٨، وشرح الأشمونى ٤٥٩/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٨٢/١.

٣- ينظر: الكتاب ٣٩١/٣، ٣٩٢.

٤- ينظر: رأى الأخفش فى التذييل والتكميل ٢٧/٢، وارتشاف الضرب ٥٦١/٢، والتصريح ٢٩٦/٢ وشرح الأشمونى ١٥٩/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٢/١.

٥- ينظر: المقدمة الجزولية صـ ٤٧، ويراجع رأيه: الارتشاف ٥٦١/٢، والتذييل ٢٧/١، والتصريح ٢٩٦/٢، والهمع ١٤٨/١، وشرح الأشمونى ١٥٩/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٢/١.

٦- ينظر: شرح التسهيل ٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٢/٤، ١٧٨٣، ويراجع: الارتشاف ٥٦١/٢، والمساعد ٦٠/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٢/١.

بدل عن أصل أو فى مقابلته وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميع العرب قاله أبو حيان[١]، وقال الشيخ خالد الأزهرى معللاً لذلك أيضاً:-

(وإنما يرجّح التصحيح؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية بخلاف الإعلال)[٢].

وحكى أبو زيد[٣] فى كتاب الهمز[٤]، جواز قلب الهمزة المبدلة من أصل (ياء) فيقولون: كسايان، وسقايان وهى لغة لبنى فزارة[٥] خاصة.

وذكر ابن مالك أن هذه اللغة لا يقاس عليها فقال: (وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة كـ كساءين، وكساوين، ورداءين ورداوين، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى[٦])[٧].

١- ينظر: التذييل والتكميل ٢٨/٢.

٢- ينظر: التصريح ٣٩٥/٢.

٣- هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد .. بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصارى. الإمام المشهور، كان إماما نحوياً، صاحب تصانيف لغوية وأدبية، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. روى عن أبى عمرو بن العلاء، وأبى حاتم والسجستانى وغيرهما. قيل أنه كان يحفظ ثلثى اللغة، توفى سنة خمس عشرة ومائتين وقيل غير ذلك. ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ٥٨٢/١، ٥٨٣.

٤- هو كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى ذكره السيوطى فى بغية الوعاة ٥٨٣/١، ويراجع رأيه فى: فى: شرح الجزولية صـ ٤٨، والارتشاف ٥٦١/٢، والتذييل ٢٨/٢، والمساعد ٦١/١، وشرح الأشمونى ١٦٠/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٢/٢، والنص ليس في كتاب الهمز المطبوع .

٥- ينظر لغة بنى فزارة فى: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١، وارتشاف الضرب ٥٦١/٢، والتذييل ٢٨/٢، والمساعد ٦١/١، وشرح الأشمونى ١٦٠/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٨٢/٢.

٦- يراجع رأى الكسائى فى: شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/١، والتذييل ٢٨/٢، والمساعد ٦١/١، والهمع ١٤٨/١، وشرح الأشمونى ١٦٠/٤، وتمهيد القواعد ٣٨٢/١.

٧- ينظر: شرح التسهيل ٩٣/١، قال الدماميينى فى تعليق الفرائد ٦٦٢/١ : (بل قاس ذلك الكوفيون قاطبة) بتصرف يسير.

ونص ابن مالك صريح فى أن قلب الهمزة المبدلة من أصل ياء يحفظ ولا يقاس عليه لكنه قياسى على رأى الكسائى، وكذلك هو قياسى على رأى ابن عقيل.

إذن فهذا محل الخلاف بين ابن مالك وبين ابن عقيل.

وبذلك يكون ابن مالك موافقا للجمهور[١]؛ لأنهم جعلوا قلب الهمزة المبدلة من أصل (ياء) من الشاذ الذى لا يقاس عليه.

قال أبو حيان معلقاً على ذلك: (بل يقاس عليه؛ لأنهما لغة لقبيلة من العرب كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه[٢].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

يتضح من خلال الدراسة السابقة، ومن كلام ابن مالك أنه موافقا للجمهور، فقد جعلوا قلب الهمزة المبدلة من أصل "ياء" من الشاذ الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

أما ابن عقيل فكان موقفه المخالفة: لأنه رأى أن قلب الهمزة المبدلة من أصل "ياء" قياساً لأنه لغة فزارة حكاها أبو زيد فى كتاب: "الهمز".

ويبدو لى . والله أعلم . أن ما ذهب إليه ابن عقيل من اعتراض أو مخالفة على ابن مالك صواب على أنى أتبع ابن عقيل فيما ذهب إليه من جعل قلب الهمزة المبدلة من أصل "ياء" قياسياً؛ لأنه لغة لقبيلة من العرب وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه، قاله أبو حيان[٣].

كما أن له وجها من القياس قوياً هو: أن الياء أخف من الهمزة والواو[٤].

۞۞۞۞۞

١- ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٠١/٤، والتصريح ٢٩٦/٢، وشرح الأشمونى ١٥٩/٤، ١٦٠ حيث عده الأشموني من جملة ما شذ من الممدود.

٢- ينظر: التذييل والتكميل ٢٨/٢.

٣- ينظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

٤- ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى ٧١/١، ٥٨٥/٢ . تحقيق د/ حسن هنداوى.

المسألة الثانية
إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول
تمهيـــــد

قد يلى معمول الصلة الاسم الموصول أى: قد يتقدم معمول الصلة عليها . إن لم يكن الموصول حرفاً نحو جاء الذى زيداً ضرب، فإن كان الموصول حرفياً فإنه يمتنع إيلاء معمول الصلة الموصول أى: يمتنع تقديم معمول الصلة عليها، وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال: (وقد يلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده خالف ابن مالك، ولم يتبعه فيما ذهب إليه مطلقا، بل قيد المنع هذا بما إذا كان الموصول الحرفى عاملاً فقط فقال: (وينبغى أن يقيد بما إذا كان الحرف عاملا فلا يجوز "أريد أن زيدا أضرب" فإن كان غير عامل جاز نحو: "عجبت مما زيد تضرب")[٢].

الدراسة والتحليل

الموصول والصلة كجزأى اسم، ولهما الترتيب بتقديم الموصول، وتأخير الصلة عنه، ومن ثم فيمتنع الفصل بين الموصول وصلته، أو بين متعلقات الصلة بأجنبى[٣] لكن يجوز الفصل بغير الأجنبى كمعمول الصلة – وهو محل الدراسة هنا – ومن ذلك: جاء الذى زيداً ضرب.

فإن ولى معمول الصلة الموصول أى: إن تقدم معمول الصلة عليها وكان الموصول حرفيا ففيه خلاف بين ابن مالك وبين ابن عقيل على النحو التالى:

١- ينظر: التسهيل لابن مالك صـ ٣٨ ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/١.

٢- ينظر: المساعد ١٧٩/١.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٤/٢، ويراجع: شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣٠٨/١، والهمع ٢٨٦/١ حيث جاء فيه: إلا ما شذ نحو قول الشاعر:

وأبغض من وضعت إلى فيه ... لسانى معشر عنهم أذود

١- يرى ابن مالك أنه إذا ولى معمول الصلة الاسم الموصول - أى: إن تقدم معمول الصلة عليها - وكان الموصول حرفا، فإنه يمتنع مطلقا تقديم معمول الصلة عليها: لأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر[١].

٢- ويرى ابن عقيل أنه لابد من التفريق بين الموصول العامل وغير العامل[٢]:

أ- فإن كان الموصول عاملا فإنه يمتنع إيلاء معمول الصلة الموصول أى: يمتنع تقديم معمول الصلة عليها، فلا يجوز "أريد أن زيداً أضرب"، وعللوا المنع فى الموصول العامل: بأن الموصول متشبث بصلته من حيث اللفظ؛ لكونه عاملاً فيه.

ومن حيث المعنى؛ لكونه معها فى تقرير اسم واحد، وهو المصدر، فلما قوى تشبثه امتنع الفصل[٣].

ب- وإن كان الموصول غير عامل فإنه يجوز إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول أى: يجوز تقديم معمول الصلة عليها "عجبت مما زيدا تضرب"[٤]، وعللوا لذلك: بأن الموصول متشبث بصلته من جهة واحدة وهى المعنى، فلم يقو تشبثه، فلم يمتنع الفصل لذلك[٥].

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/١، ويراجع ، التذييل لأبى حيان ١٧٤/٣، وتمهيد القواعد بشرح الفوائد لناظر الجيش ٧٨٩/٢، والهمع ٢٨٧/١.

٢- الموصول الحرفى العامل أى ما كان ناصبا مثل: (أنْ . كى . أنّ) فلا يجوز أن يليها معمول شيء من صلاتها، أما (ما) فإنه يجوز ذلك فيها تقول: عجبت مما زيدا تضرب أى: مما تضرب زيداً. ينظر: التذييل والتكميل لأبى حيان ١٧٤/٣.

٣- ينظر: التذييل لأبى حيان ١٧٥/٣، ويراجع: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٨٩/٢.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/١، والمساعد ١٧٩/١ ، والهمع ٢٨٧/١.

٥- ينظر: التذييل لأبى حيان ١٧٥/٣، ويراجع: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٩/٢.

وقد تعرض ابن عصفور إلى شيء من ذلك فى المقرب[١].

فإن كان الموصول (الألف واللام) فإن معمولها لا يتقدم عليها؛ لأن امتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج "أن" بالفعل الذى توصل به: لأن "أن" قد تفصل من الفعل بـ "لا" النافية كقوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾ [المائدة:٧١] ولا تفصل "الألف واللام" من الصفة بـ "لا" ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعوملت معاملتها لفظا[٢]، فلا يجوز: الزيداً ضارب؟ آلزيد أضرب؟، لئلا يفصل بين "أى" وما دخلت عليه[٣].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

لقد وقف ابن عقيل بن ابن مالك موقف المعارضة والمخالفة المقيدة وذلك:

لأن ابن مالك ذكر أنه إذا ولى معمول الصلة الاسم الموصول وكان حرفيا فإنه يمتنع تقديم معمول الصلة عليها مطلقا، أما ابن عقيل ففرّق بين الموصول العامل وغير العامل، فإن كان الموصول عاملا فإنه يمتنع تقديم معمول الصلة عليها فلا يجوز: "أريد أن زيداً أضرب"، وإن كان الموصول غير عامل فإنه يجوز تقديم معمول الصلة عليها، نحو: "عجبت مما زيداً تضرب".

١- ينظر: المقرب ٥٦/١(باب الفاعل وتقديم المفعول عليه، يقول: وأما تقديمه مفعول الموصول الحرفى على العامل وحده فجائز، إلا أن يكون الموصول حرفا ناصبا للفعل لا يجوز نحو: يعجبنى أن زيدا يضرب عمرو..) الخ.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/١ ، ويراجع : التذييل ١٤٧٥/٣، والمساعد ١٧٩/١، والهمع ٢٨٧/١ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧٨٩/٢ .

٣- ينظر: هامش (٥) من المساعد ١٧٩/١.

وبناء على ما سبق: فهما متفقان على امتناع إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول (أى: تقديم معمول الصلة عليها) إذا كان الموصول حرفا عاملا.

فإن كان الموصول حرفا غير عامل فيمتنع إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول عند ابن مالك لكنه جائز عند ابن عقيل.

ويبدو لى . والله أعلم . أن ما ذهب إليه ابن عقيل من اعتراض أو مخالفة على ابن مالك يتوقف فيه على السماع، فإن ورد إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول مع الموصول الحرفى غير العامل كان مقبولا، وجائزاً، وإلا فالقول ما قاله ابن مالك من المنع، قاله صاحب التمهيد[1].

١- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧٨٩/٢.

المسألة الثالثة
استعمال " أفعل " التفضيل عاريا من معنى التفضيل
تمهيـــــــد

يستعمل أفعل التفضيل المجرد من " أل " والإضافة عاريا معنى التفضيل، مؤولا باسم فاعل نحو قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥] أى: ربكم عالم بما فى نفوسكم وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم :٢٧] أى: هيّن عليه، واختلف النحويون فى ذلك على أقوال منها: أن يمنع فيه القياس، ويقتصر منه على ما سمع، وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال: (واستعماله عاريا دون "من"، مجرداً عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل، أوصفه مشبهة مطرد عند أبى العباس، والأصح قصره على السماع)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده خالف ابن مالك ولم يتبعه فيما ذهب إليه، وجعل ورود "أفعل" التفضيل مجردا من معنى التفضيل قياسياً مطرداً، فقال تعليقا على قول ابن مالك السابق: (... والوجه أن ذلك مطرد)[٢].

الدراسة والتحليل

التفضيل هو: الوصف المصوغ على "أفعل" دالا على زيادته فى محل بالنسبة إلى محل آخر[٣].

ويعرف أيضا بأنه: الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل[٤].

١- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ١٣٤، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٤٢/٢.

٢- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٩/٢.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣١٩/٥، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ١١٣/٤.

٤- ينظر: التصريح ١٠٠/٢، ويراجع: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٤٦/٢ وجاء فيه: (هو الوصف الموازن من الأسماء لـ "افعل" لفظا أو تقديرا، الدال على زيادة صاحبة فى أصل الفعل تفضيلا كانت هذه الزيادة كـ أحسن، أو تنقيصاً كـ أقبح).

واختلف النحويون فى استعمال أفعل التفضيل المجرد " أل " والإضافة عاريا من معنى التفضيل **على ثلاثة مذاهب :-**

المذهب الأول : ذهب جمهور[1] النحاة أن "أفعل" التفضيل المجرد من "أل" والإضافة لا يخلو من معنى التفضيل لا سماعا ولا قياساً.

المذهب الثانى : وذهب المبرد إلى جواز استعمال أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة عاريا من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو: ﴿**هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾ [النجم :٣٢] أى: هو عالم بكم إذ لا مشارك له فى علة، أو مؤولا بالصفة المشبهة نحو: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [الروم: ٢٧] أى: هو هيّن عليه، إذ لا تفاوت فى نسب المقدورات إلى قدرته[2] وذلك مقيس مطرد.

قال المبرد: ("أفعل" يقع على وجهين: أحدهما: أن يكون نعتا قائما فى المنعوت، نحو: أحمر، وأصفر، وأعور، والوجه الآخر: أن يكون للتفضيل، .. ثم قال: فأما قوله فى الآذان: الله أكبر . فتأويله: كبير، كما قال ﷻ: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [الروم: ٢٧] فإنما تأويله: وهو عليه هين، لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء، ونظير ذلك قوله:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ∴ على أينا تعدو المنية أول [3]

١- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ١٢٢/٣، والمساعد ١٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٥١/٣، وشرح الأشمونى ٧٤/٣.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، ويراجع: الهمع ٧٧/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧٦٧٧/٦.

٣- البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس فى ديوانه صـ ٣٩، والتصريح ٥١/٢، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨، ٤٥، ٨٩، ٢٩٤ ، ولسان العرب "كبر" و "وجل"، وبلا نسبة فى المقتضب ٢٤٦/٣، والمنصف لابن جى ٣٥/٣، وشرح المفصل ٨٧/٤، ٩٨/٦، وأوضح المسالك ١٦١/٣، والأشباه والنظائر ١٤٠/٨، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦، ولسان العرب "عنف" و "هون".

أى: إنى لوجل)[1].

ثم قال: (واعلم أن "أفعل" إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرد فمن ذلك قوله:

قبحتم يا آل زيد نفرا ∴ الأم قوم أصغرا وأكبرا[2]

يريد: صغيرا، وكبيراً [3].

وحكى ابن الأنبارى[4]عن أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه وبالرجوع إلى مجاز القرآن لأبى عبيدة نجده ذكر قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ** ﴾[الروم :٢٧]، (أى: وذلك هين عليه: لأن أفعل يوضع فى موضع الفاعل، قال الشاعر:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ∴ على أينا تعدو المنية أول[5]

أى: وإنى لواجل، أى: لوجل، وقال:

..... ∴ **قتلك سبيل لست فيها بأوحد**[6]

أى: بواحد، وفى الآذان: الله أكبر، أى: الله كبير.

١- ينظر: المقتضب ٣/٢٤٥.

٢- البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله وهو فى : المقتضب ٣/٢٤٧ ، والكامل ٦/٩٧، وخزانة الأدب ٨/٢٧٦.

٣- ينظر: المقتضب ٣/٢٤٧، ويراجع قول المبرد فى: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٦، والمساعد ٢/١٧١، وشرح ابن عقيل ٣/١٥١، والهمع ٣/٧٧، وشرح الأشمونى ٣/٧٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/٢٦٧٨.

٤- ينظر: حكاية ابن الأنبارى عن أبى عبيدة في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٣ / ٢٢، والمساعد ٢ / ١٧٩، وشرح الأشمونى ٣/٧٤.

٥- سبق تخريج البيت.

٦- عجز بيت من الطويل، وصدره. * **تمنى رجال أن أموت وإن أمت** *

وهو المالك بن القين الخزرجى، ويروى: تمنى مرئ القيس موتى ..... وهو فى: مجاز القرآن لأبى عبيدة ٢/١٢١، وذيل الأمالى ٣/٢٤٣، وتفسير الطبرى ٢١/٣٧.

وقال الشاعر:

أصبحت أمنحك الصدود وإننى ∴ قسما إليك مع الصدود لأميل [١]

أى: مائل، وقال الشاعر:

إن الذى سمك السماء بنى لنا ∴ بيتا دعائمه أعز وأطول [٢]

أى: عزيزة طويلة .....[٣].

وإذا كان المبرد أجاز استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا مطردا فإن ابن عقيل قد وافقه فى ذلك قائلا: (والوجه أن ذلك مطرد)[٤].

المذهب الثالث: وذهب ابن مالك إلى أن استعمال أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة عاريا من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو ﴿**هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾ [النجم: ٣٢] أى: عالم. أوصفه مشبهة نحو: ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [الروم: ٢٧] يمنع فيه القياس، ويقتصر فيه على السماع حيث قال: (وقد يستعمل العارى الذى ليس معه "من" مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل ...، ومؤولا بصفة مشبهة ... وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال أفعل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا، والأولى أن يمنع فيه القياس، ويقتصر منه على ما سمع)[٥].

قيل: لقلة ما ورد من ذلك[٦].

١- البيت من الكامل للأحوص الأنصارى فى شعره صـ ١٦٦ وهو فى الكتاب ٣٨٠/١، والمقتضب ٣٣/٣، ٢٦٧، مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٢١/٢، والأغانى ١٩٥/١٨، ١٩٦، وشرح المفصل ١١٦/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/١، ١٥/٤.

٢- البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ١٥٥/٢، والصاحبى فى فقه اللغة صـ ٢٥٧، وشرح المفصل ٩٧/٦، ٩٩، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، والأشباه والنظائر ٥٠/٦، وشرح الأشمونى ٧٤/٣، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ولسان العرب "كبر"، "عزز".

٣- ينظر: مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٢١/٢، ١٢٢، ويراجع رأى أبى عبيدة فى: ارتشاف الضرب ٣٢٢٥/٥، والمساعد ١٧٨/٢، ١٧٩، وشرح ابن عقيل ١٥١/٣، وشرح الأشمونى ٧٤/٣.

٤- ينظر: المساعد ١٧٩/٢.

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، ويراجع: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦٧٧/٦، ٢٦٧٧/٦، ٢٦٧٨.

٦- ينظر: التذييل ٧٢٤/٤، ويراجع المساعد ١٧٩/٢، والهمع ٧٨/٣.

وتأول جمهور النحاة الشواهد المستدل بها على استعمال أفعل التفضيل المجرد من " أل " والإضافة عاريا من معنى التفضيل على النحو التالى:

أما قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، أى أعلم بكم من غيره، العالم ببعض أحوالكم، فالمشاركة فى بعض مطلق علم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧][١] فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد، أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر. وأما قول الشاعر :

إن الذى سمك السماء بنى لنا ∴ بيتا دعائمه أعز وأطول

المراد بالبيت : بيت الشرف والمجد ، وقوله : " أعز وأطول " أى : من دعائم كل بيت ، وعلى هذا هما للتفضيل[٢] كما تأولوا غيره [٣] من الشعر الوارد على التفضيل وجعلوا المفضول محذوفاً.

ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد عاريا من معنى التفضيل، أكثر من المطابقة، فالإفراد نحو: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، و ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾ [الإسراء :٤٧] والمطابقة نحو:

١- قال الفراء عند تفسيره لهذه الآية (عن مجاهد أنه قال: الإنشاءة أهون عليه من الابتداء، قال أبو زكرياء ، ولا اشتهى ذلك، والقول فيه: أنه مثل: ضربه الله، فقال: أتكفرون بالبعث، فابتداء خلقكم من لا شيء أشد، فالإنشاء من شيء عندكم بأهل الكفر ينبغى أن تكون أهون عليه، ... ثم ذكر قول ابن عباس حيث قال: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، على المخلوق؛ لأنه يقول له يوم القيامة، كن فيكون، وأول خلقه نطفة، ثم من علقة، ثم من مضغة) ينظر: معانى القرآن ٣٢٣/٢، ٣٢٤.

٢- ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى ٧٤/٤، ويراجع : التذييل والتكميل ٧٢٩/٤.

٣- ونحو ذلك قول الشاعر:

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل

فقوله: أعجلهم . وأعجل . لا مانع من جعلهما للتفضيل ينظر: حاشية الصبان بشرح الأشمونى ٧٤/٤.

إذا عـــاب أســـود العـــين كنـــتم ... كرامـا وأنـتم مـا أقـام ألائـم[1]

أى: لئام، فـ "ألائم": جمع: ألأم بمعنى: لئيم.

وإذا صح جمع أفعل العاري المجرد من معنى التفضيل إذا جرى على جمع، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث، وعلى هذا يكون قول الشاعر:

*** كأن صغرى وكبرى من فقاقعها ***[2]

صحيحاً، لأنه تأنيث: أصغر، وأكبر، بمعنى: صغير، وكبير، لا بمعنى التفضيل[3].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا أن ابن عقيل وقف من ابن مالك موقف المعارضة والمخالفة؛ لأن ابن مالك رأى أن استعمال أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة عارياً من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل، أو صفة مشبهة: يمنع فيه القياس، ويقتصر فيه على السماع.

١- البيت من الطويل وهو منسوب للفرزدق فى: التصريح ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٩٩/٢ وبلا نسبة فى : شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥، ومغنى اللبيب صـ ٤٩٨، والمساعد ١٧٩/٢، وشرح الأشمونى ٧٥/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، ٢٨٠، ٣١٦، ولسان العرب (عتم) ومعجم البلدان ١٩٣/١ قيل: إن ترك جمعه أجود؛ لأن اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يغير حكمه، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣، ويراجع : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦٧١/٦.

٢- البيت من البسيط وهو لأبى نواس فى ديوانه صـ ٣٤، وشرح المفصل ١٠٢/٦. والمساعد ١٨٠/٢، وشرح الأشمونى ٧٥/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، ٣١٥، ٣١٨، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب صـ ٤٩٨ .

٣ – ينظر المساعد ١٧٩/٢، ١٨٠، ويراجع شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٣، ٦١، وارتشاف الضرب ٥ /٢٣٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ١٢٣/٣، ١٢٤، وشرح الأشمونى ٧٥/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦٧٨/٦ – ٢٦٨١.

أما ابن عقيل فقد رأى أن ذلك مقيس مطرد.

ويبدو لى . والله أعلم . أن الراجح هو قول الجمهور، وهو: أن أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة لا يخلو من معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا، وما استدل به بعض النحاة من مجيء أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة عاريا من معنى التفضيل لا مانع فيه من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، ثم إن القول بمنع أفعل لغير التفضيل إنما كان يتجه لو كان بناء هذه الصيغة ممتنعا لغير التفضيل، ولا شك أن الأمر ليس كذلك[1].

١- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٦/٢٦٨٦.

المسألة الرابعة
من أقسام البدل (بدل كل من كل)
تمهيـــد

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب لفظا أو تقديرا أو محلا: خمسة هي: (النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل)[١].

والتابع هو، ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه، وعامله[٢].

ويعرف أيضاً بأنه: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد[٣].

ومن أنواع التوابع: (البدل)، ويأتي على أقسام منها: (بدل كل من كل)، وهذه التسمية عبّر بها جمهور النحاة، ومنهم ابن مالك حيث قال:

(.... فإن اتحد معنى سمى بدل كل من كل، ووافق أيضا في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضدية ما لم يقصد التفصيل)[٤].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل في ذلك نجده استدرك على ابن مالك هذه التسمية؛ لأنها غير مطردة؛ لوقوعها حيث لا يصدق ذلك فقال: (والجيد: أن يقال: بدل موافق من موافق)[٥].

١- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣/ ٢٩٩، والتصريح ٢/ ١٠٧.
٢- ينظر: التسهيل صـ١٦٣.
٣- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٥٠.
٤- ينظر: التسهيل صـ١٧٢.
٥- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٣٠.

الدراسة والتحليل

من أنواع التوابع "البدل"[١]، ويعرف بأنه: إعلام السامع بمجموع الاسمين أو الفعلين، على جهة البيان أو التأكيد، على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ[٢].

ويعرف أيضا بأنه: التابع المستقل بمقتضى العامل، تقديرا، دون متبع[٣].

ويعرف أيضا بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[٤].

والغرض منه: أن يذكر الاسم مقصود بالنسبة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة بعد التوطئة؛ لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأن الإبدال في حكم قوة إعادة الجملة؛ ولذلك تسمع النحويون يقولون: البدل في حكم تكرار العامل.[٥]

١- هذه هي تسمية البصريين، أما الكوفيون فيسمونه بـ "الترجمة، والتبيين"، حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه: "التكرير" ينظر: التصريح ٢/ ١٥٥، والهمع ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٣/ ١٨٣.

٢- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٠.

٣- ينظر: التسهيل صـ١٧٢، والارتشاف ٤/ ١٩٦١.

٤- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٩٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٩، وشرح شذور الذهب صـ٤١٠، والتصريح ٢/ ١٥٥، والهمع ٣/ ١٤٧.

٥- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٩٣، ويراجع: حاشية أوضح المسالك ٣/ ٣٩٩، والتصريح ٢/ ١٥٥.

وللبدل أقسام[١] مختلفة منها: (بدل كل من كل).

والمقصود بهذا النوع من البدل: ما اتحد فيه البدل والمبدل منه في المعنى[٢].

ويُعَرّف أيضا بأنه: المطابق للمبدل منه، المساوي له في المعنى[٣].

ويعرف أيضا بأنه: بدل الشيء مما يطابق معناه[٤].

١- هناك من العلماء من عدّ أقسام البدل ستة كابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٥٢: وهي بإيجاز: (ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد السماع بها وهي: بدل الشيء من الشيء، وهو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، واثنان جائزان خلافا قياسا ولم يرد بهما السماع وهما: بدل الغلط، وبدل النسيان، وواحد ورد به السماع واختلف فيه، وهو بدل البداء).

ومنهم من عدها خمسة أقسام كالسيوطي في الهمع ٣/ ١٤٧ – ١٤٩ وهي بإيجاز: (بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل غلط، وبدل بداء) ومنهم من عدها أربعة أقسام كابن يعيش في المفصل ٣/ ٦٣ – ٦٤ والرضى في شرح الكافية ٢/ ٤٠٢ وهي عندهما: (بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط) وكذلك ابن مالك في التسهيل صـ١٧٢ لكنها عنده: (بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الإضراب أو البداء)، وكذلك ابن الناظم في شرح الألفية صـ٣٩٤ – ٣٩٥ لكنها عنده: (بدل الكل، وبدل البعض وبدل الاشتمال، وبدل المباين، والمباين يدخل تحته نوعان هما: بدل الإضراب، وبدل الغلط والنسيان) وكذلك المرادى في شرح الألفية ٣/ ٢٤٧ – ٢٥١، أما ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٣، والشيخ خالد الأزهرى ٢/ ١٥٩، والأشموني في شرح الألفية ٣/ ١٨٤ – ١٨٧ عدوها أربعة لأنهم جعلوا البدل المباين يدخل تحته ثلاثة أنواع هي: (الغلط، والنسيان، والإضراب أي "البداء") – أما أبو حيان فذكر أن هناك ثلاثة أبدال متفق عليها: بدل موافق من موافق، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال وهناك نوعان مختلف فيهما هما: (بدل الكل من البعض وبدل البداء "الإضراب") ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٤ – ١٩٦٩.

٢- ينظر: التسهيل صـ١٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٣ وما بعدها.

٣- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٩٣.

٤- ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠١، والتصريح ٢/ ١٥٦، وشرح الأشمونى ٣/ ١٨٤.

ويعرف أيضا بأنه: أن يكون الثاني مطابقا، أي: مساويا للأول في المعنى تمام المطابقة، مع اختلاف لفظيهما في الأغلب، فهما واقعان على ذات واحدة، وأمر واحد.

وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع[١].

واختلف العلماء[٢] في تسمية هذا النوع من البدل:-

١- فمنهم من سماه ببدل الكل من الكل وهي تسمية جمهور النحاة أمثال "عبد القاهر الجرجاني[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الناظم[٥]، والرضى[٦]، والمرادى[٧]، وابن هشام[٨]، والشيخ خالد الأزهري[٩]، والسيوطي[١٠]، والأشمونى[١١].

١- ينظر: النحو الوافى للأستاذ عباس حسن ٣/ ٦٦٥، ٦٦٦.

٢- لم تتضح تسمية لهذا النوع من البدل عند سيبويه، لكنه مثل له بقوله: مررت برجل عبد الله، ومررت بنسيم لله أخوك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ**﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

ينظر: الكتاب ٢/ ١٤، ١٦، لكنه أشار إلى بعض أنوع البدل الأخرى صراحة كبدل الغلط والنسيان في الأسماء والأفعال ١/ ٤٣٩، ٢/ ١٦، ٣٤١، ٣/ ٨٧ – ويراجع في أقسام البدل الأخرى عنده ١/ ٥٠، ١٥٨، ٤٣٩، ٢/ ١٤، ١٧.

وعبر عنه المبرد بقوله: (أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٩٥، ويراجع: ١/ ١٦٤، وعبر عنه ابن السراج بقوله: (ما ابتدلته من الأول وهو هو) ينظر: الأصول ٢/ ٤٦.

٣- ينظر: المقتصد ٢/ ٩٣٠ .

٤- ينظر: شرح المفصل ٣/ ٦٣.

٥- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٩٣ .

٦- ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٤٠٢.

٧- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٤٦.

٨- ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠١ .

٩- ينظر: التصريح ٢/ ١٥٦.

١٠- ينظر: الهمع ٣/ ١٤٧.

١١- ينظر: شرح الأشموني ٣/ ١٨٤.

٢- ومنهم من سماه بدل: (موافق من موافق)، كأبى حيان[١]، وابن عقيل[٢] والمقصود: البدل المطابق.

٣- ومنهم من سماه بدل: (الشيء من الشيء) كابن عصفور[٣]، والصيمرى[٤].

تسمية ابن مالك لهذا النوع من البدل

بالرجوع إلى كتب ابن مالك نجده: سماه في كتابه التسهيل[٥] بـ (بدل كل من كل).

وسماه في كتابه: شرح التسهيل[٦] بهذه التسمية؛ لكنه جعل الأجود أن أن يسمى ببدل (موافق من موافق) فيكون بذلك قد وافق ابن عقيل[٧].

وسماه في كتابه: شرح الكافية الشافية[٨] ببدل (المطابق).

وأفضل هذه التسميات أن يسمى بـ بدل (موافق من موافق) كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل معللا لها قائلا: (فإن اتحدا معنى سمى بدل كل من كل نحو: مررت بأخيك زيد، وعبرت عن هذا النوع ببدل كل من كل، جريا على عادة النحويين ، وهي عادة غير مطردة ، فإن المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحد، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه "كل" نحو: ﴿إِلَى

١- ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٦٤.

٢- ينظر: المساعد ٢/ ٤٣٠.

٣- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢.

٤- ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٥٦، ويراجع: الارتشاف ٤/ ١٩٦٤، والمساعد ٢/ ٤٣٠، ٤٣٠، والهمع ٣/ ١٤٧.

٥- ينظر: التسهيل صـ١٧٢.

٦- ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

٧- ينظر: المساعد ٢/ ٤٣٠.

٨- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٧٦.

صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فالعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق)[١].

ورجح أبو حيان هذه التسمية أيضا معللا لها قائلا: (البدل على أقسام: بدل موافق من موافق ... وإنما عدل عن مصطلح الجمهور؛ لوجود ذلك من مالا يطلق عليه بدل كل من كل كقوله تعالى: ﴿العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾ [إبراهيم : ١])[٢].

وكذلك ابن عقيل حيث قال: (فإن اتحدا معنى سمى بدل كل من كل هكذا عبر الجمهور، ولا يطرد؛ لوقوعه حيث لا يصدق ذلك، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ﴾ [إبراهيم: ١ ، ٢] والجيد أن يقال: بدل موافق من موافق)[٣].

وسماه ابن مالك في شرح الكافية ببدل (المطابق)، ورجح هذه التسمية وعلل لها قائلا: (وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشترط ؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله – تعالى وذلك كقراءة[٤] غير نافع، وابن عامر: ﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ﴾ [إبراهيم:١، ٢])[٥].

١- ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

٢- ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٦٤.

٣- ينظر: المساعد ٢/ ٤٣٠.

٤- هذه قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى، ينظر: في هذه القراءة السبعة لابن مجاهد صـ٢٦٢، والكشف لمكى ٢/ ٢٥، والتيسير للدانى صـ١٣٤، والنشر ٢/ ٢٩٨، والإتحاف صـ٣٤١، وهي أيضا في: تفسير القرطبى ٩/ ٣٣٩، وتفسير ابن كثير ٢/ ٥٢٢، وتفسير النسفى ٢/ ٢٥٤.

٥- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٧٦، ١٢٧٧، وجاء في النظم ٣/ ١٢٧٤ قوله:

مطابقا، أو بعضا، أو ما يشتمل ∴ عليه يلفى أو كمعطوف بـ " بل "

ويراجع : توضيح المقاصد للمردى ٣ / ٢٤٧ .

قال ابن هشام: (وسماه الناظم البدل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فيمن قرأ بالجر، وإنما يطلق (كل) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا)[١].

ويجب في هذا النوع من البدل الموافقة في التذكير والتأنيث نحو: رأيت أخاك زيدا، أو جاريتك هندا.

وكذلك الموافقة في الإفراد والتثنية والجمع نحو: عرفت ابنيك المحمدين، وأصحابك الزيدين.

مالم يقصد التفصيل فلا يطابق نحو قوله ﷺ (فأذن لها بنفسين، نفس في الشتاء ونفس في الصيف)[٢]. وقول الشاعر:

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ∴ ورجل رمى فيها الزمان فشلّت[٣]

١- ينظر: أوضح المسالك ٤٠١/٣ ، ويراجع التصريح ١٥٦/٢، وشرح الأشمونى ١٨٤/٣.

٢- الحديث رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبى هريرة ، ينظر: جامع الأصول ١١/ ١٤٦، وصحيح البخارى (٩) كتاب مواقيت الصلاة، وابن حنبل ٢/ ٢٧٧، والموطأ كتاب الصلاة (٢٧، ٢٨) واللؤلؤ والمرجان ١٣٣/١ حديث رقم (٣٥٩) والحديث من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٣، والمساعد ٤٣١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٣٩٦/٧.

٣- البيت من الطويل وهو لكثير عزة في ديوانه صـ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨١/١، والجمل للزجاجى صـ٢٤، وبلا نسبة في معانى القرآن للفراء ١٩٢/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح المفصل ٦٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٣، والارتشاف ٤/ ١٩٦٤ والبحر المحيط ٢ / ٣٩٣ والمساعد ٤٣١/٢، وشرح الأشمونى ١٩٠/٣.

ويراجع في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٣، والارتشاف ١٩٦٤/٤، والمساعد ٤٣١/٢، وشرح الأشمونى ١٨٩/٣، ١٩٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٣٩٦/٧، ٣٣٩٧.

موقف ابن عقيل من ابن مالك في الميزان

من خلال الدراسة السابقة يتضح لنا أن من أنواع البدل وأقسامه: بدل (كل من كل)، هكذا عبر عنه الجمهور وقد سماه ابن مالك بهذه التسمية في: "التسهيل"[١] جريا على عادة النحويين، لكنها عنده غير مطردة وقد استدرك عليه ابن عقيل هذه التسمية قائلا: (والجيد أن يقال بدل موافق من موافق)[٢].

ونجد أن ابن مالك نفسه قد عدل عن هذه التسمية، وسماه بدل (موافق من موافق) في كتابه شرح التسهيل[٣] وجعل ذلك هو الأجود أو العبارة الجيدة وسماه في شرح الكافية الشافية[٤] ببدل (المطابق).

ويبدو لي – والله أعلم – أن تسمية هذا الضرب من البدل ببدل (موافق من موافق) أو بدل (المطابق) أجود وأوْلى لأن ذكر المطابقة عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف عبارة (كل من كل) فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى[٥].

قال ابن هشام: (وسماه الناظم بدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿**إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ**﴾ [إبراهيم: ١، ٢] بالجر، وإنما يطلق كل ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا)[٦].

❁❁❁❁❁

١- ينظر: التسهيل صـ١٧٢.

٢- ينظر: المساعد ٢/٤٣٠.

٣- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٣.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٢٧٦.

٥- ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٢٧٦، ١٢٧٧، ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/٢٤٧.

٦- ينظر: أوضح المسالك ٣/٤٠١، ويراجع: التصريح، ٢/١٥٦، وشرح الأشمونى ٣/١٨٤.

المسألة الخامسة
حكم الفعل المضارع المتوسط
بين الشرط والجزاء الخالي من " الفاء والواو "
تمهيـــد

إذا توسط بين الشرط والجزاء الفعل المضارع الخالي من (الفاء والواو)، وكان هذا الفعل المضارع جائز الحذف، وكان غير صفة، ووافقه في المعنى، جزم على أنه بدل من فعل الشرط، وإن لم يوافقه في المعنى رفع وكان في موضع نصب على الحال.

وهذا ما قرره ابن مالك قائلا: (وإن توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف غير صفة، أبدل من الشرط إن وافقه معنى، وإلا رفع وكان في موضع الحال)[1] ونص ابن مالك صريح في أنه لا يجوز في الموافق إلا الجزم على البدل وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده خالف ابن مالك في ذلك وأجاز في هذا الموافق الجزم على أنه بدل، والرفع على معنى الحال إلا أن الجزم عنده هو الوجه، وصرح بذلك قائلا: (.. وقضية كلامه – يعنى ابن مالك – أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه، وتخصيصه الرفع بغيره، والأمر ليس كذلك، فيجوز في الموافق الرفع، ويكون في موضع الحال، إلا أن الجزم هو الوجه)[2].

١- ينظر: التسهيل صـ٢٣٩، ويراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٠٧/٣، ١٦٠٨.
٢- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٨١/٣.

الدراسة والتحليل

من عوامل الجزم أدوات الشرط[١]، وهي كلمات وضعت؛ لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما، ومسببية الثانية[٢].

أو هي كلمات وضعت؛ لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببا، والثانية متسببا.

وهذه الأدوات تقتضي جملتين أو فعلين يلزم من وجود أولهما وجود ثانيهما، ويسمى الأول منهما شرطا والثاني جوابا أو جزاء[٣].

فإذا توسط بين الشرط والجزاء مضارع – خالي من الفاء والواو – جائز الحذف، غير صفة، ووافقه في المعنى، جاز فيه وجهان:

١- الجزم على أنه بدل من الشرط.

٢- الرفع على أنه موضع نصب على الحال[٤]. نحو: من يقصدنى يمش أحسن إليه.

١- الشرط لغة – بسكون الراء – : إلزام الشيء والتزامه ، والجمع: شروط ، والشرط – بالتحريك – العلامة والجمع أشراط، وفي التنزيل: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] ينظر: لسان العرب، والقاموس المحيط (شرط) ويراجع: شرح المفصل ٤١/٧، والمساعد ١٤٣/٣.

وفي الاصطلاح: تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول، وجد الثانى، وقيل: ما يتوفق عليه وجود الشيء، ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرا في وجوده، ينظر: التعريفات للجرجاني صـ٩١.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٤.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤، ١٨٦٨.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢، ويراجع: شرح المفصل ٥٣/٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٠٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٤/ ١٢٤، ١٢٥، والارتشاف ١٨٨٦/٤، والمساعد ١٧٩/٣، ١٨١٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٣٩٩/٩، ٤٤٠٠.

ويدخل في الموافق معنى (المرادف) نحو: من يقصدني يتعمدني أكرمه، ويقال: عمدت للشيء أعمد عمدا: قصدت له، فالعمد والقصد مترادفان، ومنه قول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا [1]

فالإتيان و الإلمام مترادفان .

ونحو: أتيت زيدا وألممت بزيد .

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

قال: " تلمم " بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الاتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الأخر)[2].

وقال ابن يعيش: (اعلم أنه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربين: أحدهما مرفوع لا غير، والآخر: يدخل بين المجزومين وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البدل من الأول، وبين الرفع على الحال ... وأما قول الشاعر :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فالشاهد فيه الجزم لأنه بدل من قوله " تأتنا "؛ لأن الإلمام ضرب من الاتيان، فهو على حد قولك في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فسر الاتيان بالإلمام، كما فسر الاسم الأول بالاسم الثاني، ولو رفع على الحال لجاز في

١- البيت من الطويل وهو لعبيد الله بن الحر في سر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، وشرح المفصل ٥٣/٧، وخزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩، والدرر اللوامع ٦٩/٦، وبلا نسبة في الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٢/ ٦٣ وشرح المفصل ٢٠/١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١، ٣٢٢/٢، والمساعد ١٨٠/٣، والهمع ١٥٣/٣ والشاهد: جزم (تلمم) على البدلية من (تأتنا)، ولو أمكن رفعه على تفسير الحال جاز.

٢- ينظر: الكتاب ٨٦/٣، ويراجع المقتضب ٦١/٢، ٦٢.

العربية)[١]، وذكر ابن عصفور[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن عقيل[٤]، والصيمرى[٥] كلاً من الوجهين، واقتصر ابن مالك في التسهيل[٦]، والسيوطى[٧] – على القول بالجزم على البدل، ويدخل فيه ما كان نوعا من الأول نحو: إن تأتنى تمش أحسن إليك، فالمشى نوع من الاتيان؛ لأن "الاتيان" يكون مشيا وغير مشى، فهذان القسمان يبدلان من الفعل السابق، فيجزم المضارع من ذلك لفظا، والماضي محلا، نحو: إن أتيتنى مشيت أكرمك، إذا جعلت "مشيت" فيه بدلا كان في محل جزم وما ذكر من البدلية هو بدل الشيء من الشيء أو الاشتمال.

وإنما ذكر ابن مالك[٨] المضارع دون الماضي؛ لأن الجزم يظهر فيه[٩]، ولا خصوصية في المسألة بالمضارع، بل الحكم الذي ذكره من البدل

١- ينظر: شرح المفصل ٥٣/٧، ٥٤. ويراجع: الارتشاف ١٨٨٦/٤، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤١٦/١.

٢- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٥/٤، ١٨٨٦.

٤- ينظر: المساعد ٣ /١٨١.

٥- ينظر: التبصرة والتذكرة ٤١٧/١ .

٦- ينظر: التسهيل صـ٢٣٩، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٦٠٧، ١٦٠٨ لم يفرق ابن مالك بين أن يكون هذا المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء موافقا لمعنى الفعل الأول أولا فقال: وإن خلا الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء من الفاء والواو جزم، وجعل بدلا من الشرط، أو رفع وكان في موضع نصب على الحال، فمثال المجزوم المجعول بدلا قول الشاعر:

*** متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ***

ومثال المرفوع المقدر في موضع الحال قول الآخر:

*** متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ***

٧- ينظر: الهمع ٤٦٦/٢.

٨- ينظر: التسهيل صـ٢٣٩، ويراجع رأي ابن مالك في: المساعد ١٨١/٣، والهمع ٤٦٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٠١/٩.

٩- ينظر: المساعد ١٨١/٣، ويراجع: الهمع ٤٦٦/٢، وتمهيد القواعد ٤٤٠١/٩.

أو الحال، جار في المضارع، وفي الماضي، فكما تقول: إن تأتني تمش أكرمك تقول: إن أتيتني قد مشيت أكرمك[١].

واحترز بـ: (جائز الحذف) من الخبر، نحو: خبر "كان"، وثاني مفعولي: "ظننت" نحو: إن تكن تحسن إلى أكرمك، وإن تظننى أكرمك لم يخب ظنك. ومن ذلك قول الشاعر:

ومن لا يزال يستحمل الناس نفسه ∴ ولا يغنها يوما من الدهر يسأم[٢]

فالفعل الذي في المثالين السابقين، وفي هذا البيت لا تعلق له بفعل الشرط فيكون بدلا منه، ولا بفاعل فعل الشرط فيكون حالا، إنما هو خبر "كان"، وخبر "لا يزال"، وفي موضع ثانى مفعولى "ظننت" فكان له في الإعراب حكم نفسه، ولم يجز أن يكون فيه بدلا من فعل الشرط، ولا حالا من فاعله.

قال سيبويه: (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما، فأما ما يرتفع بينهما فقولك "إن تأتنى تسألني أعطك ... وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتنى سائلا يكن ذلك، قال زهير:

ومن لا يزال يستحمل الناس نفسه ∴ ولا يغنها يوما من الدهر يسأم

إنما أراد: من لا يزل مستحملا يكن من أمره ذاك، ولو رفع: "يغنها" جاز وكان حسنا، كأنه قال: من لا يزال لا يغنى نفسه)[٣].

١- ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٨٩١ (بتصرف)، ويراجع: تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠١.

٢- البيت من الطويل وهو من معلقة زهير في ديوانه صـ٣٢، والكتاب ٣/ ٨٥، والهمع ٢/ ٢/ ٤٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ٩٠، والدرر اللوامع ٥/ ٩١، ولسان العرب (حمل)، و بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٦٥، والمساعد ٣/ ١٧٩، والشاهد: رفع "يستحمل"؛ لأنه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما اعترض بينهما خبرا عن "لا يزال" أي: أنه لا تعليق له بفعل الشرط ولا بفاعله، وإنما هو خبر: "لا يزال".

٣- ينظر: الكتاب ٣/٨٥، ويراجع: المقتضب ٢/٦٣، والمساعد ٣/١٧٩، والهمع ٢/٤٦٦. ٤٦٦/٢.

واحترز بـ (غير صفة) من نحو: إن يأتني رجل يأمر بالمعروف أكرمه، فـ "يأمر بالمعروف" في موضع الصفة لفاعل الشرط، فكان له أيضا من الإعراب حكم نفسه، ونحو: إن يأتني رجل يخاف الله أعظمه، فـ "يخاف الله" في موضع الصفة لفاعل الشرط، فكان له أيضا من الإعراب حكم نفسه[1].

فإن لم يوافق ذلك الفعل المتوسط فعل الشرط في المعنى لم يجز إلا الرفع، وكان في موضع الحال نحو: من يأتنى يضحك أحسن إليه، فـ "يضحك" في موضع الحال، أي من يأتنى ضاحكا، ومنه قول الشاعر:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ∴ تجد خير نار عندها خير موقد [2]

قال سيبويه: (ومما جاء مرتفعا قول الحطيئة:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ∴ تجد خير نار عندها خير موقد)[3]

وقال المبرد: (هذا باب ما يرتفع بين المجزومين. وما يمتنع من ذلك تقول: إن تأتنا تسألنا نعطك، تريد: إن تأتنا سائلا كما قال:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ∴ تجد خير نار عندها خير موقد

أي: متى تأته ماشيا إلى ضوء ناره تجد)[4].

١- ينظر: المساعد ١٨٠/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٠٠/٩، ويراجع: الارتشاف ١٨٨٦/٤ والهمع ٤٦٦/٢.

٢- البيت من الطويل وهو للحطيئة في ديوانه صـ٥١، والكتاب ٨٦/٣، والأغاني ١٦٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٢٥/٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤١٧/١، وخزانة الأدب ٧٤/٣، ١٥٦/٧، ٩٢/٩، ٩٤، ولسان العرب (عشا)، وبلا نسبة في المقتضب ٦٥/٢، وشرح المفصل ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، ٥٣، وشرح عمدة الحافظ صـ٣٦٣، وشرح الأشموني ١٥/٤.

٣- ينظر: الكتاب ٨٦/٣.

٤- ينظر: المقتضب ٦٣/٢.

وقال ابن يعيش: (فأما ما يكون رفعا لا غير، فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل فلا يكون بدل منه وذلك: إن تأتنا تسألنا نعطك، وإن يأتنى زيد يضحك أكرمه، لا يحسن في ذلك غير الرفع لأن "يضحك"، و"تسأل" ليس من الاتيان في شيء فهو في موضع الحال ...

فأما قوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ∴ تجد خير نار عندها خير موقد

الشاهد فيه: رفع: "تعشو" على أنه حال، والمراد: متى تأته عاشيا، أي: قاصدا في الظلام، يقال: عشوته أي: قصدته ليلا، ثم اتسع فقيل لكل قاصد: عاش، وعشوت النار أعشو إليها إذا استدللت عليها ببصر ضعيف، تجد خير نار، أي: تجدها معده للضيف الطارق)[1].

موقف ابن عقيل من ابن مالك في الميزان

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا أن ابن عقيل خالف ابن مالك ولم يوافقه في حكم المضارع إذا توسط بين الشرط والجزاء، وكان خاليا من " الفاء والواو"، وكان هذا المضارع جائز الحذف، وغير صفة، ووافقه في المعنى.

وذلك لأن ابن مالك اقتصر فيه على الجزم على أنه بدل من الأول وجوبا.

أما ابن عقيل فأجاز فيه – أي في المضارع الموافق – الرفع على أنه في موضع الحال، والجزم على أنه بدل، وجعل الجزم هو الوجه فقال:

١- ينظر: شرح المفصل ٥٣/٧، ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٢٥/٤، والمساعد ١٨١/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١٦/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٤٠٠/٩، ٤٤٠١.

(وقضية كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه، وتخصيصه الرفع بغيره، والأمر ليس كذلك فيجوز في الموافق الرفع، ويكون في موضع الحال، إلا أن الجزم هو الوجه)[1].

ويبدو لي – والله أعلم – أن ما ذهب إليه ابن عقيل من مخالفة واعتراض على ابن مالك صواب، وذلك لأنه موافق لقول سيبويه، وأكثر النحاة كالمبرد، وابن يعيش وابن عصفور، وأبى حيان، والصيمرى.

كما أنه ورد في كلام العرب شعرا كقول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ∴ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

❁❁❁❁❁

١- ينظر: المساعد ٣/١٨١.

الفصل الثالث
المسائل التي استدرك فيها ابن عقيل على ابن مالك

في كتابه: ﴿**المساعد على تسهيل الفوائد**﴾ وهي سبع مسائل:

١- من أنواع المعارف (العلم).

٢- المواضع التي يتعين فيها ضمير الفصل.

٣- جواز الرفع والنصب على السواء في المشغول عنه.

٤- من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا (آل).

٥- إلحاق نونى التوكيد وجوبا.

٦- الجزم بـ (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط.

٧- النسب إلى المركب غير المضاف.

المسألة الأولى
من أنواع المعارف (العلم)
تمهيـــد

الاسـم المعرفـة هـو : الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه[١]، ومن أنواع المعرفة (العلم) . بفتح العين واللام . ، وقد ذكره ابن مالك في أنواع المعارف السبعة، ولم يقيده بشيء بعده فقال: (الاسم معرفة ونكرة، فالمعرفة، مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة، وأعرفها، ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم ...)[٢].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك عليه ذلك بقوله: (ينبغى أن يقيد العلم بالخاص كـ زيد وعمرو، ليخرج أسامه ونحوه ...)[٣].

الدراسة والتحليل

نصّ سيبويه وابن السراج، والعكبرى وغيرهم[٤] على أن المعرفة خمسة أشياء:

١- ينظر: ارتشاف الضرب ٩٠٧/٢، وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حد المعرفة فقال: "من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء: ما هو معرفة معنى، نكرة لفظا، وعكسه، وما هو فى استعمالهم على وجهين، فالأول نحو: كان ذلك عاما أول ...، والثانى نحو قولهم للأسد: أسامه ...، والثالث: كواحد أمه وعبد بطنه . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١، ويراجع: الارتشاف ٩٠٧/٢.

٢- ينظر: التسهيل صـ ٢١، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/١، ١١٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٢/١ وما بعدها.

٣- ينظر: المساعد ٧٨/١.

٤- كالصميرى حيث قال في التبصرة ٩٥/١: (المعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم، والاسم المضمر، والاسم المبهم، والاسم الذى فيه الألف واللام ، والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة ...) بتصرف، وكذلك الزجاجى فى شرح الجمل صـ ١٤، ١٧٨ ، والفارسى فى الإيضاح العضدى صـ ٢٧٩، والزمخشرى فى المفصل صـ ١٩٧، والجزولى فى المقدمة صـ ٥٧ ، وابن عصفور فى شرح الجمل ٢٠/١ ، ١٣٥/٢، وإنما كانت المعارف عندهم خمسة ، لأنهم لا يعدون المنادى ولا الاسم الموصول، ينظر التذييل والتكميل ١١٠/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٤٣٢.

قال سيبويه: (فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة ... والألف واللام والأسماء المبهمة، والإضمار)[١].

وقال ابن السراج: (الأسماء المعارف خمسة: العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار)[٢].

وقال العكبرى: (والمعارف خمس: الضمائر، والأعلام، وأسماء الإشارة، وما فيه اللام، والمضاف إلى واحد من هذه إضافة محضة)[٣].

وعدّها بعض النحاة ستة[٤] كالمرادى[٥]، والأشمونى[٦]، وعدها بعضهم بعضهم سبعة [٧] كابن مالك[٨] وابن هشام[٩]، والشيخ خالد الأزهرى[١٠]، والسيوطى[١١].

من أنواع المعارف: (العلم)، ويقصد به: الموضوع على المسمى تمييزاً له، لا لدلالته عليه اشتقاقاً[١٢].

١- ينظر: الكتاب ١/٥.

٦- ينظر: الأصول ٢/٣٢.

٣ - ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١/٤٧٣ .

٤- وهى: (مضمر، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص).

٥- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/١٢٦.

٦- ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان ١/١٨٣، وإنما كانت المعارف عندهم ستة؛ لأنهم يغفلون المنادى خاصة .

٧- وهى (الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول .وذو الأداة، والمضاف لواحد لواحد منها، المنادى ..)

٨- ينظر: التسهيل لابن مالك صـ ٢١، وشرح التسهيل ١/١١٥ وما بعدها.

٩- ينظر: أوضح المسالك ١/٨٣.

١٠- ينظر: التصريح ١/٩٤.

١١- ينظر: الهمع ١/١٨٦ .

١٢- ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ١/٤٨٣.

وقيل هو: ما علق فى أول أحواله على مسمى بعينه فى جميع الأحوال من تكلم وخطاب وغيبة[١] وقيل هو: المخصوص مطلقاً غلبة أو تعليقاً، بمسمى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجارى مجراه[٢].

وقيل هو: كل اسم خصصت به شيئاً بعينه؛ لتعرفه به كـ زيد وعمرو[٣].

وقيد بعض العلماء: العلم بـ (الخاص) صراحة كـ: سيبويه، والمبرد، وابن السراج[٤]، وابن يعيش.

قال سيبويه: (فالمعرفة خمسة أشياء، الأسماء التى هى أعلام خاصة ... ثم قال: فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو: زيد وعمرو، وعبد الله، وما أشبه ذلك)[٥].

وقال أيضاً: (واعلم أن العلم الخاص فى الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة)[٦].

وقال المبرد: (فمن المعرفة الاسم الخاص نحو: زيد وعمرو، لأنك إنما سميته بهذه العلامة؛ ليعرف بها من غيره)[٧].

وقال ابن يعيش: (اعلم أن العلم هو الاسم الخاص، الذى لا أخص منه)[٨].

١- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٢ ويراجع، شرح الكافية للرضى ٣/٣٢٦.
٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٠.
٣- ينظر: التبصرة للصميرى ١/٩٥.
٤- ينظر: الأصول ٢/٣٢.
٥- ينظر: الكتاب ٢/٥ .
٦- ينظر: الكتاب ٢/٦.
٧- ينظر: المقتضب ٤/٢٧٦.
٨- ينظر: شرح المفصل ١/٢٧.

وقال ابن عقيل: (وينبغى أن يقيد بالخاص، أى: العلم ـ كزيد وعمرو؛ ليخرج أسامه ونحوه)[١].

وبعض العلماء لم يذكر لفظ (الخاص) صراحة، بل اكتفى بالتمثيل بـ زيد وعمرو، بما يدل على أنه ينبغى أن يقيد بالخاص كأبى البركات الأنبارى[٢]، والصميرى[٣].

وإنما قُيّد العلم بـ (الخاص) نحو: زيد، وعمرو؛ لأنك إنما سميته بهذه العلامة؛ ليعرف بها من غيره، فإذا قلت: جاءنى زيد ـ عُلم أنك لقيت به واحدا ممن كان داخلا فى الجنس؛ ليُبان من سائر ذلك الجنس، قاله المبرد[٤].

وعلل ابن يعيش لتقييد العلم بالخاص بقوله: (ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله فى الحقيقة والصورة؛ لأنه تسمية شيء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى فى الاسم، لذلك قال أصحابنا: أن الأعلام لا تفيد معنى.

ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا نحو: زيد، فإنه يقع على الأسود، كما يقع على الأبيض، وعلى القصير، كما قد يقع على الطويل، وليست أسماء، الأجناس كذلك: لأنها مفيدة، ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً، وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون: العلم ما يجوز تبديله وتغييره. ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك، أو عبدك من خالد إلى جعفر ... ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، وليس كذلك اسم الجنس، فإنك

١- ينظر: المساعد ١/٧٨.

٢- ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٧٠٧ .

٣- ينظر: التبصرة للصميرى صـ ٩٥.

٤- ينظر: المقتضب ٤/٢٧٦.

لو سميت الرجل: فرسا، أو الفرس جملا، كان ذلك تغييراً للغة)[١]. إذن؛ فتقييد العلم بالخاص؛ ليخرج اسم الجنس ، كأسامة ونحوه[٢].

وهناك من العلماء من لم يقيد العلم بـ (الخاص) أمثال: الزجاجى[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضى[٦]، وأبو حيان[٧]، وابن هشام[٨]، والشيخ خالد الأزهرى[٩]، والسيوطى[١٠].

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

من خلال الدراسة السابقة تبين لنا أن ابن مالك ذكر أن من أنواع المعارف: (العلم) ولم يقيده بشيء بعده، وذكر ذلك بعض العلماء، أمثال "الزجاجى، وابن عصفور، والرضى، وأبو حيان، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهرى، والسيوطى.

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على ابن مالك ذلك، وذكر أنه ينبغى تقييد العلم بـ (الخاص)؛ ليخرج علم الجنس كأسامة ونحوه.

١- ينظر: شرح المفصل ٢٧/١.

٢- ينظر: المساعد ٧٨/١ .

٣- ينظر: الجمل للزجاجى ١٧٨/١.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٢/١ ، ٢٣٧/٢، ٢٣٨ .

٥- ينظر: التسهيل صـ ٢١، وشرح التسهيل ١١٦/١، وجاء فى هامش (١) من كتاب التسهيل لابن مالك صـ ٢١ أنه قيده بالخاص فى بعض النسخ، وقال ابن عقيل فى المساعد ٧٨/١: (وينبغى أن يقيد بالخاص كـ زيد وعمرو، ليخرج: أسامة ونحوه، وكذا هو فى بعض النسخ).

٦- ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٢٦/٣.

٧- ينظر: الارتشاف ٩٦١/٢.

٨- ينظر: أوضح المسالك ١٢٢/١ .

٩- ينظر: التصريح ١١٣/١.

١٠- ينظر: الهمع ١٨٥/١ ، ١٨٦ .

وذكر ذلك: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن يعيش، والأنبارى، والصميرى، وأقول: إذا ثبت فى بعض نسخ التسهيل[١] أن ابن مالك قَيّد العلم بـ (الخاص)، فإن ابن عقيل يكون قد وافق ابن مالك فى هذه المسألة، خاصة أن ابن عقيل نفسه قال: (وينبغى أن يقيد بالخاص كـ زيد وعمرو، ليخرج: أسامة ونحوه، وكذا هو فى بعض النسخ)[٢].

ويبدو لى . والله أعلم . أن الراجح تقييد العلم بـ (الخاص) كما قال سيبويه ومن تبعه ووافقهم فى ذلك ابن عقيل؛ لأن له وجها من القياس وهو: إخراج اسم الجنس، ولأن العلم إنما وضع على المسمى تمييزاً له؛ وليُعْرف به دون غيره؛ ولأن الأعلام لا تفيد معنى؛ لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا، وليست كذلك أسماء الأجناس لأنها مفيدة، فينبغى تقييد العلم بـ (الخاص) حتى يفيد.

❁❁❁❁❁

١- ينظر: هامش (١) من كتاب التسهيل صـ ٢١.

٢- ينظر: المساعد ١/٧٨.

المسألة الثانية
المواضع التى يتعين فيها ضمير الفصل
تمهيـــــــد

تتعين فصيلة الضمير فى صورتين منهما: وهى محل الخلاف بين ابن مالك وبين ابن عقيل . إذا ولى الضمير اسما ظاهرا، أى إذا وقع الضمير بعد اسم ظاهر نحو: ظننت زيداً هو الفاهم، فالفصلية متعينة هنا؛ لامتناع الابتدائية، لنصب ما بعده، والبدلية لنصب ما قبله، وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال: (وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، وقرن باللام، أو ولى ظاهرا ...)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده قد استدرك على كلام ابن مالك السابق بقوله:-

(.... ويحتاج المصنف أن يقول: أو ولى ظاهرا منصوبا، لأنه إن لم يكن الظاهر الذى وليه منصوبا كالذى بعده لم تتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم، إذ يجوز كون: هو بدلا)[٢].

الدراسة والتحليل

المقصود بضمير الفصل هو: ضمير يقع بين المبتدأ والخبر المعرفتين، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر، والمقصود هنا بما أصلهما المبتدأ أو الخبر: الحروف الناسخة أو الأفعال الناسخة، ولا يكون إلا فى ضمائر الرفع المنفصلة.

ويسمى عند البصريين[٣] بـ "الفصل" للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر[٤]، وقيل: لأنه فصل بين المبتدأ والخبر؛ وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون

١- ينظر: التسهيل صـ ٢٩، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٩/١، ٢٤٠.

٢- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٣/١.

٣- ينظر: الكتاب ٣٨٨/٢، ٣٨٩، والأصول ١٢٥/٢، وشرح المفصل ١١٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٩/١، والمساعد ١١٩/١، والهمع ٢٢٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٦٥/١.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١.

الثانى خبراً لا تابعا، وهذا أحسن؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم، إذ الضمير لا ينعت[١].

والكوفيون[٢]: يسمونه عمادا؛ لأنه يعتمد عليه فى الفائدة، إذ به يتبين أن الثانى خبر لا تابع .

وبعض الكوفيين يسميه: دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أى: يقوى به ويؤكد. وبعض المتأخرين سماه: صفة [٣].

وفائدة الفصل عند الجمهور: إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت، مع التوكيد، وأضاف إلى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلى: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه قوله تعالى: ﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة :٥]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ**﴾ [الكوثر : ٣][٤].

١- ينظر: الهمع ٢٢٧/١، ويراجع التذييل ٢٨٥/٢، ٢٨٦، والمساعد ١١٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٦٥/١.

٢- ينظر: الأصول ١٢٥/٢ وشرح المفصل ١١٠/٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٩/١، والارتشاف ٩٥١/٢، والمساعد ١١٩/١، والهمع ٢٧٧/١، وتمهيد القواعد ٥٦٥/١.

٣- ينظر: الهمع ٢٢٧/١، ويراجع، الارتشاف ٩٥١/٢، والمساعد ١/ ١١٩.

٤- ينظر: مغنى اللبيب صـ ٦٤٤ . ٦٤٥، ويراجع: الهمع ٢٣١/١.

وذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب صـ ٦٤١، ٦٤٣ (شروط ضمير الفصل وهى: ستة: وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران أحدهما كونه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل نحو: ﴿ **أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الأعراف: ١٥٧]، والثانى: كونه معرفة كما سبق. ويشترط فيما بعده أمران أحدهما: كونه خبراً لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل، والآخر: كونه معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل أل كما فى قوله تعالى: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا**﴾ [المزمل:٢٠] وشرط الذى كالمعرفة: أن يكون اسما كما سبق، ويشترط له فى نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع كما هو واضح من الشواهد، والآخر: أن يطابق ما قبله فلا يجوز: كنت هو الفاضل) أى : فى التكلم والخطاب، والغيبة، وفى الإفراد والتثنية والجمع نحو: محمد هو المجتهد، وفاطمة هى المجتهدة، والمتفوقات هن الفائزات.

والصحيح[1] أنه لا محل له من الإعراب، لأن الغرض به: الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يلجأ به إلا لمعنى فى غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

وإنما تتعين فصلية الضمير فى صورتين :ـ

الصورة الأولى: إذا ولى ذلك الضمير منصوبا، وقرن الضمير باللام ظاهرا كان ذو الخبر، أو ضميراً نحو: إن كان زيد لهو الفاضل، وإن كنت لأنت الفاضل، وإن ظننت زيداً لهو الفاضل، وإن ظننت لأنت الفاضل.

وإنما تعينت فصليته فى هذه الصورة؛ لامتناع حمله على غير الفصلية، وذلك لأن الابتدائية فيه تمتنع، لنصب الواقع بعده، وكذا البدلية والتأكيد؛ لأن اللام المذكورة لا يفصل بها بين التابع والمتبوع، وإذا امتنع كونه مبتدأ وتابعا تعين كونه فصلاً[2].

الصورة الأخرى : إذا ولى ذلك الضمير منصوبا أيضا كما فى الأولى، ولم يقون هو باللام، لكن ولى ظاهر منصوبا نحو: "ظننت زيداً هو القائم" إذن فشرط تعينه الفصلية فى الصورتين هو: أن يليه منصوب.

وإنما تعينت الفصلية فى هذه الصورة أيضاً: لامتناع حمله على غير الفصلية، أما منع الابتدائية فيه فظاهر؛ لنصب ما بعده، وأما التوكيد فيه فممتنع أيضاً؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير، وأما البدل فذلك لعدم المطابقة فى الإعراب[3].

١- وقيل أقوال أخرى نحو: محله محل ما بعده، قاله الكسائى، وقيل: كمحل ما قبله، قاله الفراء، ينظر: الهمع ٢٢٨/١.

٢- ينظر: تمهيد القواعد ٥٧٢/١، ٥٧٣، ويراجع: شرح التسهيل ابن مالك ١٦٨/١، ١٦٩، والمساعد ١٢٣/١، والهمع ٢٣٠/١، ٢٣١.

٣- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٧٣/١، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١، والمساعد ١٢٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٠/١، ٢٣١.

واستدراك ابن عقيل على ابن مالك فى هذه المسألة فى الصورة الثانية؛ لأن ابن مالك عندما تحدث عن صورتى الفصل قال: (إذا وليه منصوب، وقرن باللام، أو ولى ظاهرا)[1].

فنجد أن ابن مالك قد اقتصر فى الصورة الثانية على قوله: "أو ولى ظاهراً" نحو: " كان زيد هو القائم" فقد ولى الضمير فيه منصوباً . والضمير قد ولى ظاهرا . ومع هذا لا تتعين الفصلية فى هذا المثال، إذ يجوز أن يكون الضمير بدلا من الظاهر الذى هو (زيد)؛ لا تفاقهما فى الإعراب.

ومن ثم استدرك ابن عقيل على ابن مالك ذلك بقوله: ويحتاج المصنف أن يقول:

(أو ولى ظاهرا منصوبا)[2]. حتى يندفع هذا الاستدراك.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

لقد ذكر ابن مالك: أن ضمير الفصل تتعين فصليته إذا وليه منصوب، وقرن باللام، وكذلك إن ولى اسما ظاهرا، فقد اقتصر فى الصورة الثانية على قوله: " أو ولى الضمير اسماً ظاهراً ".

لكن ابن عقيل استدرك عليه ذلك، وذكر أن ابن مالك كان عليه أن يقول: "أو ولى ظاهرا منصوباً لأنه إن لم يكن الظاهر الذى وليه منصوباً كالذي بعده لم تتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم، إذ يجوز كون "هو" بدلا.

١- ينظر: التسهيل صـ ٢٩، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١.

٢- ينظر: المساعد ١٢٣/١.

المسألة الثالثة
جواز الرفع والنصب على السواء فى المشغول عنه
تمهيـــد

من أحوال الاسم السابق فى باب: الاشتغال: (استواء الرفع والنصب)، وذلك إذا وقع الاسم (المشغول عنه) بعد عاطف، تقدمته جملة ذات وجهين أى: صدرها اسم، وعجزها فعل نحو: محمد قام وخالد أكرمته بنصب (خالد)، ورفعه، وقد جاء ذلك فى حديث ابن مالك حيث قال: (وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين، أى: اسمية الصدر، وفعلية العجز، استوى الرفع والنصب مطلقاً)[١].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على كلام ابن مالك السابق بقوله:

(ولو قال: وإن ولى العاطف وشبهه؛ ليدخل مسألة "حتى"، نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرو أضربه، وقال: فعليه العجز أو كالفعلية فى العمل؛ ليدخل مسألة: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه؛ لكان حسناً)[٢].

الدراسة والتحليل

الاشتغال هو : أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، يعمل فى ضميره، أو فى سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل فى الاسم الأول أو فى موضعه [٣] .

ويعرف أيضاً بأنه: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك

١- ينظر: التسهيل صـ ٨١، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٠/٢، ٦٢١.
٢- ينظر: المساعد ٤١٨/١.
٣- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١.

الفاعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط علي الاسم المتقدم لنصبه إذا تقرر ذلك نحو: زيداً ضربته، وهذا ضربته[١].

والاسم السابق (المشغول عنه) فى باب الاشتغال خمس حالات منها: استواء الرفع والنصب، وذلك: إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، أى: اسمية الصدر، فعلية العجز نحو: زيد قام أبوه وعمرو كلمته فيجوز فى: (عمرو) الرفع مراعاة لصدر الجملة، وعليه تكون عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، والنصب مراعاة لعجز الجملة، وعليه تكون عطفت جملة فعليه على جملة فعليه، ولا ترجيح؛ لأن فى كل منهما مشاكلة[٢].

وإلى هذا ذهب ابن مالك[٣] حيث قال: (تسمى الجملة: ذات وجهين إذا ابتدأت بمبتدأ، وختمت بمعمول فعل؛ لأنها اسميه من جهتها الأولى، فعليه من جهتها الأخرى، فإذا توسط عاطف بينهما وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازاً حسنا دون ترجيح، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعليه معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعليه، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا فى اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين وقوته لصلاحية الثانى فيه أن يسد مسد الأول، وضعف النصب

١- ينظر: التصريح ٢٩٦/١، ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٧٢، وشرح شذور الذهب صـ ٣٩٧، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢، والهمع ١٠٢/٣، وشرح الأشمونى ١٠٣/٢.

٢- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٠/٢ ، ٦٢١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ١٧٥، والارتشاف ٢١٧/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١٥/٢، والهمع ٢١٠٦/٣، وشرح الأشمونى ١١٧/٢.

٣- وهو قول الجزولى، ونسبه ابن العلج لسيبويه، ونقل عن الفارسى ترجيح الرفع، ووجهه: صلاحية الثانى؛ لسده مسد الأول. ينظر: المساعد ٤١٨/١.

لعدم صلاحية الثانى فيه أن يسد مسد المحمول عليه، وقوته لترتبه على أقوى المشاكلتين، فحصل بذلك تعادل فى مراعاة التشاكل)[1].

كل هذا إن كان فى الجملة الثانية ضمير الأول، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول، ولم تعطف بالفاء فاختلف النحاة فى ذلك على أربعة مذاهب".

أحدهما : ما ذهب إليه جماعة من القدماء، والفارسى[2] من جواز العطف على الصغرى نحو: هند ضربتها وعمرا أكرمته، وهو ظاهر كلام سيبويه[3].

والثانى : ما ذهب إليه الأخفش[4] والزيادى[5] ومن تبعهما[6] من أنه لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبراً للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ، فكذلك الجملة المعطوفة عليها.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٢.

٢- ينظر: المسائل البصريات صـ ٢١٣، ويراجع رأى الفارسى فى: الارتشاف ٢١٧١/٤، والتذييل ٣٣٢/٦، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ٧٦/٢، وأوضح المسالك ١٧١/٢، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأشمونى ١١٧/٢.

٣- ينظر: الكتاب ٨٨/١ ويراجع رأى سيبويه فى الارتشاف ٢١٧١/٤، والتصريح ٣٠٤/١.

٤- ينظر رأى الأخفش فى: المسائل البصريات صـ ٢١١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٢، والارتشاف ٢١٧٠/٤، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٧٦/٢، وأوضح المسالك ١٧١/٢، والمساعد ٤١٨/١، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأشمونى ١١٧/٢.

٥- هو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن، أبو إسحاق الزيادى، صنف الأمثال، وشرح نكت سيبويه وغير ذلك، توفى سنة ٢٤٩ هـ، ينظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٤١٤/١، ويراجع رأى الزيادى فى: الارتشاف ٢١٧٠/٤، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٧٦/٢ ، والمساعد ٤١٩/١.

٦- كالسيرافى ينظر: الارتشاف ٢١٧١/٤، والمساعد ٤١٩/١، والتصريح ٣٠٤/١.

والثالث : ما ذهب إليه هشام بن معاوية الضرير[١] من أنه إن كان العطف بالفاء أو الواو جازت المسألة، وإن كان بغير ذلك لم يجز.

والرابع: ما ذهب إليه الجمهور من أنه إن كان العطف بالفاء[٢] جازت المسألة، وإن كان بغير ذلك من حروف العطف لم تجز.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

سبق أن ذكرت فى هذه الدراسة: أنه إذا ولى العاطف جملة ذات وجهين أى: اسمية الصدر وفعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقاً[٣]، وهو قول ابن مالك[٤].

١- ينظر: رأى هشام بن معاوية فى: الارتشاف ٢١٧١/٤، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ٧٦/٢، وأوضح المسالك ١٧١/٢، والتصريح ٣٠٤/١، وشرح الأشمونى ١١٧/٢.

وجاء فى التصريح ٣٠٤/١: (وقال هشام الضرير من الكوفيين: الواو كالفاء فى حصول الربط، لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذان زيد وعمرو، ورد بأن الواو إنما تكون للجمع فى المفردات، ولهذا لا يجوز: هذان يقوم ويقعد ...).

٢- ينظر: منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٧٦/٢، وجاء فى الارتشاف ٢١٧١/٤: (إن كان العطف بـ ثم جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الجمهور) ويراجع جميع هذه المذاهب فى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١٦٩٢/٤، ١٦٩٣.

٣- المقصود بقوله: "مطلقا" : أى: سواء أصلح جعل ما بعد العاطف خبرا أو لم يصلح، فتختار النصب إن راعيت الجملة الثانية فى نحو: زيد قام أبوه وعمرا أكرمته. وفى نحو: وعمرا أكرمته فى داره ... خلافاً للأخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا . ينظر: المساعد ٤١٨/١.

٤ - ينظر: شرح التسهيل ١٤٣/٢.

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على كلام ابن مالك السابق بقوله:

(ولو قال: وإن ولى العاطف وشبهه؛ ليدخل مسألة حتى نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرو أضربه وقال: فعلية العجز أو كالفعلية فى العمل؛ ليدخل مسألة: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه لكان حسناً)[١].

ومن خلال نص ابن عقيل السابق يتبين لنا أنه استدرك على ابن مالك فى أمرين:

أحدهما: أن ما أشبه العاطف من الحروف العاطفة يعطى حكم العاطف، وإن لم يكن عاطفاً فى ذلك المحل، نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرو أضربه، برفع (عمرو) ونصبه على السواء.

وذلك مفهوم من قول ابن عقيل: (ولو قال: وإن ولى العاطف وشبهه؛ ليدخل مسألة حتى ...)[٢] نص على ذلك بعض النحاة كـ المرادى[٣]، والأشمونى[٤]، وناظر الجيش[٥].

والآخر: أن حكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه، برفع (عمرو) ونصبه على السواء أيضاً.

وذلك مفهوم من قول ابن عقيل: (... وقال: فعليه العجز أو كالفعلية فى العمل ...)[٦].

١- ينظر: المساعد ٤١٨/١.
٢- ينظر: المساعد ٤١٨/١.
٣- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٤/٢، ٤٥.
٤- ينظر: شرح الأشمونى ١١٨/٢.
٥- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٦٨٩/٤.
٦ - ينظر: المساعد ٤١٨/١.

ونص على ذلك بعض النحاة كالمرادى[١]، والشيخ خالد الأزهرى[٢]، والأشمونى[٣]، وناظر الجيش[٤].

ويبدو لى . والله أعلم . أن استدراك ابن عقيل على ابن مالك صحيح؛ لأن الفرع إذا أشبه الأصل أخذ حكمه من غير ترجيح.

وهنا ما أشبه العاطف (حتى . لكن . بل من الابتدائيات) أخذ حكم العاطف "الواو والفاء"، وهذا صحيح.

كذلك ما أشبه الفعل (الوصف الناصب للمفعول) أخذ حكم الفعل، وهذا صحيح من غير ترجيح.

١- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٥/٢.

٢- ينظر: التصريح ٣٠٥/١.

٣- ينظر: شرح الأشمونى ١١٨/٢.

٤- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٦٨٩/٤.

المسألة الرابعة
من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا (آل)[1]
تمهيـــد

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا " آل " بمعنى أهل، ولا يضاف غالبا إلا إلى علم من يعقل، وقد ذكر ذلك ابن مالك حيث قال:

(ولازمتها معنى لا لفظا أسماء ... كـ آل بمعنى أهل، ولا يضاف غالباً إلا إلى علم مَنْ يعقل)[2].

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على ابن مالك ذلك بقوله: (... ولو قال: يعلم . أى: ولو قال: ولا يضاف غالبا إلا إلى علم من يعلم . لكان أحسن لإضافته إلى لفظ " الله "؛ قال:

نحـــــن آل الله فى بلـــــدتنا ∴ لم نزل آلاً على عهد إرم[3]) [4]

١- اختلف فى أصل: (آل)، فقيل: أصله: " أوّل "، قلبت واوه ألفا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: " أويل "، وقيل أصله: " أهل "، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفا؛ لسكونها بعد همزة مفتوحة، بدليل "أهيل" . ينظر: الممتع فى التصريف لابن عصفور ٣٤٨/١ وما بعدها (بتصرف)، ويراجع فى أصل: (آل) ارتشاف الضرب ١٨١٧/٤، والمساعد ٣٤٧/٢، والهمع ٤٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٤٤/١، ٤٥ ولسان العرب (أهل).

٢- ينظر: التسهيل صـ ١٥٧، ١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٣/٢، ٩٥٤.

٣- البيت من الرمل وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣، ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨١٨/٤، والبحر المحيط ١٨٨/١، والمساعد ٣٤٧/٢، والهمع ٤٢٥/٢ واستشهد ابن مالك بهذا البيت على ترك إضافة (آل) لفظاً، ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/٣.

٤ - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٧/٢.

الدراسة والتحليل

الإضافة تطلق فى اللغة ويراد بها: الإسناد[١]، كما تطلق ويراد بها: الإمالة، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أى: مالت، وضاف السهم عن الهدف أى: عدل، وأضفته إلى فلان أى: ألجأته[٢].

وتطلق فى الاصطلام : على النسب، ولذلك قال سيبويه: (هذا باب الإضافة)[٣].

وهى: النسبة، وتطلق أيضاً على هذا الباب.

وحدها : نسبة بين اسمين بقيديه، توجب لثانيهما الجر أبدا[٤].

وتعرف أيضاً بأنها: "إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو: غلام زيد، ومن النون فى نحوه. غلامى زيد، وضاربى عمرو[٥].

والإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة :.

وغير المحضة : عبارة عما اجتمع فيها أمران: أمر فى المضاف وهو كونه صفة، وأمر فى المضاف إليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة، وذلك يقع فى ثلاثة أبواب: اسم الفاعل كـ ضارب زيد، واسم المفعول كـ معطى الدينار، والصفة المشبهة كـ حسن الوجه، وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا، ولا تخصيصاً.

١- ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٨٧/١، والتصريح ٢٣/٢.

٢- ينظر: لسان العرب (ضيف) ويراجع: الارتشاف ١٧٩٩/٤، والهمع ٤١١/٢.

٣- ينظر: الكتاب ٣٣٥/٣.

٤- ينظر: الارتشاف ١٧٩٩/٤، والهمع ٤١١/٢، وحاشية الصبان على الأشمونى ٣٥٦/٢.

٥- ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام صـ٣٠٥، والتصريح ٢٤/٢، ويراجع: التعريفات للجرجانى صـ ٢٤.

أما الإضافة المحضة : فهى عبارة عما انتفى منها هذان الأمران المذكوران، أو أحدهما نحو: غلام زيد، وضرب زيد، فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة، ونحو: ضارب زيد أمس فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى، فهذه الأمثلة الثلاثة تسمى فيها الإضافة محضة، أى خالصة من شائبة الانفصال، ومعنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو، غلام زيد، وتخصيصه إن كان نكرة نحو، غلام امرأة.

والإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مقدرة بـ " فى "، ومقدرة بـ "من"، ومقدرة بـ "اللام".

فالمقدرة بـ "فى" ضابطها: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: قوله تعالى: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [سبأ: ٣٣].

والمقدرة بـ "من" ضابطها أن يكون إليه كلا للمضاف، وصالحا للإخبار به نحو: هذا خاتم حديد وبمعنى "اللام" فيما عدا ذلك نحو: يد زيد، وغلام عمرو، وثوب بك[١].

ومن الأسماء الملازمة للإضافة معنى لا لفظا (آل).

والغالب[٢] إضافتها إلى العلم من ذوى العلم ومن ذلك قول الشاعر:

١- ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٣٠٧-٣١٠، ويراجع الأصول لابن السراج ٥/٢، وشرح المفصل ١١٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٣ وما بعدها، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٧/٢ وأوضح فى المسالك ٨٦/٣، ٨٧، والتصريح ٢٧/٢، والهمع ٤١٣/٢ وما بعدها.

٢- جاء فى اللسان "أهل": أن العرب كانون يخصون: بـ "الآل" الأشرف الأخص دون الشائع الأعم ، حتى لا يقال إلا فى نحو قولهم: القراء آل الله، وقولهم: اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**﴾ [غافر: ٢٨] وقال الأشمونى: (ولا يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل، ولا ينتقض بـ آل فرعون ، فإن له شرفا باعتبار الدنيا)، ينظر: شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤٥/١، ويراجع: الممتع لابن عصفور ٣٥٠/١.

نحـــــن آل الله فى بلـــــــدتنا ∴ لم نـزل آلاً علـى عهـد إرم [1]

قال أبو حيان: (والغالب إضافته إلى العلم من ذوى العلم وغيرهم، كـ آل محمد وآل الله)[2].

وقال السيوطى: (آل .... وإنما يضاف إلى علم عالم غالباً)[3] وذكر البيت السابق لكن ابن مالك[4] ذكر أن الغالب فى (آل) إضافته إلى علم من يعقل كـ "آل محمد".

والقول بإضافته على العلم من ذوى العلم أحسن، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة كما فى قول الشاعر:

نحـــــن آل الله فى بلـــــــدتنا ∴ لم نـــزل آلاً علـــى عهـــد إرم

ذكره ابن عقيل[5].

وسمع إضافة (آل) إلى علم مَنْ لا يعقل، ومن ذلك قو ل الشاعر:

من الجرد من آل الوجيه ولاحق ∴ تـذكرنا أحفادنـا حـين تصـهل[6]

فـ "الوجيه، ولاحق"، علما على فرسين.

كما سمع استعماله مضافا إلى اسم الجنس، ومن ذلك قول الشاعر:

١- سبق تخريج البيت.

٢- ينظر: الارتشاف ١٨١٧/٤.

٣- ينظر: الهمع ٤٢٥/٢.

٤- ينظر: شرح التسهيل ٢٤٢/٣، ٢٤٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٢٠٦/٧.

٥- ينظر: المساعد ٣٤٧/٢، ويراجع، تمهيد القواعد ٣٢٠٩/٧.

٦- البيت من الطويل ومنسوب لطفيل فى أمالى القالى ١٨٥/١، ولسان العرب (غور)، وصدره فيها: عناجيج فى آل الوجيه ولاحق، وللأعشى فى ديوانه صـ ٣٢ وصدره فيه: عناجيج من آل الصريح وأعرج، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢، والارتشاف ١٨١٨/٤، والهمع ٤٢٥/٢.

وانصـــر علـــى آل الصليـــ ـــب وعابديـــه اليـــوم آلـــك[1]

كما سمع إضافته إلى الضمير، ومن ذلك قول الشاعر:

أنا الفارس الحامى حقيقة والدى ∴ وآلى كمـا تحمـى حقيقـة آلكـا[2]

وفى إضافة (آل) إلى الضمير خلاف:

١- ذهب الكسائى[3]، و النحاس[4]، والزبيدى[5] إلى منع إضافة (آل) إلى الضمير، وتبعهم الثمانينى[6]؛ لأنه لم يرد فى كلام من يوثق بعربيته نصّ على ذلك الزبيدى حيث قال:(مع أنا لم نره مضافا على مضمر لمن يوثق بعربيته)[7].

وقد حكم ابن أبى الربيع على إضافة (آل) إلى المضمر بالضعف حيث قال: (إضافة آل إلى المضمر ضعيفة فى الاستعمال، وإنما يضاف الآل إلى الظاهر المعظم فتقول: آل الله، وآل النبى)[8].

١- البيت من مجزوء الكامل وهو لعبد المطلب بن هاشم فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣، والأشباه والنظائر ٢٧٧/١، وشرح الأشمونى ٤٥/١، والدرر اللوامع ٦٢/٢، وبلا نسبة فى الممتع فى التصريف ٣٤٩/١، والارتشاف ١٨١٨/٤، والبحر المحيط ١٨٨/١، والمساعد ٣٤٧/٢، والهمع ٤٢٥/٢.

٢- البيت من الطويل وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣، والمساعد ٣٤٧/٢.

٣- ينظر: رأى الكسائى فى: الارتشاف ١٨١٨/٤، والهمع ٤٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٤٥/١.

٤- ينظر : إعراب القرآن للنحاس٢٢٣/١، ويراجع رأيه فى: الارتشاف٤/ ١٨١٨، والهمع٤٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٤٥/١.

٥- هو: محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر بن أبو بكر الزبيدى الزبيدى الإشبيلى النحوى، صاحب طبقات النحويين كان واحد عصره فى علم النحو، وحفظ اللغة، وصنف: مختصر العين، وأبنية سيبويه، وما يلحن فيه عوام الأندلس، توفى سنة ٣٧٩هـ، ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥ ، وإنباه الرواة ١٠٨/٣، ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨ ويراجع رأيه فى: الارتشاف ١٨١٨/٤، والهمع ٤٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٤٥/١.

٦- ينظر: شرح التصريف للثمانينى صـ ٣٣٧، ٣٣٨.

٧- ينظر: لحن العوام للزبيدى صـ ٧٣.

٨- ينظر الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ٦٠/٢.

وقد عد ابن عصفور، وابن مالك هذا الاستعمال قليلاً.

قال ابن عصفور: (ولا يقال: آلك، وآله إلا قليلا جداً)[1].

وقال ابن مالك: (يقل استعماله غير مضاف لفظا، ومضافا إلى ضمير، ومضافا إلى اسم جنس ومضافا إلى علم ما لا يعقل)[2].

ونص ابن مالك صريح فى أن استعمال (آل) غير مضاف، أو مضافا إلى ضمير، أو مضاف إلى اسم جنس أو مضافا إلى علم ما لا يعقل قليل.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن ابن مالك ذكر أن (آل) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً لا معنى، وأنها لا تضاف غالبا إلا إلى علم من يعقل كـ آل محمد.

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على ابن مالك ذلك، وذكر أن الأحق أن يقال: إضافته إلى علم من يعلم، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة.

ويبدو لى . والله أعلم . أن الراجح قول ابن عقيل، وقد قاله أبو حيان، والسيوطى لوروده فى كلام العرب شعراً، ومنه قول الشاعر:

نحن آل الله فى بلدتنا ∴ لم نزل آلاً على عهد إرم

١- ينظر: الممتع لابن عصفور ٣٤٩/١.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣.

المسألة الخامسة
إلحاق (نوني التوكيد) وجوبا
تمهيـــد

يلحق الفعل للتوكيد نونان[1]: إحداهما ثقيلة كـ اذهبنّ، والأخرى خفيفة كـ اقصدنهما وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ويؤكد بهما الأمر مطلقا، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا[2]، وأما المضارع فله حالات خمس[3] منها: أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك في جواب القسم، إذا كان مضارعا، مثبتا، مستقبلا، غير مقرون بحرف التنفيس، وغير متعلق به جار سابق – أي غير مقدم المعمول، وقد ذكر ابن مالك ذلك

١- ينظر باب: نونى التوكيد ومواضعهما في: الكتاب ٣/ ٥٠٨، والمقتضب ٣/ ١١، والأصول لابن السراج ٢/ ١٩٩، واللباب للعكبري ٢/ ٦٦، وشرح المفصل ٩/ ٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣/ ٨٤ وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٣٩، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٥٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٣، والجنى الدانى صـ١٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/ ٩٠، ومغني اللبيب صـ٤٤٣، وأوضح المسالك ٤/ ٩٤، والمساعد ٢/ ٦٦٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٥٥، والتصريح ٢/ ٢٠٣، والهمع ٢/ ٥٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٤، والتبصرة للصيمرى ١/ ٤٣٠.

٢- لأن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً، ولذلك صح توكيده من غير شرط بالنونين والفعل الماضي لفظا ومعنى لا يصح توكيده بهما. ينظر: حاشية (٤) من أوضح المسالك ٤/٩٤، ويراجع: شرح الرضى على الكافية ٤/ ٥٢٣.

٣- للمضارع عند توكيده بنونى التوكيد حالات خمس إحداهما أن يكون توكيده واجبا كما هو في الأصل، والثانية أن يكون قريبا من الواجب، وذلك إذا كان شرطا لـ "أن" المؤكدة بها، الثالثة: أن يكون كثيرا وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، والرابعة: أن يكون قليلا، وذلك إذا وقع بعد "لا النافية، أو "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ "أن"، والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد "لم"، وبعد أداة جزاء غير "إما". ينظر: حاشية الصبان على الأشمونى ٣/ ٢١٥، ٢١٦، ويراجع الكتاب ٣/ ٥٠٩.

قائلاً: (باب نونى التوكيد – وهما خفيفة، وثقيله، تلحقان وجوبا المضارع الخالى من حرف تنفيس، المقسم عليه، مستقبلا، مثبتا، غير متعلق به جار سابق)[١].

واستدرك ابن عقيل على كلام ابن مالك السابق بقوله: (وفاته أن يقول ما قرن بـ "قد")[٢].

أي: أن يكون المضارع غير مقرون بـ "قد".

الدراسة والتحليل

من أصناف الحروف النون المؤكدة، وهي نوعان: ثقيلة، وخفيفة[٣]، والمراد بهما التوكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيها تأثيرين، تأثيرا في لفظها، وتأثيرا في معناها، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربا، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما[٤]، والتأكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة قاله الخليل[٥]:

١- ينظر: التسهيل لابن مالك صـ٢١٦، ويراجع: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٩٨/٣.

٢- ينظر: المساعد ٦٦٥/٢.

٣- ليست النون الثقيلة هي الأصل، والخفيفة فرع عنها، خففت كما تخفف أنّ خلافا للكوفيين، حيث ذهبوا إلى ذلك، واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها؛ بأن لها أحكاما ليست للشديدة ينظر الهمع ٥٠٩/٢، ويراجع: الإنصاف ٦٥٠/٢، واللباب ٦٧/٢، وشرح المفصل ٩/ ٣٨، والارتشاف ٦٥٣/٢، والجني الدانى صـ١٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩٠/٤، ومغني اللبيب صـ٤٤٣، والمساعد ٦٦٤/٢، وشرح الأشموني ٤١٣/٣.

٤- ينظر: شرح المفصل ٣٧/٩.

٥- ينظر رأي الخليل في: شرح المفصل ٣٧/٩، الارتشاف ٦٥٣/٢، الجني الداني صـ١٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٠/٤، ومغني اللبيب صـ٤٤٣، والمساعد ٦٦٤/٢، والتصريح ٢٠٣/٢، والهمع ٥٠٩/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/٣.

جاء في الكتاب: (وزعم الخليل أنهما توكيد كما التى تكون فصلا، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا)[١].

وإنما كان التأكيد بالثقيلة – المشددة – أبلغ من في التأكيد من المخففة؛ لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التوكيد، فقولك: "اضربن"، – خفيفة النون – بمنزلة قولك: اضربوا كلكم، وقولك: "اضربن" – مشددة النون بمنزلة: اضربو كلكم أجمعون[٢].

ويؤكد بهما الأمر مطلقا؛ لأنه مستقبل دائما، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المعنى[٣].

وأما المضارع فإن كان حالا فلا تدخل عليه النون، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا، بل في مواضع مخصوصة[٤]، وتوكيد الفعل المضارع بالنون له حالات منها:

أن يكون توكيد الفعل المضارع بهما واجبا وذلك بشروط[٥] هي:

١- ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣.

٢- ينظر: شرح المفصل ٣٧/٩.

٣- ينظر: التصريح ٢٠٣/٢ ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٣٩، والجنى الدانى صـ١٤٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩١/٤، ٩٣، ومغني اللبيب صـ٤٤٣، وأوضح المسالك ٩٤/٤، وشرح الأشموني ٣٧٥/٣.

٤- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٣/٤.

٥- ينظر في هذه الشروط بالتفصيل: التذييل والتكميل ٢٤٦/٦ وما بعدها، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٤/٤، ٩٥، والجنى الدانى صـ١٤٢، والمساعد ٦٦٤/٢، ٦٦٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٩١٨/٨– ٢٩٢٠ وهناك من النحاة من اقتصر على بعض هذه الشروط ينظر: كـ ابن مالك في الكافية الشافية ١٤٠٣/٣، وابن الناظم في شرح الألفية صـ٤٤١، والرضى في شرح الكافية ٥٣٠/٤، وابن هشام في أوضح المسالك ٩٥/٤، وابن عقيل في شرح الألفية ٢٥٦/٣، والسيوطي في الهمع ٥١١/٢.

١- أن يكون الفعل المضارع واقعا جوابا لقسم، فإن لم يكن كذلك لم تدخله النون نحو: يقوم زيد غدا.

٢- أن يكون مستقبلا؛ لأن الحال لا يؤكد بالنون، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها، كقراءة ابن كثير[١] ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، ومن منع الإقسام على فعل الحال خرّج الآية على إضمار مبتدأ، أي: لأنا أقسم، والمنع مذهب البصريين[٢].

٣- أن يكون مثبتا، فإن كان منفيا لم تدخله النون نحو: والله لا يقوم زيد.

٤- أن يكون غير مقرون بحرف التنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] لأن السين مخلصة للاستقبال، كما أن النون كذلك فكرهوا الجمع بينهما[٣].

٥- أن يكون الفعل المضارع غير متعلق به جار سابق أي: ألا يكون مقدم المعمول، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] فإنه لا تدخله النون؛ لأن المعمول الصريح في كونه سابقا، حكمه حكم الجار المذكور، والمعمول الصريح كالمفعول نحو: والله لزيد أكرم، والحال نحو: والله لمسرعا يجئ زيد، والخبر نحو: والله لساهرا يبيت عمرو[٤].

١- ينظر هذه القراءة في: السبعة لابن مجاهد صـ٦٦١، والكشف لمكي ٣٤٩/٢، والنشر ٢ /٢٨٢، والإتحاف صـ٥٦٣، والإرشادات الجلية في القراءات السبع عن طريق الشاطبية صـ٥٠١.

٢- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٤/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٩١٩/٨.

٣- ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/٦، والهمع ٥١١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩١٩/٨.

٤- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٩٢٠/٨، ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٥/٤، والمساعد ٦٦٥/٢.

٦- أن لا يقترن الفعل المضارع بـ (قد) نحو: والله لقد أظن زيدا منطلقا، فإنه لا يجوز توكيده بالنون، ومثله والله لقد أذهب فلا يجوز: أذهبن.

وهذا الشرط الأخير وهو: ألا يقترن الفعل المضارع بـ (قد) نصّ عليه: أبو حيان[١]، والمرادى[٢]، وابن عقيل[٣]، ولم ينص عليه ابن مالك[٤] وهو محل الخلاف.

واختلفوا في حكم الفعل المضارع بعد (إما) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ**﴾ [الأعراف: ٢٠٠] و ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ**﴾ [الزخرف: ٤١]، فمذهب سيبويه[٥] أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك، وإليه ذهب الفارسى[٦]، وأكثر المتأخرين وهو الصحيح قاله الأشموني[٧]، وقد كثر مجيئه في الشعر غير مؤكد، ومن ذلك قوله:

ياصاح إما تجدني غير ذى جدة ∴ فما التخلي عن الخلان من شيمى[٨]

وقوله :

١- ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٤٧.

٢- ينظر: الجنى الدانى صـ١٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/٩٥.

٣- ينظر: المساعد ٢/٦٦٥.

٤- ينظر: التسهيل صـ٢١٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ /١٤٠٣.

٥- ينظر: الكتاب ٣/٥١٥ وجاء فيه: (وأما اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون، فمن ذلك قولك، إما تأتيني آتك، وأيهم ما يقولن ذاك تجزه، وتصديق ذلك قوله ﷻ: ﴿**وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ**﴾ [الإسراء: ٢٨]. وقال ﷻ: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا**﴾ [مريم: ٢٦]).

٦- ينظر: رأي الفارسى في: توضيح المقاصد والمسالك ٤/٩٥، وشرح الأشموني ٣/٣١٩. ٣/٣١٩.

٧- ينظر: شرح الأشموني ٣/٣١٩ ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤/٣١٩. ٤/٣١٩.

٨- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في: المقاصد النحوية ٤/٣٣٩، وشرح التصريح ٢/٢٠٤، وشرح الأشموني ٣/٣١٩، وخزانة الأدب ١١/٤٣١.

فإمـــــا تـــــرينى ولى لمـــــة ∴ فإن الحوادث أودى بها[1]

وذهب المبرد[2] والزجاج[3] إلى لزوم النون بعد (إما)، وزعما أن حذفها حذفها ضرورة[4].

موقف ابن عقيل من ابن مالك في الميزان

من خلال الدراسة السابقة تبين أن ابن مالك ذكر أن توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة يكون واجبا وذلك في المضارع الخالي من حرف التنفيس، المقسم عليه، مستقبلا، مثبتا، غير متعلق به جار[5] أي: غير مقدم على المعمول هذه هي الشروط التي ذكرها ابن مالك لتوكيد الفعل المضارع بالنونين وجوبا.

لكن بالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على شروط ابن مالك السابقة بشرط آخر لم يذكره ابن مالك وهو: أن يكون الفعل المضارع غير

١- البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه صـ٢٢١، والكتاب ٤٦/٢، وشرح المفصل ٩٥/٥، ٤١/٩، والمقاصد النحوية ٤٦٦/٢، وشرح الأشموني ٣١٩/٣، وخزانة الأدب ٤٣٠/١١، وبلا نسبة في: الإنصاف صـ٧٦٤، وشرح المفصل ٦/٩، ورصف المباني صـ١٠٣، ٣١٦.

٢- ظاهر كلام المبرد في المقتضب ١٣/٣، ١٤، أنه موافق لسيبويه في أن التوكيد بعد (إمّا) غير واجب وقد أثبت ذلك محقق المقتضب، لكن أبا حيان والسيوطي ينسبان إلى المبرد أنه يرى وجوب توكيد المضارع بالنون بعد "إما" الشرطية ينظر: الارتشاف ٦٥٦/٢، والبحر المحيط ٤٧٧/٧، والهمع ٥١١/٢.

٣- ينظر رأي الزجاج في: التسهيل صـ٢١٦، وشرح الكافية للرضى ٥٣٠/٤، والارتشاف ٦٥٦/٢، والجنى الدانى صـ١٤٢، والمساعد ٧٧٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٠/٣.

٤- ينظر: الهمع ٢/ ٥١٢، وشرح الأشموني ٣٢٠/٣، ومن حذفها مع (إما) في ضرورة الشعر قول الشاعر:

إما ترى رأسي تغير لونه ∴ شمطا فأصبح كالثغام المحول

٥- ينظر: التسهيل صـ٢١٦.

مقرون بـ "قد" نحو: والله لقد أذهب، فلا يصح توكيده بالنون، فلا يقال: والله لقد أذهبنّ[1].

ويبدو لي – والله أعلم – أن ابن مالك لو قال: (غير مفصول بين الفعل وبين اللام الداخلة بشيء) لشمل الفصل بما ذكر أجمع، واستراح من أن يستدرك عليه بشيء، قاله ناظر الجيش[2]، وأقول بقوله في هذه المسألة.

١- ينظر: المساعد ٢/٦٦٥.

٢- ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/٣٩٢٠، ويراجع: أوضح المسالك ٤/٩٥، والتصريح ٢/٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/٣١٨.

المسألة السادسة
الجزم بـ (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط
تمهيـــد

تقع (إذا) فى كلام العرب على عدة أوجه منها: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط غالبا، ومع تضمنها معنى الشرط فإن الجزم بها قليل فى النثر، وقد اقتصر ابن مالك على أن (إذا) التى يجزم بها هى الاستقبالية فقط، حملا على "متى"، ولم يذكر أنها الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط، وجاء ذلك فى حديثه عنها حيث قال: (قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملا على "متى")[1].

وقد استدرك ابن عقيل على كلام ابن مالك السابق بقوله:

(ولو قال: الاستقبالية المضمنة معنى الشرط؛ لتخرج التى لمجرد الظرفية نحو: ﴿**وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ**﴾ [الشورى: ٣٧] ولذا لم تدخل "الفاء" نحو: "فهم" لكان أوضح فى المقصود، فإن التى يجزم بها هى المضمنة لا المجردة، وكأنه اتكل على قوله: "حملا على متى"، و "متى" تجزم إذا كانت شرطية)[2].

الدراسة والتحليل

تقع (إذا) فى كلام العرب على ستة أوجه:

أحدها : أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وهذا هو الغالب فيها[3]، وسيأتى الحديث عن هذا الوجه بالتفصيل.

١- ينظر: التسهيل صـ ٢٣٧، ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٤.

٢- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٤/٣.

٣- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢، وشرح الكافية للرضى ٢٧١/٣، ومغنى اللبيب صـ ١٢٧، والهمع ١٣١/٢.

الوجه الثانى: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط[١] نحو قوله تعالى: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى**﴾ [النجم: ١] وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾ [الليل: ١]، والماضى بعدها فى معنى المستقبل كما كان بعد المتضمنة معنى الشرط[٢]، وقال الفراء[٣]: لا يكون بعدها الماضى إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ**﴾ [آل عمران: ١٥٦] كأنه قال: كلما ضربوا، أى: لا تكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم فى الأرض[٤].

الوجه الثالث: أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان، واقعة موقع "إذا"، كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا**﴾ [الجمعة: ١١]، فإذا بمعنى "إذ"، وهذا مذهب بعض النحويين، وبه قال ابن مالك حيث قال: (وربما وقعت موقع إذ، وإذ موقعها)[٥].

ومذهب أكثر النحويين أن "إذا" لا تقع موقع "إذ"، ولا تقع "إذا" موقعها، وهو الذى صححه المغاربة[٦]، وتأولوا ما أوهم ذلك، وصححه أيضاً أبو حيان[٧].

الوجه الرابع: أن تخرج (إذا) عن الظرفية، وإلى ذلك ذهب بعض النحويين منهم ابن جنى[٨]، وعزاه لأبى الحسن الأخفش[٩]، واختاره ابن

١- ينظر: الارتشاف ١٤٠٨/٣، والجنى الدانى صـ ٣٧٠، والمغنى صـ ١٢٩، ١٣٠، والمساعد ٥٠٥/١.

٢- ينظر: الارتشاف ١٤٠٨/٣، والجنى الدانى صـ ٣٧٠.

٣- ينظر: رأى الفراء فى الجنى الدانى صـ ٣٧٠.

٤- ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٩/٣.

٥- ينظر: التسهيل صـ ٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢، ٢١٣.

٦- ينظر رأى المغاربة فى: الجنى الدانى صـ ١٨٨، ٣٧١.

٧- ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٩/٣.

٨- ينظر: المحتسب ٣٠٨/٢، ويراجع رأيه فى الجنى الدانى صـ ٣٧٢، والمغنى صـ ١٢٨.

٩- ينظر رأى الأخفش فى المحتسب ٣٠٨/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٣٧/٢، والارتشاف ١٤١١/٣، والمغنى صـ ١٢٨، والمساعد ٥٠٩/١.

مالك[١]، فتكون حينئذ اسما مجروراً بـ "حتى" كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا**﴾ [الزمر: ٧١] وهو فى القرآن كثير، وذهب العكبرى[٢] إلى أن "حتى" فى الآية السابقة حرف ابتداء، و"إذا" شرطية فى محل نصب معمول لفعل جوابها، وذهب الزمخشرى[٣] إلى جواز الوجهين، أى جواز كون "حتى" حرف ابتداء، وكونها حرف جر، وقد جرت به "إذا"، ونسب إلى الفارسى[٤] أنه أيضاً أشار إلى جواز الوجهين السابقين.

وذهب ابن جنى[٥] إلى أن (إذا) قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة كقوله كقوله تعالى: ﴿**إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ**﴾ [الواقعة: ١] فـ "إذا" مبتدأة، و "إذا رجت" خبره فى قراءة[٦] من نصب ﴿**خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ**﴾ [الواقعة :٣] قال ابن مالك[٧] وهو صحيح، وزاد: أن تكون مفعولا به كقوله عليه السلام لعائشة: (إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية، وإذا كنت علىّ غضبى)[٨].

١- ينظر: التسهيل صـ ٩٤، وشرح التسهيل ٢/٢١٠.

٢- ينظر: التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى فى حاشية تفسير الجمل المعروف بالفتوحات الإلهية ٤/٢٦٨، ويراجع: الارتشاف ٣/١٤١١، والجنى الدانى صـ ٣٧٢، والمساعد ١/٥٠٩.

٣- ينظر: الكشاف ٤/١٤٢ ويراجع: الارتشاف ٣/١٤١١، والجنى الدانى صـ ٣٧٢.

٤- ينظر: رأى الفارسى فى الجنى الدانى صـ ٣٧٢.

٥- ينظر: المحتسب ٢/٣٠٧، ٣٠٨.

٦- القراءة لزيد بن على والحسن، وعيسى، وابن أبى عبلة، وابن مقسم، والزعفرانى، والزيدى، ينظر هذه القراءة في مختصر شواذ القرآن صـ١٥١ والمحتسب ٢/٣٥٨، و الاتحاف صـ ٥٢٩، ويراجع : إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٩، والتبيان للعكبرى ٢/١٢٠٢، وتفسير القرطبى ١٧/١٩٦، والبحر المحيط ٨/٢٠٣، وتفسير الألوسى ٢٧/١٣٠، ومغني اللبيب صـ١٢٨.

٧- ينظر: التسهيل صـ ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠، ٢١١.

٨- هذا الحديث رواه البخارى فى باب النكاح "باب" غيرة النساء، حديث رقم ٥٢٢٨، ورواه ورواه مسلم فى باب فضائل الصحابة، حديث رقم ٢٨٠ ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٦/٢١٣٢.

والظاهر: أنها لا تكون مبتدأة، ولا مفعولا به، وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به محتمل التأويل[١].

الوجه الخامس: أن تكون (إذا) للمفاجأة، وتعرف بـ إذا الفجائية، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ**﴾ [الأعراف: ١٠٨] وقوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ**﴾ [يس: ٢٩] وغيرها كثير من الآيات.

وتختص إذا الفجائية بأنها لا تحتاج إلى جواب، لعدم تضمنها للشرط، ولأنها لا تقع فى صدر الكلام وتختص أيضا بأن معناها الحال، أى أن ما بعدها حاصل فى حال حصول ما قبلها، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: (... وتكون للشيء توافقه فى حال أنت فيها)[٢].

وتختص أيضا بأن الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب[٣].

والغالب فى (إذا) الفجائية أن تدخل عليها الفاء لازمة لها نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، وقد تقع فى جواب الشرط نائبة مناب "الفاء" فى ربط جملة الجواب بجملة الشرط، وذلك مقيد بأن يكون الجواب جملة اسمية، غير طلبية، لم يدخل عليها "إن" مكسورة الهمزة[٤].

وقد تقع (إذا) الفجائية بعد (بنيا وبينما) خلافا للأصمعى[٥]، وقد تقع أيضاً بعد (لما) كما فى قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**﴾ [العنكبوت: ٦٥].

١- ينظر: الجنى الدانى صـ ٣٧٣، ويراجع مغنى اللبيب صـ ١٢٨، والهمع ١٣٢/٢.

٢- ينظر: الكتاب ٢٣٢/٤.

٣- ينظر: الجنى الدانى صـ ٣٧٣، ٣٧٤.

٤- ينظر: الجنى الدانى صـ ٣٧٥، وشرح التصريح ٢٥١/٢.

٥- ينظر: رأى الأصمعى شرح الكافية للرضى ٢٨١/٣، والجنى الدانى صـ ٣٧٦ ويراجع ويراجع فى ذلك التسهيل صـ٩٤، وشرح التسهيل ٢١٥/٢، والارتشاف ١٤١٣/٣، ١٤١٤.

الوجه السادس: أن تكون (إذا) حرفا زائدا، وإلى ذلك ذهب أبو عبيدة[١].

وبعد: فقد سبق أن ذكرت أن (إذا) تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان لا تتضمنه معنى الشرط، وهذا هو الغالب فيها، نص على ذلك كثير من العلماء.

قال سيبويه: (وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة)[٢].

وقال ابن مالك عند حديثه عن الظروف المبنية التى لا تركيب فيها: (ومنها إذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالباً)[٣].

وقال الرضى: (والأصل فى استعمال إذا أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل .. والدليل عليه استعمال إذا فى الأغلب الأكثر فى هذا المعنى)[٤].

وقال ابن هشام: (... والثانى من وجهى "إذا" أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل)[٥].

وقال ابن عقيل: (ومنها – أى: من الظروف المبنية إذا – للوقت المستقبل... متضمنة معنى الشرط)[٦].

وقال السيوطى: (من الظروف المبنية "إذا"، وهى ظرف للمستقبل، مضمنة معنى الشرط غالباً)[٧].

١- ينظر: مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٧/١، ويراجع : معانى القرآن للزجاج ١٠٨/١، والارتشاف ١٤١٤/٣. والجنى صـ ٣٨٠، والمساعد ١٥٤/٣، والهمع ١٣٥/٢.

٢- ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

٣- ينظر: التسهيل صـ ٩٣، وشرح مالتسهيل لابن مالك ٢١٠/٢.

٤- ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٧١/٣.

٥- ينظر: مغنى اللبيب صـ ١٢٧.

٦- ينظر: المساعد ٥٠٥/١.

٧- ينظر: الهمع ١٣١/٢.

ولكونها متضمنة معنى الشرط تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، فيأتى جوابها مقترنا بالفاء، على حد اقتران جواب "إنْ" الشرطية بها، وذلك كما فى قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا**﴾ [الانفال: ٤٥]، كما يكثر وقوع الفعل بعدها ماض للفظ مستقبل المعنى، أى يكون ماضياً يراد به الاستقبال كما فى الآية السابقة(١).

وذكر ابن مالك: أن (إذا) الاستقبالية يجزم بها حملا على "متى" فقال (وقد يجزم بـ "إذا" الاستقبالية حملا على "متى")(٢).

قال ابن عقيل شارحا لكلام ابن مالك: (احترز بالاستقبالية من التى للمفاجأة، ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن إذا ظرف لما يستقبل، واثبت بعض النحويين أنها تأتى للحال، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى**﴾ [النجم: ١] وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾ [الليل: ١]، والصواب: أن الظرف للاستقبال، وهى حال مقدرة، والتقدير: أقسم بالليل إذا يغشى ... وعن أبى عبيدة معمر بن المثنى(٣): أن إذا تأتى زائدة ... وهذا كله يخرج بقوله: الاستقبالية)(٤).

ثم استدرك على ابن مالك قائلاً: (ولو قال: الاستقبالية المضمنة معنى الشرط؛ لتخرج التى لمجرد الظرفية نحو: ﴿**وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ**﴾ [الشورى: ٣٧]، ولذا لم تدخل الفاء نحو: "فهم" لكان أوضح فى المقصود، فإن التى يجزم بها هى المضمنة لا المجردة، وكأنه اتكل على قوله: "حملا على متى، و "متى" تجزم إذا كانت شرطية ومن الجزم بـ (إذا) ما أنشده سيبويه:

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢، والارتشاف ١٤٠٨/٣، والجنى الدانى صـ ٣٦٧، ومغنى اللبيب صـ ١٢٧ والمساعد ٥٠٥/١، والهمع ١٣١/٢.

٢- ينظر: التسهيل صـ ٢٣٧، وشرح التسهيل ٨١/٤.

٣- ينظر: مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٧/١.

٤- ينظر: المساعد ١٥٣/٣، ١٥٤.

ترفع لى خندف والله يرفع لى ∴ نارا إذا خمدت نيرانهم تقد [1]

وأنشد الفراء:

استعن ما أغناك ربك بالغنى ∴ وإذا تصبك خصاصة فتجمل [2][3]

وقد صرح ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل بأن (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط، كالخالية من معنى الشرط فى عدم استحقاق الجزم؛ لأن "إذا" الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكما كقولك: آتيك إذا أحمر البسر، ولو قلت: أتيك إن أحمر البسر كان قبيحاً، فلما خالفت "إذا"، "إن" وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك فى وقوعه، فارقتها فى حكمها، فلم يجزم بها فى السعة، بل تضاف إلى الجملة، وإذا وليها المضارع كان مرفوعا، كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ**﴾ [الشورى: ٢٩] وذكر أن الشائع فى (إذا) الجزم بها حملاً على "متى"[4].

١- البيت من البسيط وهو للفرزدق فى ديوانه صـ ٢١٦، والكتاب ٦٢/٣، وشرح المفصل ٤٧/٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٤، والمساعد ١٤٥/٣، وخزانة الأدب ٢٢/٧، وبلا نسبة فى المقتضب ٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨٣/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٧٢/٣، وذكر سيبويه أبياتا أخرى منها:

أذا فقدت أسيافنا كان وملها ∴ خطانا على أعدائنا فتضارب

ينظر: الكتاب ٦١/٣.

٢- البيت من الكامل وهو لعبد قيس بن خفاف فى المقاصد النحوية ٢٠٣/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧١/١، والدرر ١٠٢/٣، ولسان العرب (كرب)، ولحارثة بن بدر الغدانى فى آمالى المرتضى ٣٨٣/١، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨٤/٣، وشرح عمدة الحافظ صـ ٣٧٤ ومغنى اللبيب صـ ١٢٨، والهمع ١٣٢/٢، والأشباه والنظائر ٣٣٥/١، وشرح الأشمونى ٢٠/٤.

٣- ينظر: المساعد ١٥٤/٣، ١٥٥ .

٤- ينظر: شرح التسهيل ٨١/٤ ، ويراجع التسهيل صـ ٢٣٧.

وجزم بذلك فى شرح الكافية الشافية فقال: (وقد جزم بـ "إذا" فى الشعر كثيراً، والأصح منع ذلك فى النثر لعدم وروده، ومن الوارد منه فى الشعر:

ترفع لى خندف والله يرفع لى ∴ نارا إذا خمدت نيرانهم تقد)[١]

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل[٢] جواز ذلك فى النثر على قلة.

والمشهورون[٣] من النحاة على أن الجزم بـ (إذا) مخصوص بضرورة الشعر.

قال سيبويه: (وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب)[٤].

وقال المبرد: (فإن اضطر الشاعر جاز أن يجازى بها لمضارعتها حروف الجزاء، لأنها داخلة على الفعل وجوابه، ولابد للفعل الذى يدخل عليه من جواب، فما جاء ضرورة :

ترفع لى خندف والله يرفع لى ∴ نارا إذا خمدت نيرانهم تقد[٥]

ونص على ذلك أيضاً: العكبرى[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضى[٨]، والسيوطى[٩]، والأشمونى[١٠]، والصيمرى[١١].

١- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨٣/٣، ١٥٨٤.
٢- ينظر: التسهيل صـ ٢٣٧.
٣- ينظر: المساعد ١٥٥/٣ .
٤- ينظر: الكتاب ٦١/٣.
٥- ينظر: المقتضب ٥٥/٢.
٦- ينظر: اللباب فى علل البناء والأعراب ٥٥/١ ، ٥٦.
٧- ينظر: شرح المفصل ٩٧/٢.
٨- ينظر: شرح الكافية للرضى ٢٧٢/٣.
٩- ينظر: الهمع ١٣٢/٢.
١٠- ينظر: شرح الأشمونى ١٩/٤.
١١- ينظر: التبصرة والتذكرة ٤١١/١.

موقف ابن عقيل من ابن مالك فى الميزان

من خلال الدراسة السابقة يتبين أن ابن مالك، حينما ذكر أنه يجزم بـ إذا، اقتصر على قوله: الاستقبالية، ومن ثم استدرك ابن عقيل عليه ذلك، وذكر أن الأوضح فى المقصود أن يقول:

(الاستقبالية المضمنة معنى الشرط ... وكأنه اتكل على قوله: حملا على متى، و "متى" تجزم إذا كانت شرطية[1].

ويبدو لى . والله أعلم . أن استدراك ابن عقيل على ابن مالك صحيح، لأن له وجها من القبول، لأنه موافق لرأى سيبويه والكثير من العلماء.

وذلك، حتى يخرج (إذا) التى لمجرد الظرفية، ولبيان أن التى يجزم بها هى المضمنة معنى الشرط لا المجردة منه.

١- ينظر: المساعد ٣/١٥٤.

المسألة السابعة
النسب إلى المركب غير المضاف
تمهيـــد

هناك تغييرات خاصة في باب النسب، تحدث في بعض الأسماء دون بعض، ومن مواضعها: النسب إلى المركب غير المضاف: فيشمل ما كان مركبا تركيب مزج كـ " بعلبك " أو عددى كـ " خمسة عشر "، أو تركيب جملة (المركب الإسنادي) كـ " تأبط شرا "، أو كان مركبا جاريا مجرى الجملة في الحكاية ويسمى بـ (الشبيه بالإسنادى) نحو: "لولا" وغيرها.

والقياس عند النسب إلى هذا النوع: أن ينسب إلى صدره، ويحذف له العجز، وعبّر ابن مالك بغير ذلك فقال: (باب النسب – يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة تلي كسرة، ويحذف لها عجز المركب غير المضاف)[١] فنص ابن مالك صريح في أنه عند النسب إلى المركب غير المضاف: أن يحذف له العجز.

وبالنظر إلى موقف ابن عقيل نجده استدرك على ابن مالك ذلك بقوله:

("ويحذف لها عجز المركب غير المضاف" فما كان مركبا تركيب مزج كـ بعلبك وخمسة عشر، أو تركيب جملة كـ تأبط شرا، أو كان مركبا جاريا مجرى الجملة في الحكاية نحو: لولا، ينسب إلى صدره، ويحذف ما عداه، فتقول: بعلى، وخمسى، وتأبطى، ولوى ... وما ذكرته من أنه ينسب – للصدر، مواقف لكلام المصنف في الكافية الشافية[٢]، والخلاصة[٣]، وهو أوْلى من المذكور هنا)[٤].

١- ينظر: التسهيل صـ٢٦١ .

٢- ينظر: الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٩٣٤ حيث قال:

وانسب إلى صدر الذي قد ركبا ∴ تركيب مزج نحو (معد يكربا)

وصدر جملة له – أيضا – نسب ∴ وشذ كنتى فمثله اجتنب

٣- ينظر: كتاب الخلاصة في النحو المعروف بالألفية لابن مالك صـ١٢١، وجاء فيه:

وانسب لصدر جملة وصدر ما ∴ ركب مزجا ولثان تمما

ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٦٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٣٦.

٤- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٥١، ٣٥٢.

يريد: أن القول بالنسب إلى الصدر في المركب غير المضاف، أوْلى من القول: بحذف العجز.

الدراسة والتحليل

اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب، ومنهم من سماه بالإضافة[١] وهو الصحيح، لأن الإضافة أعم من النسب؛ لأن النسب في العرف إنما هو: إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم بالأنساب، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء ولأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبا[٢].

والنسب في اللغة يطلق، ويراد به: القرابة، كما يطلق ويراد به: العزو أي: الإلحاق[٣].

وفي الاصطلاح: إلحاق ياء مشددة في أخر الاسم؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها[٤].

والغرض منه: أن تجعل المنسوب من أل المنسوب إليه، أو من أل تلك البلدة، أو الضيعة[٥]، ويلحق النسب ثلاث تغييرات عامة:

١- لفظي: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

١- هذه هي تسمية سيبويه وكان يسميه بباب النسبة، ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، ويراجع شرح المفصل ٥/١٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/١٢١، والمساعد ٣/٣٥١، وشرح الأشمونى ٤/٢٤٩، ويسمى بـ (المنسوب) في شرح المفصل ٥/١٤١ وشرح الشافية للرضى ٢/٤، الهمع ٣/٣٥٥.

٢- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٣.

٣- ينظر: القاموس المحيط، ولسان العرب، ومختار الصحاح (نسب).

٤- ينظر: شرح الشافية للرضى ٢/٤، ويراجع: الهمع ٣/٣٥٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٤٩.

٥- ينظر: التصريح ٢/٣٢٧، ويراجع: شرح المفصل ٥/١٤١ وفيه: (أومن أهل تلك المدينة، أو من أهل تلك الصنعة).

٢- معنوى، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

٣- حكمى: وهو رفع بما بعده على الفاعلية، كالصفة المشبهة نحو "مررت برجل قرشي أبوه، كأنك قلت: منتسب إلى قريش أبوه، ويطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقا، وإن لم يرفع الظاهر، رفع الضمير المستكن فيه، كما يرفعه اسم الظاهر المشتق[١].

وهناك تغييرات خاصة في هذا الباب تحدث في بعض الأسماء دون بعض، ومن مواضعها: النسب إلى المركب غير المضاف، فيشمل المركب الإسنادى، نحو: تأبط شرا، وبرق نحره، والشبيه بالإسنادى (أي: ما كان مركبا جاريا مجرى الجملة في الحكاية نحو: لولا، وحيثما)[٢].

والمركب المزجي نحو: بعبلك، وحضرموت.

١- أما المركب الإسنادى، والشبيه به فينسب إلى صدره ويحذف العجز، مثال الإسنادى: تأبط شرا، وبرق نحره فتقول فيه: تأبطى، وبرقى[٣] ومثال الشبيه به: " لولا، وحيثما " (مسمى بهما) فتقول فيهما: " لوى" بالتخفيف،

١- ينظر: الهمع ٣٥٥/٣، ويراجع في هذه التغييرات العامة: الكتاب ٣٦/٢، و ٣٣٥/٣ والأصول: ٦٣/٣، وشرح المفصل ١٤٣/٥ وشرح الشافية للرضى ١٣/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٢١/٥، وأوضح المسالك ٣٣١/٤، والتصريح ٣٢٧/٢، وشرح الأشموني ٢٤٩/٤.

٢- ينظر: التذييل ٥٤٩/٥، والمساعد ٣٥١/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٦٨١/٩.

٣- قال سيبويه: (هذا باب الإضافة إلى الحكاية، فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت، وتركت الصدر، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في تأبط شرا: تأبطى). ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣، ويراجع: الأصول ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٥٣/٤، والارتشاف ٦٠٠/٢، والمساعد ٣٥١/٣، والتصريح ٢/ ٣٣٢.

و "حيثى"[١]، وقياس النسب إلى: كنت "كوني"[٢]؛ برد الواو؛ لزوال سبب حذفها وقالوا: "وكنتى، وكنتنى"، بزيادة نون، وكلاهما شاذ[٣].

وأجاز الجرمى[٤] في نحو: تأبط شرا، وبرق نحره، النسب إلى الثاني فتقول: شرى، ونحرى .

٢- المركب المزجى، وفي النسب إليه خمسة أوجه[٥]:

١- قال سيبويه في حديثه عن النسب إلى الحكاية: (... وكذلك: حيثما، وإنما، ولولا، وأشباه ذلك تجعل الإضافة إلى الصدر؛ لأنها حكاية) ينظر: الكتاب ٣/٣٧٧، ويراجع: المساعد ٣/٣٥١، وشرح الأشموني ٤/٢٦٨.

٢- قال سيبويه: (وسمعنا من العرب من يقول: كوني، حيث أضافوا إلى كنت، وأخرج الواو حيث حرك النون) ينظر: الكتاب ٣/٣٧٧، ويراجع: الأصول ٣/٧٠، وشرح الشافية للرضى ٢/٧٧، والارتشاف ٢/٦٠٠، والمساعد ٣/٣٥١، والمخصص لابن سيدة ١٣/٢٤٥.

٣- قال ابن مالك: (وشذ قولهم في الشيخ الكبير: كنتى، فنسبوا إلى الجملة دون حذف) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٥٣، واستشهد ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٤٥٦ بقول الشاعر:

ولست بكنتى ولست بعاجن ∴ وشر الرجال الكنتنى وعاجن

ويراجع: شرح الشافية للرضى ٢/٧٧ والارتشاف ٢/٦٠٠، والمساعد ٣/ ٣٥٢، والهمع ٢/٣٥٦ وشرح الأشموني ٤/٢٦٧. المخصص لابن سيدة ١٣/٢٤٦ .

٤- ينظر: رأي الجرمى في التسهيل صـ٢٦١، وشرح الكافية للرضى ٢/٧٢، والارتشاف ٢/٦٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/١٤٠، والمساعد ٣/٣٥٤، والتصريح ٢/٣٣٢، والهمع ٣/٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/٢٦٧.

٥- ينظر هذه الأوجه في: شرح الجمل لابن عصفور ٣/٤٥٧ والمقرب صـ٤٥٢، ٤٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٥٦٩، وشرح الشافية للرضى ٢/٧٢، ٧٣، الارتشاف ٢/٦٠١، ٦٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/١٤٠، ١٤١، والمساعد ٣/٣٥٤ وما بعدها، والتصريح ٢/٣٣٢، والهمع ٣/٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/٢٦٧، ٢٦٨.

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول في: بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر[١]، فتقول: خمسى.

الثاني: أن ينسب إلى عجزه فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازه الجرمى[٢]، ولا يجيزه غيره ، ولم يسمع النسب مقتصرا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا فرالا تركيبهما فتقول: بعلى، بكى، وهذا الوجه أجازه قوم منهم أبو حاتم[٣]، قياسا على قول الشاعر:

تزوجتها رامية هرمزية ∴ بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق[٤]

١- حالة كونه علما: لأنه لا ينسب إلى الخمسة عشر عددا، قال الجاربردى ١٢٢/١: (وإنما لا ينسب إلى خمسة عشر عددا؛ لأن الجزئين حينئذ مقصودان، فلو حذف أحدهما اختل المعنى، ولولم يحذف استثقل) ويراجع: شرح المفصل ٦/٦، ٧، وشرح الكافية للرضى ٧٣/٢. نقلا عن حاشية (٢) من تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٦٨٠/٩.

وتركيب العدد داخل في تركيب المزج، قال سيبويه في الكتاب ٣٧٤/٣: (هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الأخر فجعلا اسما واحد ... فمن ذلك خمسة عشر، ومعد يكرب، في قول من لم يضف، فإن أضفت قلت: معدى، وخمسى) ويراجع: المقتضب ٣/ ١٤٣، والأصول ٦٩/٣، وشرح المفصل ٩/٦ والمقرب صـ٤٥٢، ٤٥٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٥٢/٤، وشرح الشافية للرضى ٧١/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٤ والمساعد ٣٥١/٣، وشرح الأشموني ٢٦٨/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٦٨٠/٩.

٢- ينظر رأي الجرمى في: شرح الشافية للرضى٧٢/٢، والارتشاف، ٦٠١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٤٠/٥ والتصريح ٣٣٢/٢، والمساعد ٣٥٤/٣، وشرح الأشمونى ٢٦٧/٤.

٣- ينظر: رأي أبى حاتم في: المسائل العسكرية للفارسي صـ١٥٦، والارتشاف ٦٠١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٤١/٥، والتصريح ٣٣٢/٢، والهمع ٣٥٧/٣، وشرح الأشموني٢٦٧/٤.

٤- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور٣/ ٤٥٧، والمقرب صـ٤٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٤٠/٥، وشرح التصريح ٣٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٧/٤ والتبصرة للصيمرى ٦٠٢/٢: ويرى (من الورق)، وقد نسب إلى (رام هرمز) وهي مدينة مشهورة من مدن خوزستان، قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (رام هرمز): ومعنى رام بالفارسية: المراد والمقصود، وهرمز: أحد الأكاسرة، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها: مقصود هرمز أو مراد هرمز ...).

وظاهر كلام أبى الحسن في الأوسط[١] موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى.

الخامس: أن يبنى من جزأي المركب اسم وزن (فَعْلل)، وينسب إليه فقالوا في حضرموت: حضرمى، وهذان الوجهان شاذان[٢] يقتصر فيهما على ما سمع.

هذا هو حكم النسب إلى المركب غير المضاف، وإنما حذف من المركب أحد الجزئين في النسب؛ كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله، على ما هو ثقيل بسبب التركيب[٣]، وكأنهم استثقلوا النسبة إلى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث[٤].

وإنما حذفوا الثاني دون الأول: لأن الثقل نشأ منه، وموضع التغيير الآخر، والمتصدر محترم[٥].

عود على بدء

واختلفت عبارات العلماء في كيفية التعبير للنسب إلى المركب غير المضاف.

١- هو كتاب: الأوسط في النحو لأبى الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة إحدى وعشرين ومائتين، ينظر: كشف الظنون ٢٠١/١، وقال الأخفش في الأوسط: (وإن خفت الالتباس قلت: رامى هرمزى) ينظر: الارتشاف ٦٠١/٢ والهمع ٣٥٧/٣، ويراجع: توضيح المقاصد والمسالك للمردى ١٤١/٥.

٢- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٤٢/٥، وشرح الأشمونى ٢٦٧/٤.

٣- ينظر: شرح الشافية للرضى ٧٢/٢.

٤- ينظر: التصريح ٣٣٢/٢، قال الصيمرى: (وإنما وجب حذف الثاني؛ لأنه بمنزلة هاء التأنيث، ألا ترى أنك تبنى الاسم الأول على الفتح كما تبنى ما قبل هاء التأنيث في حمزة، وحمدة، فوجب أن يجرى مجرى ما فيه هاء التأنيث في النسب إلى الصدر، بعد حذف الهاء).

٥- ينظر: شرح الشافية للرضى ٧٢/٢.

فمنهم مَنْ قال: (تلقى الآخر منهما)[١]، أو(تحذف الثاني منهما)[٢].

ومنهم من قال: (يحذف له العجز)[٣].

ومنهم من قال: (ينسب إلى الصدر، ويحذف العجز)[٤].

والقول بالنسب إلى الصدر أوْلى وأجود[٥]؛ لأنه لا يقتصر في الحذف على على العجز، بل قد يحذف ما زاد عن العجز على الصدر، فلو سميت بخرج اليوم زيد لحذفت: " اليوم وزيدا " ونسبت لـ " خرج " فقلت: "خرجى"، فتنسب للصدر، وتحذف ما عداه، ولا يقتصر الحذف على العجز[٦].

١- قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٧٤: (هذا باب الإضافة إلى الاسمين، اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسما واحدا، كان الخليل يقول: تلقى الآخر منهما. كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة؛ لأن طلحة بمنزلة حضرموت ... فمن ذلك خمسة عشر، ومعد يكرب في قول من لم يضف، فإذا أضفت قلت معدى، وخمسى فهكذا سبيل هذا الباب، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما، حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الأخر، وليس بزيادة في الأول، كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف).

٢- قال ابن يعيش: (إذا كان الاسمان قد ركبا، وجعلا اسما واحدا علما على المسمى، فالوجه والقياس حذف الثاني منهما يجعله الخليل بمنزلة تاء التأنيث، فحضرموت بمنزلة طلحة) ينظر: شرح المفصل ٦/٦ وهي أيضا عبارة أبو حيان في الارتشاف ٢/٦٠٠ حيث قال: (فمركب الإسناد والشبيه به ... وتركيب المزج يحذف الجزء الثاني منه).

٣- هذه عبارة بعض العلماء أمثال ابن مالك في التسهيل صـ٢٦١، وابن الناظم في شرح الألفية صـ٥٦٩، والسيوطي في الهمع ٣/٣٥٦.

٤- هذه عبارة كثير من العلماء كابن السراج في الأصول ٣/٧٠، والعكبرى في اللباب٢/١٥٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٤٥٦، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/١٦٣٤، والخلاصة صـ١٢١، والرضى في شرح الشافية ٢/٧١ والمردى في توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٠، وابن هشام في أوضح المسالك ٤/٣٣٦، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ٢/٣٣٢، والأشمونى في شرحه على الألفية ٤/٢٦٦.

٥- ينظر المساعد ٣/٣٥٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/١٤٠، والمساعد ٣/٣٥٢، وشرح الأشمونى ٤/٢٦٨.

٦- ينظر: المساعد ٣/٣٥٢، ٣٥٣، ويراجع: التذييل والتكميل ٥/٢٤٩ توضيح المقاصد والمسالك والمسالك للمرادى ٥/١٤٠، وشرح الأشموني ٤/٢٦٨ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٩/٤٦٨١.

موقف ابن عقيل من ابن مالك في الميزان

ذكر ابن مالك في "التسهيل"[١] أنه عند النسب إلى المركب غير المضاف يحذف له العجز وقد استدرك ابن عقيل[٢] عليه ذلك، وذكر أنه ينسب إلى الصدر، وتعبير ابن عقيل هذا موافق لتعبير ابن مالك في الكافية الشافية[٣]، والخلاصة[٤] كما سبق أول المسألة.

قال ابن عقيل: (وما ذكرته من أنه ينسب الصدر، موافق للكلام المصنف في الكافية الشافية، والخلاصة وهو أوْلى من المذكور هنا – يعنى أنه يحذف له العجز –)[٥].

ويبدو لي – والله أعلم – أن القول بالنسب إلى المركب غير المضاف ينسب فيه إلى الصدر أولى وأحسن وأجود كما هو تعبير ابن مالك في "الكافية الشافية" و "الخلاصة"، ووافقه ابن عقيل في ذلك.

وإن لم يوافقه في: "التسهيل".

وإنما كان أوْلى وأجود؛ لأننا لو سمينا بـ (خرج اليوم زيد)، فإننا نحذف (اليوم وزيدا)، وننسب إلى (خرج) فقط فتقول: (خرجى)، إذن فالنسب إنما هو للصدر، وحذف ما عداه، ولم يقتصر الحذف فيه على العجز فقط، كما أنه موافق لتعبير كثير من العلماء أمثال: ابن السراج، والعكبرى، وابن عصفور، والرضى، والمرادى، وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري، والأشموني[٦].

۞۞۞۞۞

١- ينظر: التسهيل صـ٢٦١.
٢- ينظر: المساعد ٣/٣٥١، ٣٥٢.
٣- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٣٤.
٤- ينظر: الخلاصة في النحو لابن مالك المعروف بالألفية صـ١٢١.
٥- ينظر: المساعد ٣/٣٥٢.
٦- ينظر: حاشية رقم (٥) في الصفحة السابقة.

الخـاتمة

الحمد لله رب العاملين، أحمده حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على النبي الأمين سيدنا محمد صفوة الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإن ما قامت عليه هذه الدراسة من: موقف ابن عقيل من ابن مالك في: شرح التسهيل "المساعد على تسهيل الفوائد" جمعا ودراسة، قد أسفرت عن الكثير من النتائج، وفيما يلي عرض موجز لأهمها وأبرزها:

١- التعبير بـ "أنواع الإعراب" أحسن من التعبير بـ "ألقاب الإعراب"؛ لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يقال: الإعراب رفع، ولا الإعراب نصب، فلا تكون هذه ألقابا.

٢- أن الصحيح في إعراب الأمثلة الخمسة أن ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بجذمها، ولا داعي للقول بغير ذلك من الأقوال.

٣- يجوز حذف خبر "إنّ" جوازا عند العلم به، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، ولا يشترط تنكير الاسم كما قال الكوفيون، ولا تكريره كما قال الفراء.

٤- عامل النصب في المفعول له هو مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر وهو ما ذهب إليه سيبويه وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن عقيل.

٥- أن اسمية (مع) الساكنة العين باقية؛ لأن معناها مبنية كمعناها معربة؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد، فلا سبيل إلى الحرفية، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن عقيل.

٦- أن الاسم المذكور بعد "لاسيما " منبه على أولويته بالحكم، وليس مستثنى، وهو ما قاله ابن مالك وابن عقيل.

٧- لا يجوز التعجب من صفات الله تعالى؛ لأنها لا تقبل الكثرة والزيادة؛ ولأنها أكمل الصفات فلا يتصور فيها خلاف ذلك، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن عقيل.

٨- يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، وكذلك من ضمير الحاضر إن لم يفد معنى الإحاطة، لكنه قليل؛ لقلة ما ورد من الحديث والشعر.

٩- يجوز قلب الهمزة المبدلة من أصل ياء عند التثنية قلبا قياسيا؛ لأنها لغة لقبيلة من العرب، وما كان لغة لقبيلة قيس عليه، كما أن له وجها من القياس قويا وهو أن الياء أخف من الهمزة والواو.

١٠- وافق ابن عقيل ابن مالك في امتناع إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول إذا كان الموصول حرف عاملا، فإن كان الموصول حرفا غير عامل فيمتنع إيلاء معمول الصلة الاسم الموصول عند ابن مالك، لكنه جائز عند ابن عقيل.

١١-استعمال أفعل التفضيل المجرد من " أل" والإضافة عاريا من معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة، يقتصر فيه على السماع، ولا يجوز فيه القياس عند ابن مالك، ولكنه عند ابن عقيل مقيس مطرد.

١٢-تقييد العلم بـ "الخاص" كما قال سيبويه وغيره، وتبعهم ابن عقيل هو الصواب، بخلاف ابن مالك إذ لم يقيد العلم بالخاص، لكن تقيده بالخاص له وجه من القياس وهو إخراج اسم الجنس كـ "أسامة ونحوه".

١٣-من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا لا معنى (آل)، والراجح أنها تضاف إلى علم من يعلم لا إلى علم من يعقل، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة.

١٤-يجوز الجزم (بإذا الاستقبالية) المتضمنة معنى الشرط حملا لها على (متى)؛ لأن "متى" تجزم إذا كانت شرطية.

١٥-عند النسب إلى المركب غير المضاف، فإنه ينسب إلى الصدر، ويحذف ما زاد على ذلك، ولا يصح القول بحذف العجز فقط؛ لأنه قد لا يقتصر

الحذف على العجز نحو: لو سميت بخرج اليوم زيد قلت: خرجى، فتحذف اليوم زيد، وتنسب إلى خرج فتقول: خرجى.

١٦- البدل على أقسام منها: (بدل موافق من موافق) أو بدل (المطابق)، وهذه التسمية أوْلى من: (بدل كل من ك)؛ لأن المراد: أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا، فلو قلنا: بدل كل من كل يدخل فيه ما لا يطلق عليه "كل" نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ * اللهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢].

١٧- إن في التعليق على آراء الآخرين بالموافقة أو المخالفة أو الاستدراك مادة خصبة، ثرية للبحث العلمي، تصقل الباحث بدراسة الآراء وتوثيقها، ومعرفة الصحيح من غيره.

والحمد لله رب العالمين
وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس أهم المراجع والمصادر

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، و د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣- أسرار العربية لأبى البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه وقدم له د/ فايز ترحينى، القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦- الأعلام لخير الدين الزركلي - بيروت ١٩٨٤م.
٧- الآمالى الشجرية لابن الشجرى تحقيق د/ محمد الطناحى، مكتبة الخانجى - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ١٩٩٢م.
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣.
٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق أ/ محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (بدون تاريخ).
١٠- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، بيروت - ١٩٧٩م - ١٣٩٩هـ.
١١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق: د/ موسى بناى العليلى، مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٢م.

١٢- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي، طبعة دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٣- البدر الطالع للشوكاني، القاهرة – ١٣٤٨هـ .
١٤- بغية الوعاة للسيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت (بدون تاريخ).
١٥- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان تحقيق: د/ حسن هنداوى، طبعة دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، و ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١٨- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – طبعة عيسى الحلبى (بدن تاريخ).
١٩- تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي – القاهرة ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ.
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى تحقيق: د/ عبد الرحمن على سليمان مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
٢١- التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع. الكويت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٢٢- الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادى، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك تحقيق ومراجعة: أ/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية – القاهرة (بدون تاريخ).
٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى، المطبعة الأميرية ١٢٩٩هـ.
٢٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للمشنقيطى – القاهرة ١٣٢٨هـ.
٢٧- رصف المباني للمالقى تحقيق: أحمد محمد الخراط – دمشق ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٢٨- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق: د/ شوقي ضيف – القاهرة – ١٩٨٠م.
٢٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – القاهرة – ١٩٣٢م.
٣٠- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق: د/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٣١- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون – دار هجر – القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٣٢- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ.د/ على محمد فاخر، أ. د/ محمد جمعة العجمى، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ٢٠٠٧ م.
٣٣- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، قدم له: فوزى الشعار، إشراف إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ – ١٩٩٨م.
٣٤- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب قدم له: إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة ألأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق: محمد نور الحسن .وآخرين بيروت ١٤٠٢-١٩٨٢م.
٣٦- شرح شذور الذهب لابن هشام تأليف محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٣٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تأليف: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار الطلائع – القاهرة، ٢٠٠٤م.
٣٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدورى مطبعة العانى – بغداد ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.
٣٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: أ. د/عبد المنعم أحمد هريدى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – بدون تاريخ.
٤٠- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى القاهرة (بدون تاريخ).
٤١- شرح المقرب لابن عصفور، تأليف: أ. د/ على محمد فاخر، الجزء الثاني، القسم الأول، (المنصوبات) الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٢- طبقات الشافعية للإسنوى. تحقيق: أ/ عبد الله الجبورى – بغداد ١٣٩٠هـ.
٤٣- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى – عنى بنشرة المستشرق – برجشترا- القاهرة – ١٩٨٢- ١٤٠٢هـ.
٤٣- فوات الوفيات للكتبى- تحقيق: أ/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت (لاط، لا ت).
٤٤- الكامل للمبرد. علق علية أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – بدون تاريخ.
٤٥- الكتاب لسيبويه تحقيق: أ/ عبد السلام محمد هارون – دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى- (بدون تاريخ).